حديقة مُقفلة

إعلان المناطق المغلقة داخل الضفة الغربية

آذار 2015

حديقة مُقفَلة

إعلان المناطق المغلقة داخل الضفة الغربية

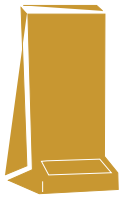

آذار 2015

حديقة مُقفلة

آذار 2015

العمل الميداني، الأبحاث، الكتابة والمسوحات: درور إتكس
التحرير اللغوي بالعبرية: ليلاخ تشلنوف
الترجمة للعربية: كفاح دغش
الترجمة للإنجليزية: جيسيكا بون
الصور: دودي إيڤن ودرور إتكس
This report has been produced with the financial assistance of Diakonia، the European Union، and the Norwegian Refugee Council. The views expressed herein should not be taken، in any way، to reflect the official opinion of the donors to the project، namely Diakonia، the European Union، and the Norwegian Refugee Council، and the donors are not responsible for any use that may be made of the information it contains.

Humanitarian Aid and Civil Protection

"كرم نابوت" منظمة إسرائيلية تأسست سنة 2012، وتعمل على متابعة ودراسة السياسة الإسرائيلية المتعلقة بأراضي الضفة الغربية.
تتقدّم "كرم نابوت" بجزيل الشكر لطواقم البحث والفرق الميدانية التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأمم المتحدة –OCHA ، وأيضاً للمنظمات والشخصيات التالية: تعايش، نكسر الصمت، القسم القانوني لحماة القانون – حاخامين من أجل حقوق الإنسان، فريق المنطقة C لدى منظمة "بمكوم"، قسم حقوق الإنسان بالمناطق المحتلة لدى جمعية حقوق المواطن، د. عميرام أورن، المحامي فارس كريم، المحامي سليمان شاهين والمهندس يئير شبيرا.
شكر خاصّ للمحامية نيطع عومر–شيف من "دياكونيا" – مركز القانون الدولي الإنساني وللمحامي إيتاي مك على الملاحظات القيّمة حول هذه الوثيقة.
المقاطع الصحفية الواردة في التقرير هي تقدمة مشكورة من مشروع الصحافة اليهودية التاريخية التابع للمكتبة الوطنية وجامعة تل أبيب.

صورة الغلاف: منطقة التدريب "هبكعا"
تصميم : مروان حمد– إنترتك، رام الله

I REFUSE
DANGER
DANGER
DANGER

المحتويات

الموجز التنفيذي 8

المقدمة 14

القسم الأول: الإطار المعتمد في التقرير من حيث المواضيع والمنهجية (ميثودولوجيا) 21

القسم الثاني: الجانب العسكري لمنظومة السيطرة على أراضي الضفة الغربية 26

القسم الثالث: تطور سيرورة إغلاق مناطق الضفة الغربية 32

القسم الرابع: المناطق المغلقة بالضفة الغربية – صورة الوضع الراهن 57

القسم الخامس: الإعلان عن إغلاق المناطق، فقرة مركزية بمنظومة السيطرة على أراضي الضفة الغربية 66

القسم السادس: المناطق المغلقة والسكّان الفلسطينيون بالضفة الغربية 89

جدول مساحة المناطق المغلقة وفق كتل القرى (بالدونمات) 108

DANGER
סכנה
שטח אש הכניסה אסורה!
منطقه لطلاق نار
الدخول ممنوع!
FIRING AREA ENTRANCE FORBIDDEN

الموجز التنفيذي

بتاريخ 8 تموز 1967، وبعد أقل من شهر على انتهاء حرب الأيام الستة، تمّ التوقيع على مرسوم يحمل الرقم 34 ويعلن الضفة الغربية منطقة عسكرية مغلقة. على ما يبدو منذ ذلك الحين، وقّع قادة الجيش الإسرائيلي المتعاقبون على آلاف أوامر الإغلاق الأخرى لأراضٍ داخل الضفة الغربية. نحن لا نعلم العدد الكلّي لهذه الأوامر، ونشكّ إن كان هناك من يعلمه نظراً لأن الغالبية الساحقة من هذه الأوامر هي لمناطق محدودة جداً ولفترات زمنية قصيرة أيضاً. لكن وبالإضافة لهذه الأوامر المؤقتة، أصدر القادة العسكريون خلال ما يقارب الخمسة عقود منذ احتلال الضفة الغربية، العشرات من أوامر الإغلاق الدائمة لمساحات شاسعة ولأغراض متنوعة، أهمها :

1. إغلاق حدود الضفة الغربية – الحدود مع الأردن شرقاً ومنطقة اللطرون غرباً. ثمّ لاحقاً، إغلاق "منطقة التماس" (أي جزء كبير من المنطقة الواقعة غرب جدار الفصل).
2. إغلاق مناطق للتدريب العسكري.
3. إغلاق مناطق نفوذ المستوطنات.
4. إغلاق مناطق عرّفها الجيش على أنها ضرورية لمختلف الأغراض العسكرية.
5. إغلاق مناطق أمنية تحيط ببعض المستوطنات.

على أثر ذلك ومع مرور نحو خمسين سنة من الحكم العسكري بالضفة الغربية، نجد أن ما يزيد عن نصف المنطقة C الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية المباشرة (مساحتها 61% من مجمل أراضي الضفة الغربية)، أي ثلث إجمالي أراضي الضفة، معرّف اليوم رسمياً على أنه "مناطق عسكرية مغلقة".

لدينا نوعان آخران من هذه الأوامر، هما "أوامر إستيلاء لأغراض أمنية" و"أوامر منع البناء"، واللذان يشكّلان جزءاً من كتيبة الأوامر "الأمنية" التي بواسطتها يصادر الجيش أو يفرض قيوداً مشددة، على قدرة الفلسطينيين إستخدام مساحات شاسعة من الضفة الغربية، للتنقل الحرّ والإستخدامات الأخرى بشكل آمن. هذا التقرير عبارة عن محاولة أولى لوصف الجوانب المختلفة المنطوية عليها ظاهرة إغلاق مساحات واسعة جداً من الضفة الغربية بشكل دائم ومستمر. يُعدّ إغلاق المناطق الوسيلة الإدارية الأكثر تأثيراً من حيث تقييد حركة السكّان الفلسطينيين هناك وكلّ ما يتعلق بقدرة إستخدامهم للأرض كمورد أساس. هذا على الرغم من أن قسماً كبيراً من هذه المناطق المغلقة هو نظرياً مغلق أيضاً أمام الإسرائيليين.

لقد بدأ الإعلان عن إغلاق مناطق في الضفة الغربية أسابيع معدودة بعد انتهاء الحرب بحزيران 1967. إذ قام القائد العسكري للضفة الغربية يوم 1 آب 1967 بالتوقيع على أمر إغلاق لتسع مناطق على طول القطاع الواقع شرقي متن الجبل، من شمال الضفة الغربية حتى غور أريحا، وذلك لأغراض التدريب. كانت هذه هي المرّة الأولى التي يُعلن فيها عن مئات آلاف الدونمات داخل الضفة الغربية "مناطق مغلقة". من الواضح أن إغلاق "مناطق التدريب" هذه أسابيع قليلة بعد انتهاء الحرب لا يمكنه أن يكون متعلقاً مباشرة بالأغراض التدريبية الفورية للجيش الإسرائيلي، لسبب بسيط وهو أن المنظومة التدريبية العسكرية كانت ما تزال في حينه موجودة داخل حدود دولة إسرائيل. في شهري تشرين الأول والثاني من العام 1967، صدرت أوامر إغلاق لمنطقة اللطرون التي كان فيها حتى حزيران 1967 ثلاث قرى فلسطينية، تمّ تخريبها وطرد سكّانها، وأيضاً لمنطقة الشريط الحدودي الشرقي للضفة الغربية مع الأردن (منطقة أُغلقت بالمرسوم رقم 151). في أعقاب إغلاق هذه المناطق، أواخر العام 1967، تمّ شمل نحو 685 ألف دونم ضمن المناطق المغلقة.

في أوائل سنوات السبعين، بدأت الموجة الثانية من الإعلان عن مناطق مغلقة، كان معظمها إغلاق القطاع الشرقي للضفة الغربية، من أريحا حتى حدود الضفة الجنوبية. خلالها، تمّ الإعلان عن أكثر من 700 ألف دونم إضافية كمناطق عسكرية مغلقة لأغراض التدريب. يجدر الإنتباه هنا إلى أنه مع إنتهاء موجة الإعلانات الثانية بتاريخ 25 كانون الأول 1972، تداخلت بشكل شبه كامل خارطة مناطق التدريب مع خارطة "خطة ألون"، التي كانت ستواصل إسرائيل بموجبها سيطرتها الأمنية أيضاً على المنطقة الواقعة بين متن الجبل وحدود نهر الأردن.

على الرغم من إدّعاء إسرائيل بأن مناطق التدريب لا تشمل الأراضي المقطونة من قبل فلسطينيين وأن الإعلان عن إغلاقها لا يمسّ نسيج حياة السكّان الفلسطينيين، إلاّ أن صوراً من الجوّ تاريخية تُظهر تجمعات سكّانية فلسطينية كانت تعيش هناك وتعتمد في معيشتها على رعي المواشي وفلاحة الأرض. إذاً، لقد مسّ إغلاق هذه المناطق وبشكل بالغ قدرة أفراد هذه التجمعات السكّانية على مواصلة الحياة فوق أراضيهم.

تزامناً مع إغلاق مناطق التدريب في شرق الضفة الغربية، تمّ إصدار العديد من أوامر الإغلاق الأخرى لأراضٍ حُدّدت "مناطق تدريب"، وكانت ملاصقة لمناطق التدريب التي أُعلنت بسنوات الخمسين في الجانب الإسرائيلي من الخط الأخضر. هكذا وحتى منتصف سنوات السبعين، تمّ الإعلان عن أكثر من 1.5 مليون دونم كمناطق مغلقة.

لقد جرت التعديلات الرئيسية على خرائط مناطق التدريب سنوات قليلة بعد التوقيع على إتفاقيات أوسلو، بالأعوام 1995–1993، والتي أعقبها قيام الجيش الإسرائيلي بإعادة تموضعه داخل أراضي C. منذ أوائل سنوات التسعين حتى أوائل العام 2015، ومع إلغاء منطقة التدريب رقم 911 شمال أريحا، تمّ إبطال إغلاق حوالي 364 ألف دونم. نحو 300 ألف دونم منها كانت ضمن مناطق تدريب تمّ تقليصها أو إبطالها، أمّا بقية الأراضي فكانت ضمن المنطقة المغلقة بالأمر 151 والتي قُلّصت سنة 2002، عند ملاءمتها للمنطقة المسيّجة فعلياً شرق شارع 90. إن مناطق التدريب بحدودها الجديدة، وكما رُسمت سنوات قليلة بعد توقيع إتفاقيات أوسلو، تحاذي حدود مناطق السلطة الفلسطينية (المنطقتان A و B). نتيجة لذلك، جرى تضييق وسدّ حيّز العيش للعديد من التجمعات السكّانية الفلسطينية التي بقيت أراضيها داخل المنطقة C بل شُملت ضمن مناطق تدريب مغلقة.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه رغم هذه التقليصات، زاد الحجم الإجمالي للأراضي المغلقة بالضفة الغربية زيادة كبيرة في سنوات التسعين عند الإعلان عن مناطق نفوذ جميع المستوطنات منطقة عسكرية مغلقة أمام الفلسطينيين. وهي مساحة تبلغ حوالي 540 ألف دونم وتشكّل نحو 9.7% من أراضي الضفة الغربية.

ثمّة زيادة أخرى كبيرة جداً بالمساحة الإجمالية لأراضي الضفة الغربية المغلقة، طرأت في السنوات التي أعقبت إندلاع الإنتفاضة الثانية، عند إعلان إسرائيل عن "منطقة التماس" و"المناطق الأمنية الخاصة" (شبام) المحيطة ببعض المستوطنات، منطقة عسكرية مغلقة. وبهذا، رفعت أوامر الإغلاق هذه حجم المنطقة المغلقة بنحو 180 ألف دونم أخرى.

النتائج الرئيسية:

– إن ما يقارب 1.765 مليون دونم والتي تشكّل تقريباً ثلث مساحة الضفة الغربية برمّتها وأكثر من نصف مساحة المنطقة C، معرّفة اليوم مناطق عسكرية مغلقة لمختلف الأهداف.

مناطق مغلقة بحسب الهدف من إغلاقها

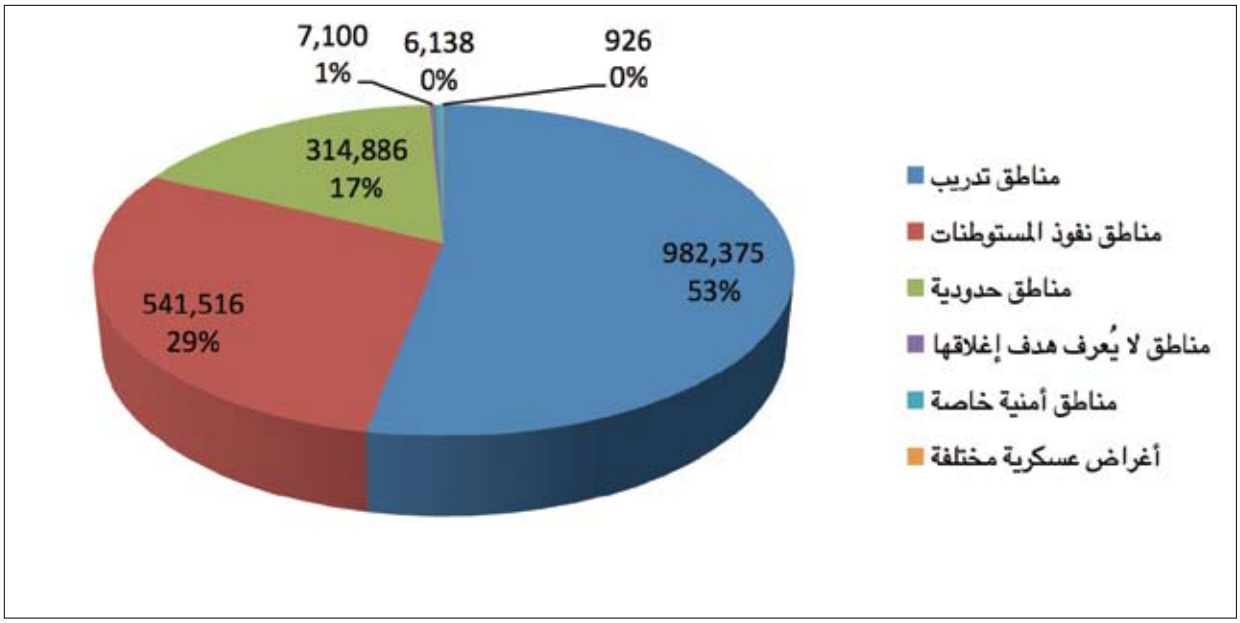

– في نحو 78% من مجمل الأراضي المعلن عنها منطقة مغلقة بهدف التدريب، لا يجري الجيش أي نوع من التدريبات، بينما تتوزّع بقية الأرض بالتساوي تقريباً، بين مناطق يستخدمها الجيش مراراً (أكثر من تدريب واحد كلّ 3 أشهر) وأخرى يستخدمها قليلاً (أقل من تدريب واحد كلّ 3 أشهر).

حجم مناطق التدريب الفاعلة بحسب وتيرة إستخدامها (بالدونمات)

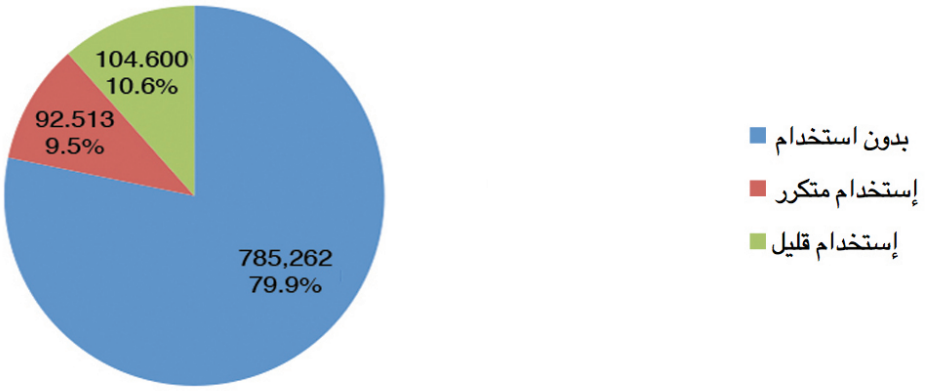

• تبيّن مقارنة خرائط مناطق التدريب مع خرائط مناطق نفوذ المستوطنات، ذلك التناسق الكبير بين "نوعيّ" هذه المناطق اللذين يشكّلان معاً نحو 82% من إجمالي المنطقة المغلقة بالضفة الغربية. من الواضح إذاً أن المقصود بهذا التناسق هو إغلاق مساحات كبيرة من الأرض أمام الفلسطينيين.

• حوالي 348 ألف دونم من المساحات التي أعلنتها إسرائيل "أراضي دولة" بالضفة الغربية، تقع داخل مناطق تدريب، وتشكّل 43.5% من مجمل ما أعلنته إسرائيل أراضي دولة في كلّ الضفة. تمّ مسح نحو 35 ألف دونم من "أراضي الدولة" المعلنة داخل مناطق تدريب، من قبل فريق "الخط الأزرق" التابع للإدارة المدنية. باعتقادنا، يدلّ هذا الأمر على النية بتجهيز و"إذابة الجليد" عن بعض هذه الأراضي من أجل توسيع المستوطنات مستقبلاً.

• لا يوجد تطبيق حقيقي للقانون على البناء الإسرائيلي بمناطق التدريب، إذ بُنيت بعشرة أماكن ومستوطنات وبؤر إستيطانية، بيوت ومرافق عامة داخل مناطق تدريب مغلقة. صحيح أن سلطات فرض القانون قد أصدرت أوامر هدم لأكثر من 170 مبنى إسرائيلي مما شُيّد بمناطق تدريب (هذا العدد هو فقط قسم مما بُني في هذه المناطق)، إلاّ أنه ورغم كون البناء الإسرائيلي المدني داخل هذه المناطق غير قانوني شرعاً، تمتنع الدولة عن تنفيذ الإخلاء.

• في السنوات الأخيرة وبحالتين، إقتطعت الدولة أراضٍ من مناطق تدريب وحوّلتها للمستوطنات بغية توسيعها. تجدر الإشارة هنا إلى أنه بكانون الثاني 2015، وقّع قائد المنطقة الوسطى على مرسوم يلغي كلّية منطقة التدريب 911 شمال أريحا، بغية تنفيذ خطة ترحيل البدو القاطنين اليوم في الأراضي الواقعة شرق القدس ورام الله، إليها.

• يقوم اليوم مستوطنون إسرائيليون بفلاحة ما يزيد عن 14 ألف دونم من المناطق العسكرية التي أُغلقت أيضاً أمام الإسرائيليين.[1] غالبية هذه الأراضي الزراعية (73%)، قامت السلطات بتحويلها للمستوطنين في مناطق حدودية تمّ إغلاقها فعلياً فقط بوجه الفلسطينيين، إمّا على طول الحدود الشرقية للضفة الغربية مع الأردن (المنطقة 151) أو بمنطقة اللطرون. في الوقت ذاته، يقوم مزارعون إسرائيليون بالإستيلاء زراعياً وبطريقة غير رسمية على مساحات معيّنة داخل مناطق التدريب. ما نعرفه أن المستوطنين الإسرائيليين يفلحون اليوم أكثر من 3،000 دونم من الأراضي الزراعية الموجودة داخل مناطق التدريب.

[1] لا يشمل هذا الرقم الأراضي الزراعية ضمن مناطق نفوذ المستوطنات، وهي أراضٍ مغلقة فقط بوجه الفلسطينيين.

توزّع مناطق المستوطنين الزراعية داخل مناطق عسكرية مغلقة بحسب الهدف من إغلاقها (بالدونمات)

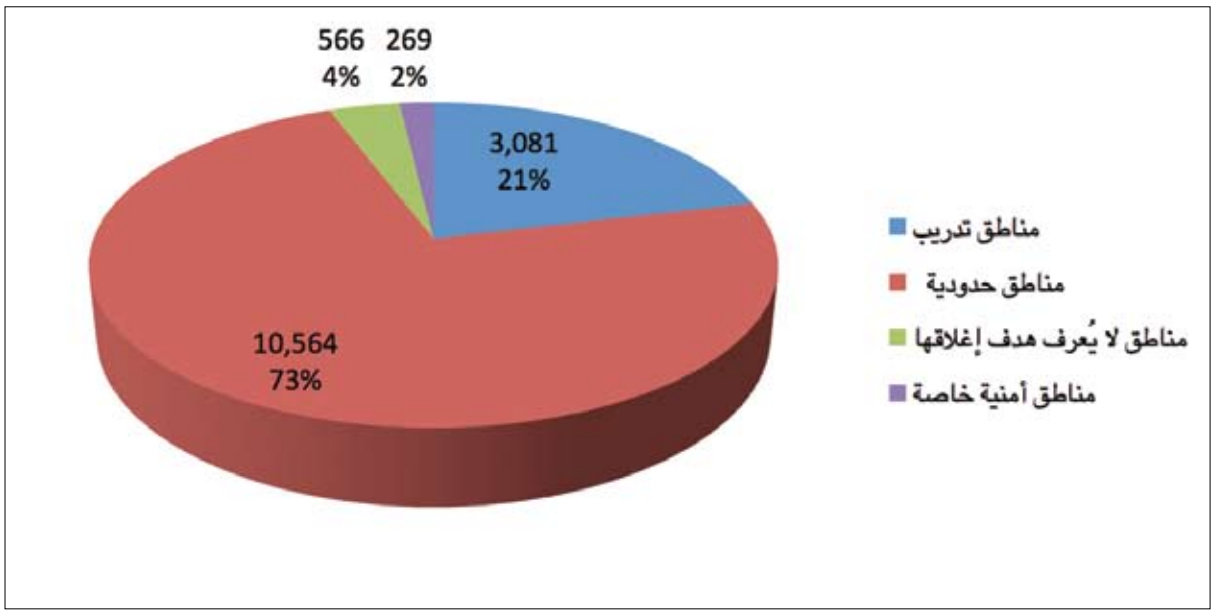

• حوالي 60% من عموم الأرض الزراعية المفلوحة من قبل إسرائيليين داخل مناطق عسكرية مغلقة و 76% من عموم الأرض الزراعية التي يفلحها إسرائيليون داخل مناطق تدريب، هي أراضٍ بملكية خاصة فلسطينية. رغم ذلك، لا يتمّ أي تطبيق للقانون ضد عمليات الغزو هذه، بل على العكس، تقوم السلطات الإسرائيلية بدعمها والتّغطية عليها وتعتبرها أيضاً جزءاً لا يتجزأ من العجلة الاقتصادية والمكانية في صناعة الإستيطان.

عمليات الإستيلاء الزراعي للمستوطنين داخل مناطق تدريب بحسب الملكية على الأرض (بالدونمات)

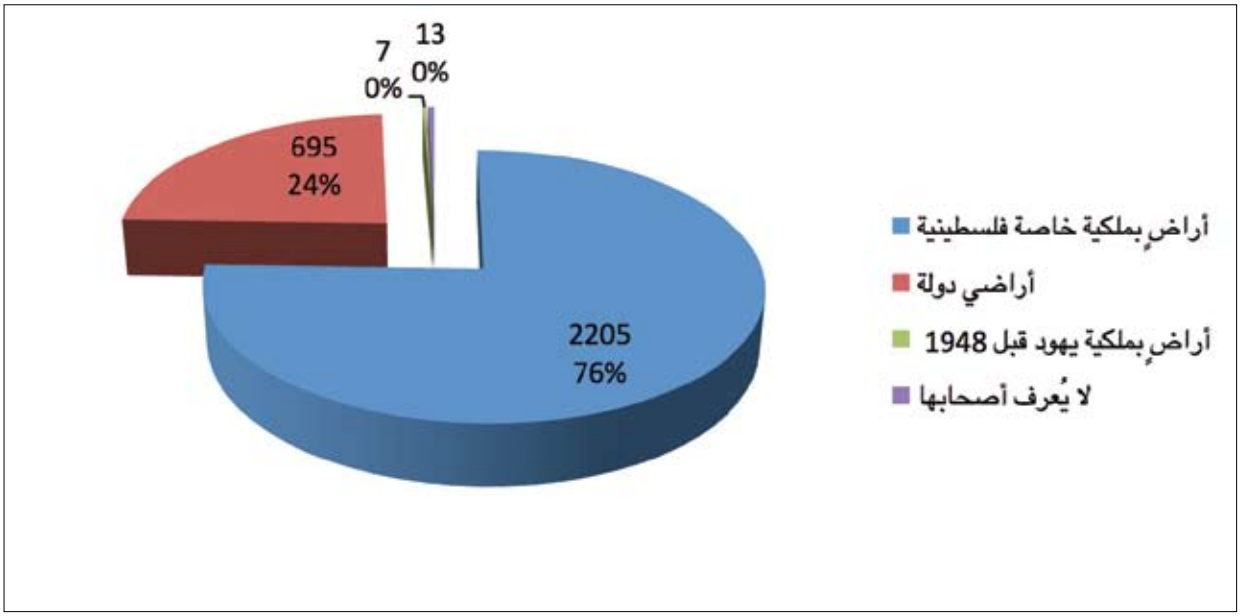

للتلخيص، تقوم دولة إسرائيل باستخدام أوامر الإغلاق في الضفة الغربية بشكل جارف لمختلف الأهداف، وعلى رأسها إغلاق الأراضي للتدريبات العسكرية. تكشف هذه الدراسة أن الإغلاق المستمر لأغلب مناطق التدريب في الضفة الغربية لا يأتي تلبية لأي "حاجة عسكرية" نظراً لكون 80% من هذه المساحة لا تُقام فيها فعلياً أي تدريبات عسكرية. إنّ حجم هذه الأراضي، بالإضافة لمناطق إنتشارها وتناسقها مع عناصر قانونية أخرى تحدّ من قدرة الفلسطينيين على استخدامها، كمناطق نفوذ المستوطنات والمحميات الطبيعية المعلنة، وكذلك حقيقة مواصلة الإدارة المدنية مسح "أراضي الدولة" في أجزاء كبيرة منها دون القيام بأي عمل بغية إخلاء غزو المستوطنين لهذه الأراضي (حتى لو كانت الأراضي بملكية خاصة فلسطينية)، يقودنا إلى الإستنتاج بأن الإغلاق المستمر لها هو عامود أساس في نظام الأراضي "المُدار" من قبل إسرائيل بالضفة الغربية. من هنا، فإن الهدف الرئيس من هذا النظام هو الحدّ وبصورة كبيرة جداً من قدرة السكّان الفلسطينيين على استخدام مورد الأرض ثمّ تحويل أكبر مساحة ممكنة منها ليد المستوطنين الإسرائيليين.

المقدمة

بتاريخ 8 تموز 1967 وبعد أقل من شهر على انتهاء حرب الأيام الستة، وقّع قائد المنطقة الوسطى في حينه، الميجور جنرال عوزي نركيس، على المرسوم رقم 34، وفيه: "تُعلَن الضفة الغربية منطقة عسكرية مغلقة".[1] صدر هذا المرسوم كتعديل لمرسومين آخرين شبيهين صدرا في الأسابيع التي سبقت ذلك، وهو ما زال ساري المفعول حتى الآن، أي بعد 48 سنة على إصداره. فعلياً، نادراً ما يتمّ اللجوء لهذا المرسوم وإن أُستعمل فبشكل فردي حين ترغب السلطات بمنع دخول بعض الأشخاص لمناطق الضفة الغربية. على ما يبدو خلال السنوات الماضية وبالرغم من وجود هذا المرسوم، قام الجيش الإسرائيلي، وهو صاحب السيادة على مناطق الضفة الغربية، بإصدار الآلاف من أوامر الإغلاق لمناطق مختلفة في أرجاء الضفة، وربما أكثر من ذلك. الغالبية الساحقة من هذه الأوامر، كانت أوامر مؤقتة تمّ مسبقاً تحديد مدّة سريانها، إلاّ أن سريان مفعول العشرات منها لم يُلغَ بتاتاً، فتحوّلت لأوامر دائمة. هذا لو بقي أمامنا مجال للحديث عن واقع "دائم" في الحالة القانونية المسمّاة "الإستيلاء الإحتلالي" (belligerent occupation).[2]

بتاريخ 27 نيسان 2014، عُقدت في الكنيست جلسة للجنة الفرعية من لجنة الخارجية والأمن، وعلى جدول أعمالها موضوع واحد لا غير: بناء غير قانوني فلسطيني في المنطقة C.[3] حضر الجلسة نائبان فقط، محسوبان على اليمين الإستيطاني المتطرف داخل حزب "البيت اليهودي"، هما عضوا الكنيست أوريت ستروك وموطي يوغف، علماً أن الأخير كان أيضاً رئيس اللجنة. بالإضافة لهما، حضرها أيضاً 30 من الشخصيات المدعوة، جميعهم من أفراد الإدارة المدنية، الجيش، الشرطة، وزارة القضاء، سكّان مستوطنات منطقة "معاليه أدوميم" وشخصيات من منظمة "رغفيم".

استمرت الجلسة لأكثر من ساعتين وفيها قال العقيد عيناف شلو، ضابط فرع القيادة العامّة للمنطقة الوسطى، هذه الكلمات:

أعتقد أنّ من الإجراءات الحسنة التي قد تضيع ما بين الأصابع هو عودة مناطق القتال للمكان الذي يجب أن تكون فيه لكنها ليست هناك بعد. [هذا] أحد الأسباب المركزية من وراء قيامنا كجهاز عسكري بنقل الكثير من التدريبات إلى الغور. هذا يعني أنّ كلّ مَن يراجع التمرين الأخير الذي أجرته الفرقة وشمل طائرات مقاتلة، طائرات هليكوبتر ودبابات كانت تطلق نيرانها وما شابه، لا يمكنه تذكّر متى رأى مثل هذا في السابق؟ أعود إلى الوراء عقوداً من الزمن ولا أذكر شيئاً شبيهاً. إننا نُدخل الآن تمرين فرقة آخر لهذه المنطقة... وحينما تطأ الجيوش المكان يتوجب على الناس الابتعاد جانباً. وهنا لا أفرّق بين اليهود والفلسطينيين، إنما أتحدث بشكل عامّ...

أحياناً كثيرة، ننجح بتطبيق القانون في هذه المنطقة وها نحن ذاهبون بإحدى ليالي هذا الأسبوع لمكان حسّاس جداً وواسع، وذلك لمواصلة فرض القانون هناك. أقول ذلك هنا لاعتقادي بأنّ مسألة التدريبات كعنصر مكوّن غير مطروحة على طاولة النقاش هذه، رغم ثقلها الذي لا يُستهان به، في الأماكن الكثيرة التي قلّصنا حجم التدريبات داخلها بشكل كبير، نمت هناك ثآليل، وهذا أمر يجب احتسابه في المعادلة.[4]

تدلّ أقوال الضابط على أن الجيش الإسرائيلي مدرك تماماً للعلاقة ما بين الأراضي التي تشهد تدريباته وبين توزّع بلدات السكّان الفلسطينيين في الضفة الغربية، إذ قال: "حينما تطأ الجيوش المكان يتوجب على الناس الابتعاد جانباً". إننا نؤمن، كما العقيد شلو، بأن "قصة التدريبات" هي عنصر له "ثقله الذي لا يُستهان به" في المشهد الشامل من حيث الأهداف والوسائل التي بواسطتها تدير إسرائيل مورد الأرض بالضفة الغربية. لكننا لسنا مثله وهو الذي "لا يفرّق بين يهود وفلسطينيين"، إذ يعلّمنا الواقع بأن هذا التفريق هو من ركائز الممارسة المسماة إغلاق مناطق داخل الضفة: نكاد لا نرى أي جانب آخر من جوانب سياسة الأراضي التي تفرضها إسرائيل على الضفة الغربية منذ العام 1967، له عواقب بعيدة المدى لهذا الحدّ على روتين حياة السكّان الفلسطينيين الموجودين في المكان، كفعل الإعلان عن مناطق عسكرية مغلقة. صحيح أن إغلاق مناطق التدريبات بالضفة الغربية يسري ظاهرياً على المواطنين الإسرائيليين أيضاً، إلاّ أنه شتّان ما بين ذلك وبين تطبيقه فعلياً عليهم، ناهيك عن أن عواقب إغلاق هذه المناطق على السكّان الإسرائيليين مختلفة تماماً.

---

[1] مرسوم مناطق مغلقة (منطقة الضفة الغربية) (رقم 34)- 1967.

[2] في هذا السياق، لا يشمل المصطلح "منطقة محتلة" القدس الشرقية (نحو 70,000 دونم) التي سرى عليها القانون الإسرائيلي فور انتهاء الحرب في تموز 1967. بأراضي القدس الشرقية، لا وجود لمناطق أعلنت "مغلقة" كما جرى بمناطق أخرى في الضفة الغربية.

[3] تم باتفاقيات أوسلو تقسيم الضفة الغربية إداريا لثلاث مناطق: A، B و C. المنطقة C تبلغ نحو 61% من مساحة الضفة الغربية، وتسيطر إسرائيل عليها سيطرة كاملة، من الناحيتين الأمنية-عسكرية والمدنية. المنطقة B وهي نحو 21% من مساحة الضفة وفيها تكون السلطة الفلسطينية مسؤولة عن القضايا المدنية بينما تكون السيطرة الأمنية-عسكرية بيد إسرائيل. المنطقة A وتبلغ نحو 18% من مساحة الضفة (المدن والبلدات المركزية)، وفيها تكون الصلاحيات المدنية والأمنية بيد السلطة الفلسطينية.

[4] لقراءة محضر الجلسة بالكامل، أنظروا هنا: http://www.haaretz.co.il/st/inter/Hheb/images/amira1.pdf

تمتد المناطق المعلن عنها مغلقة داخل الضفة الغربية لمساحات تقارب 1.765 مليون دونم والتي تشكّل تقريباً ثلث مساحة الضفة الغربية برمّتها وأكثر من نصف المنطقة C، التي يديرها الجيش الإسرائيلي بشكل مباشر منذ إتفاقية أوسلو.[5] حوالي المليون دونم من المساحات المعلن عنها مغلقة، تمّ إغلاقها بهدف التدريبات أو لإنشاء قواعد عسكرية. الحديث هنا عن مساحات شاسعة يدّعي الجيش الإسرائيلي أنه يحتاجها لأغراضه، رغم كونها مناطق تقع طبعاً خارج منطقة السيادة الإسرائيلية.

إجابات بهذه الروح، قُدّمت كجزء من ردّ الدولة على دعوى "جمعية حقوق المواطن" حول منطقة التدريبات 918 جنوب جبل الخليل، والتي تصدّرت العناوين مراراً في السنوات الأخيرة نتيجة نيّة الجيش الإسرائيلي طرد 12 تجمّعاً سكّانياً من الرعيان القاطنين داخلها:[6]

بصورة عامّة، تُستخدم مناطق التدريب في بناء القوة العسكرية، أي إرشاد المقاتلين وتأهيلهم، الحفاظ على اللياقة القتالية وفحص وسائل القتال. وللقيام بهذه العمليات، يحتاج الجيش الإسرائيلي لمساحات شاسعة... بطبيعة الحال، الأراضي هي مورد شحيح فيكون من الصعب إيجاد بعضها لأغراض التدريب. رغم ذلك، تلزمنا التهديدات الأمنية القائمة، باستخدام مناطق شاسعة من أجل تدريب وحدات الجيش. على سبيل المثال، تحتل مناطق القتال داخل حدود إسرائيل ما يقارب ثلث المناطق المفتوحة، التي تقع بغالبيتها في النقب.[7]

سبق وذكرنا أنه قد تمّ الإعلان داخل حدود إسرائيل عن مساحات شاسعة جداً كمناطق تدريبات عسكرية. لكن وبخلاف الحالة القانونية داخل إسرائيل وبسبب مكانة الضفة الغربية وفق القانون الدولي (كونها منطقة محتلة)، من غير المسموح للجيش الإسرائيلي أبداً إغلاق أي مناطق فيها ومنع دخول الناس لأراضيهم ضمن حدودها، بغية الحفاظ على "اللياقة والجهوزية القتالية" لدى عناصره، لعدم شرعية هذه الغاية في نظر القانون الدولي. رداً على هذا الإدعاء، تعود إسرائيل وتكرّر شرعية الأمر كونها ترى أن تدريبات الجيش الإسرائيلي بالضفة الغربية تلزمه في عملياته داخل هذه المنطقة.

جاء أيضاً في ردّ الدولة (البند 23) أنّ **"الجيش الإسرائيلي يتجنب عموماً الإعلان عن مناطق تدريب حيث يتواجد سكّان دائمون"**. كما يمكن مطالعة أقوال شبيهة في الموقع الإلكتروني للنيابة العسكرية، مثل:

قبل إعلانه عن أي مكان منطقة إطلاق نار، أجرى الجيش الإسرائيلي بحثاً شاملاً، شاركت فيه جهات عديدة من مهامها التأكد أن المنطقة المزمعة للتدريبات خالية من الناس وأن استخدامها لأغراض التدريب لن يمسّ نسيج حياة السكّان القاطنين في محيط المكان المزمع إغلاقه.[8]

مسألة الإقامة الدائمة هي حاسمة من جهة الدولة في هذا السياق، إذ أن الأمر العسكري الذي بموجبه يعلن الجيش الإسرائيلي عن مكان ما "مناطق مغلقة" داخل الضفة الغربية (البند 90 من المرسوم فيما يتعلق بأحكام الأمن [يهودا والسامرة] [رقم 378] – 1970)، يستثني السكّان الدائمين ولا يسري عليهم ظاهرياً. لذا، لا عجب من قيام الدولة ببذل الجهود الجبارة لإثبات أن المنطقة المعلن عنها للتدريبات (المنطقة 918 مثلاً) لم تكن مأهولة بسكّان دائمين وقت إعلانها منطقة تدريبات. إلاّ أننا وبعد فحص مقارن شامل للصور من الجوّ التي ألتقطت بالسنوات التي أعلن فيها عن مناطق التدريب بالضفة الغربية، وجدنا أن الدولة، وبعبارات حذرة، لم تكن دقيقة في قولها هذا.

تبرهن صور الجوّ هذه على أنه وفي عدد ليس بقليل من الأماكن المعلَن عنها مناطق تدريب، تواجد أناس يقطنون داخلها. إضافة لذلك، هناك مساحات زراعية واسعة جداً كانت مصدر رزق الغالبية الساحقة من السكّان الفلسطينيين في تلك السنوات، قد شملتها هي الأخرى مناطق التدريب المعلنة، بحيث بقيت أحياناً المساحات المبنية لهذه القرى خارج حدود المناطق المغلقة. نتيجة لذلك، تمّ منع الوصول بحرية إلى هذه المناطق، وإن لم يكن دوماً على مستوى الأفعال فمن المؤكد على مستوى الأقوال والتصريحات، بحيث يكون دخولها وفق تعريف السلطات، مخالفة تستوجب العقاب. من هنا نرى أن الإدعاءات بأن **"الجيش الإسرائيلي يمتنع عموماً عن الإعلان عن مناطق تدريبات حيث يتواجد سكّان دائمون" وأنه "حريص على أن لا يمسّ استخدام منطقة ما لأغراض التدريب، نسيج حياة السكّان في محيط المناطق المزمع إغلاقها"**، بعيدة كلّ البعد عن الواقع وهذا ما انعكس في استنتاجات هذه الدراسة. سنعود ونتطرق بتوسع لهذا الشأن في القسم السادس والأخير من هذا

---

[5] هذا الحساب للمناطق لا يشمل أوامر الإغلاق المؤقتة التي صدرت بحقّ بعض مناطق الضفة الغربية لأن ما نملكه من معلومات حولها هو جزء بسيط جداً. كما أنه لا يشمل أوامر إغلاق صدرت في السابق لمناطق هي اليوم جزء مما هو ضمن نفوذ السلطة الفلسطينية، ووفق معلوماتنا أصبحت ملغية ولا يتمّ تطبيقها.

[6] وفق تقديرات عدد من المنظمات، يجري الحديث عن نحو 1,300 نسمة ممن يقطنون في القرى ال 12 الواقعة داخل منطقة التدريبات هذه. تجدر الإشارة إلى أننا لا نتحدث هنا عن مجرد قلق، إذ تلقّى سكّان هذه القرى في نهاية العام 1999، أوامر إخلاء بحجة السكن غير القانوني داخل مناطق قتال. وبأعقاب ذلك، تمّ طرد أكثر من 700 شخص من هؤلاء السكّان علاوة على هدم البيوت وآبار المياه ومصادرة الممتلكات. في العام 2000، تمّ إيقاف الإخلاء على أثر إصدار أمر مؤقت من المحكمة العليا تجاوباً مع طلب السكّان باثنتين من الدعاوي التي قدّموها، إحداهما بواسطة "جمعية حقوق المواطن" والثانية بواسطة المحامي شلومو لكر (الدعاوي رقم 13/413 و 13/1039).

[7] ردّ الدولة على الدعوى المقدمة من محمد موسى شحادة أبو عرام وآخرين ضد وزير الأمن وآخرين، محكمة العدل العليا 413/13 ومحكمة العدل العليا 1039/13، بتاريخ 29.7.2013، البند 102، http://www.acri.org.il/he/wp-content/uploads/2013/07/hit413tguva.pdf

[8] أنظروا: http://www.law.idf.il/163-6620-he/Patzar.aspx?SearchText

التقرير. فقط نذكر هنا أنه وبحالة واحدة على الأقلّ، اعترفت الدولة صراحة بأن فلسطينيين قد سكنوا المكان قبل الإعلان عنه منطقة تدريبات. الحديث هو عن سكّان قرية العقبة التي تمّ شملها ضمن منطقة التدريبات 900 شمال غور الأردن. وفق اعتراف الدولة، 4 عائلات عاشت بهذه المنطقة قبل إدراجها ضمن المساحات المغلقة سنة 1979 عند توسيع منطقة التدريب.[9]

يُظهر بحثنا أن استخدام أوامر الإغلاق لم يقتصر فقط على تخصيص الأراضي لأغراض التدريب العسكري، رغم أن هذا هو الهدف المركزي الذي من أجله تمّ الإعلان عن معظم المساحة المغلقة بالضفة الغربية.[10]

لا بدّ من التشديد هنا على أن الأرقام الواردة في التقرير هي معطيات رسمية، وبحالات عديدة لا يمكننا الإستنتاج منها عن حقيقة الواقع "على الأرض"، وذلك لسببين يبدوان متناقضين: من جهة، غالبية المناطق المغلقة غير مسيّجة مما يتيح مستويات مختلفة من الدخول لأجزاء كبيرة منها رغم الإغلاق. نظراً لذلك، المصطلح "منطقة مغلقة" الوارد بهذا التقرير هو مصطلح إداري–رسمي، وفي معظم الحالات لا يدلّ دوماً على إغلاق تلك المنطقة فعلياً. من الجهة الأخرى، هناك مساحات واسعة في أرجاء الضفة الغربية غير مشمولة بالخرائط الرسمية للمناطق المغلقة، بينما لا يتاح دخول الفلسطينيين إليها أو أن دخولها محفوف بمخاطر حقيقية، مما يجعل الفلسطينيين يمتنعون عن الدخول إليها. هذه الأمور صحيحة أيضاً بالنسبة لمساحات واسعة جداً تقع غرب جدار الفصل ليست متاحة للفلسطينيين رغم أنها غير مشمولة ضمن الأراضي المعلنة "منطقة تماس"، بالإضافة لمساحات واسعة أخرى من حول المستوطنات والتي لم تُعلن رسمياً "منطقة أمنية خاصّة" (شبام)، علماً بأن الفلسطينيين لا يستطيعون الدخول إليها فعلياً.

خريطة مناطق التدريب داخل إسرائيل والضفة الغربية (من الموقع الإلكتروني للمركز الجغرافي الوطني)

تجدر الإشارة في هذا السياق لملاحظتين أخريين إصطلاحيتين:

- استخدمنا في هذه الوثيقة وبالتوالي، إثنين من المصطلحات: "مناطق عسكرية مغلقة" و"مناطق تدريب"، تُسمّى أحياناً كثيرة أيضاً "مناطق إطلاق نار". من الضروري التمييز بين المصطلحين، لكون جميع مناطق التدريب المعلنة هي مناطق عسكرية مغلقة تعريفاً، بينما نجد أن ما يزيد قليلاً عن نصف مناطق الضفة الغربية المغلقة قد أُغلق بهدف التدريب، أمّا البقية فقد أُغلقت لأغراض أخرى.
- على طول المؤَلّف، استعملنا مراراً المصطلح "أراضي دولة". وهي أراض كانت مسجّلة هكذا قبل احتلال إسرائيل للضفة سنة 1967، وأخرى أعلنتها إسرائيل أراضي دولة لأول مرّة في أواخر السبعينات.

أهداف التقرير

تسعى هذه الوثيقة كي تعرض للمرّة الأولى وصفاً شاملاً لظاهرة واسعة يقوم الجيش الإسرائيلي من خلالها بإغلاق مناطق في الضفة الغربية، ضمن سياقاتها الجغرافية والتاريخية، ولشرح الوظيفة المركزية التي تؤدّيها الظاهرة في خلق الواقع الحاصل بأجزاء كبيرة من المنطقة C وفيه تُفرَض تقييدات خطيرة من حيث عمليات التطوير والتنقل، على السكّان الفلسطينيين.[11]

---

[9] البند 16 من ردّ الدولة بتاريخ 6 آب 1999 على إلتماس صبيح وآخرين ضد وزير الأمن وآخرين 99/3950، الذي طالب محكمة العدل العليا بإصدار أمر إيقاف التدريبات بمحيط القرية وإخراج القرية من منطقة التدريب.

[10] بخصوص الأهداف المعلنة من إغلاق مناطق بالضفة الغربية، أنظروا الوارد ص 27.

[11] فعلياً، جميع أعمال البناء والتطوير بمناطق C تستوجب الحصول على مصادقة الإدارة المدنية، باستثناء المناطق داخل C التي فيها خطط بناء مصادق عليها للفلسطينيين، ومساحتها نحو 21,200 دونم، بشأن سياسة التخطيط التي تنتهجها الإدارة المدنية بمناطقC أنظروا تقرير "بكوم": "المنطقة المحرّمة. سياسة التنظيم الإسرائيلية في القرى الفلسطينية في المنطقة C"، حزيران 2008. http://bimkom.org/ar/wp-content/uploads/ProhibitedZone.pdf

فيما يلي الأسئلة المركزية التي تناقشها هذه الوثيقة:

1. متى تمّ الإعلان عن إغلاق مختلف المناطق؟
2. ما حجم المناطق التي أُعلنت مغلقة على مدار السنين؟
3. ما هي التغييرات التي طرأت على موقع وحجم المناطق المغلقة، وما هي أسباب هذه التغييرات؟
4. ما هي الأهداف المعلَنة من وراء إغلاق هذه المناطق؟
5. هل يتماشى الإستخدام الفعلي لهذه المناطق (فيما لو تمّ استخدامها) مع الأهداف المعلنة لإغلاقها؟
6. هل تندمج ممارسة إغلاق المناطق بالضفة الغربية مع وسائل أخرى إضافية تنتهجها إسرائيل لتقليص، أو المنع كلية، دخول الفلسطينيين إلى مناطق مختلفة في الضفة؟
7. ما هي الدوافع المعلنة والأخرى غير المعلنة الكامنة وراء إغلاق هذه المناطق؟
8. بأي أجزاء من مناطق التدريب المغلقة في الضفة الغربية، تجري حقاً تدريبات؟
9. ما حجم الجزء من مناطق التدريب الذي انتقل فعلياً لسيطرة المستوطنين؟

كما ذكرنا سابقاً، من مجمل المناطق التي أعلنها الجيش الإسرائيلي منطقة مغلقة منذ 1967، نجد أن معظمها قد أُغلق لأغراض يُسمّيها الجيش "مناطق تدريب". لذا، سيتمحور قسم كبير من النقاش هنا حولها، وبصلبه سؤال لم يُفحص حتى الآن بشكل منهجي وشامل، هو: **ما حجم الجزء من المساحة الإجمالية التي أغلقها الجيش الإسرائيلي لأغراض التدريب، المستخدم حقاً وفعلاً لهذا الغرض؟** تتطلّع هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أنماط الإستعمال (إن وُجدت) التي يلجأ إليها الجيش الإسرائيلي فيما يخص المناطق العسكرية المغلقة عامّة، والأراضي المُعلنة "مناطق تدريب" عسكري، خاصّة.

كلّ نقاش يتطلع لتناول هذه القضية بشمولية، عليه ألاّ يتجاهل عدداً آخر من الأسئلة المتعلقة بالجوانب الرسمية والقانونية للظاهرة: تاريخ استخدام أوامر الإغلاق العسكرية، توزّع وانتشار المناطق المغلقة، علاقة الأوامر بوسائل أخرى تستخدمها إسرائيل للسيطرة على الأراضي وبتأثير المناطق المغلقة على حياة الفلسطينيين سكّان الضفة الغربية القاطنين داخل هذه المناطق أو بجوارها. لذلك، سنخصّص لاحقاً مساحة واسعة من الوثيقة لمناقشة هذه الأسئلة أيضاً.

قبل إنهاء المقدمة، نرى من المناسب الإشارة لبعض الجوانب المتعلقة بإغلاق مناطق أخرى في الضفة الغربية **لا تتناولها هذه الوثيقة بتاتاً**، إن بسبب عدم ورودها ضمن اختصاصنا أو نتيجة الثغرات المعلوماتية التي لا تمكّننا من عرض صورة عامّة موثوقة وكذلك لأن تأثيراتها الإنسانية ليست ذات أهمية تُذكر أو غير موجودة بالمرّة:

1. لن يناقش هذا التقرير المسألة القانونية المبدأية حول شرعية إغلاق مناطق بالضفة الغربية عموماً، وإغلاق مناطق لأهداف التدريب خصوصاً، وأيضاً تأثير الإغلاق على كيفية قيام إسرائيل بواجباتها تجاه السكّان المدنيين الفلسطينيين. لقد عولجت هذه المسألة وستعالج من قبل أساتذة القانون الدولي المتخصصين بقضايا قانونية تنظّم العلاقة بين "قوّة محتلة" والسكّان المدنيين القاطنين في المنطقة التي تحتلها.[12]

2. منذ 1967، وقّع القادة العسكريون للضفة الغربية على عدد من أوامر الإغلاق المؤقتة وأخرى لمدّة قصيرة بمختلف المناطق. رغم عدم معرفتنا لعددها الدقيق، إلاّ أننا نقدّره بآلاف الأوامر. المعلومات التي بحوزتنا حول هذه الأوامر جزئية جداً ولا تمكّننا من إعطاء صورة انتشار حقيقية وكاملة بما فيه الكفاية. لذا، لن تعالج هذه الوثيقة أوامر الإغلاق المؤقتة.

3. الجانب الآخر من الظاهرة الذي لن يناقشه التقرير هو إغلاق بعض المناطق أمام المواطنين الإسرائيليين. طيلة السنوات الماضية وخاصّة منذ اندلاع الإنتفاضة الثانية بنهاية العام 2000، تمّ إصدار عدداً من أوامر الإغلاق لمنطقة ما بوجه إسرائيليين، وذلك ضمن ثلاثة سياقات رئيسة هي:

- السياق الأول هو الحفاظ على أمن وسلامة الأفراد من المواطنين الإسرائيليين، في أعقاب عدد من حالات الإعتداء على إسرائيليين خلال سنوات الإنتفاضة الثانية. بشهر تشرين الأول سنة 2000، تمّ إغلاق كل مناطق A بالضفة الغربية (18%) أمام الإسرائيليين. وفي السنوات التي تلت، أُغلق أمامهم عدد من القرى داخل منطقة B والمنطقة H-1 في الخليل وكذلك الشارع 60 عند المقطع بين قلنديا وكفر جبع، رغم وقوعه بالكامل داخل المنطقة C.[13]

---

[12] أنظروا بهذا الخصوص رأي الخبراء المكتوب من قبل أساتذة القانون دافيد كرتشمر، إيال بنبنشتي ويوفال شني حول دعوى سكّان منطقة التدريب 918 : http://www.acri.org.il/he/wp-content/uploads/2013/01/hit413expert1.pdf وكذلك رأي خبير من الأستاذ مايكل بوتا بنفس الشأن: http://www.acri.org.il/he/wp-content/uploads/2013/01/hit413expert3.pdf

[13] يمكن مشاهدة عدد من أوامر الإغلاق للإسرائيليين التي صدرت منذ العام 2000، في موقع النيابة العسكرية: http://www.mag.idf.il/979-he/Patzar.aspx. فرض هذه الأوامر هو إنتقائي بامتياز. وفي حالتين يتمّ الحديث عن شوارع تؤدّي لمستوطنات وتمرّ حتى داخل المناطق A. فيحرس الجيش الإسرائيلي سفر المستوطنين عليها. نتحدّث عن المقطع من شارع 35 والشارع الذي يربط مستوطنة نفوهوت بشارع 60.

• أمّا السياق الثاني الذي صدرت فيه أوامر إغلاق لبعض المناطق بوجه إسرائيليين فهو أكثر ندرة بدرجات ومتعلق بحماية ممتلكات فلسطينية تقع بجوار مستوطنات يُعرَف سكّانها بعدائيتهم لأصحاب الأراضي الفلسطينيين من حولهم. لا نملك معلومات وافية عن هذه الأوامر التي صدرت دوما وحصرياً بعد تدخل قضائي حثيث من قبل ممثّلين عن أصحاب الأراضي، لكننا نعلم أنها أراض بملكية فردية فلسطينية ومساحتها الإجمالية لا تزيد عن بعض المئات من الدونمات. إذاً، نتحدّث هنا عن منطقة صغيرة جداً مقارنة مع إجمالي المناطق المغلقة أمام الفلسطينيين.[14]

• السياق الثالث هو منع مظاهرات وتجمهرات رأى القادة العسكريون في العديد من الأماكن والأوقات أنها غير مرغوبة من جهتهم. نشير هنا إلى أن التشريعات العسكرية تمنح الجيش الإسرائيلي صلاحيات تكاد لا تكون محدودة في كلّ ما يتعلق بالإعلان عن تجمهر ما "تجمهراً غير قانوني".[15]

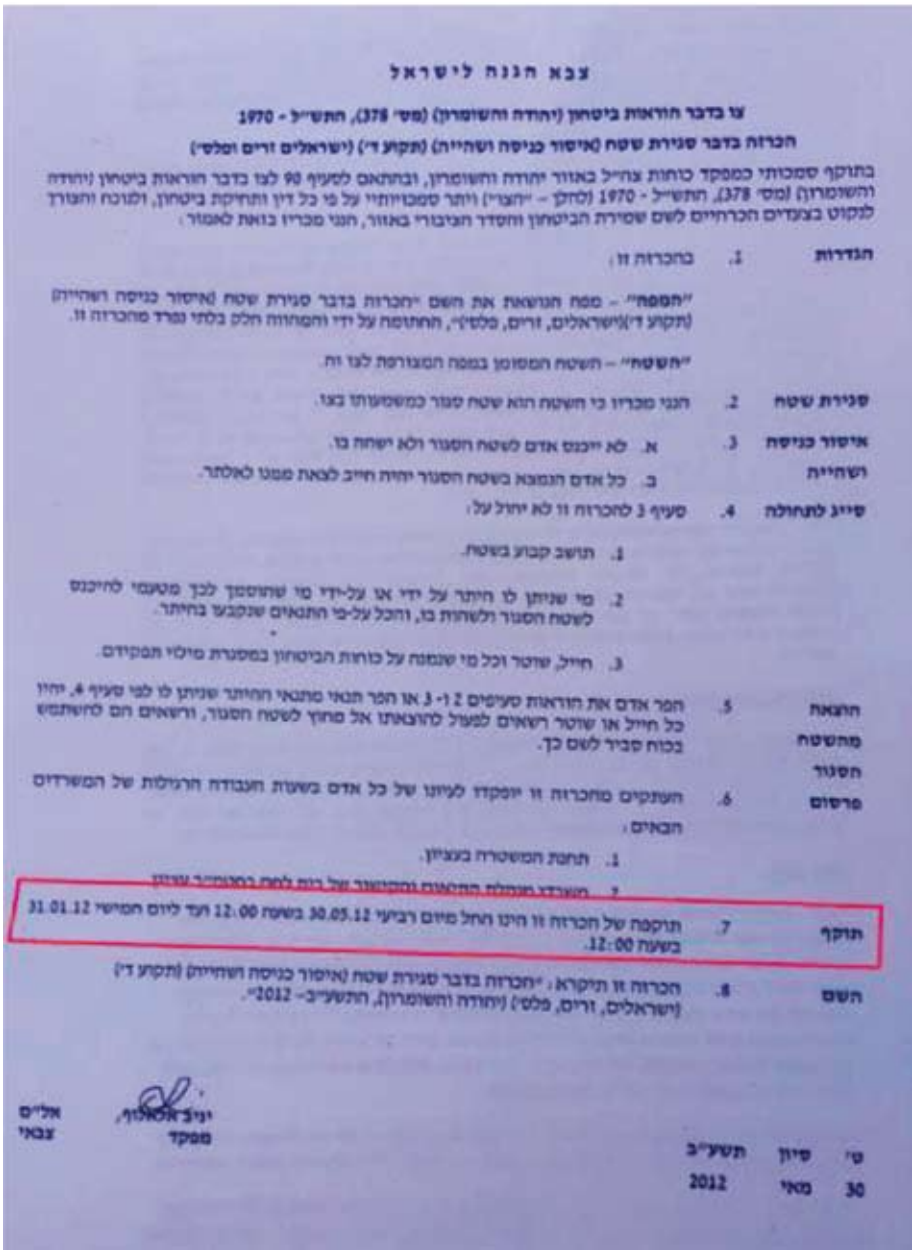

צבא הגנה לישראל

צו בדבר הוראות ביטחון (יהודה והשומרון) (מס' 378), התש"ל - 1970

הכרזה בדבר סגירת שטח (איסור כניסה ושהייה) (תקנע ד') (ישראלים זרים ופלס')

בתוקף סמכותי כמפקד כוחות צה"ל באזור יהודה והשומרון, ובהתאם לסעיף 90 לצו בדבר הוראות ביטחון (יהודה והשומרון) (מס' 378), התש"ל - 1970 (להלן - "הצו") ויתר סמכויותיי על פי כל דין ותחיקת ביטחון, ולנוכח הצורך לנקוט בצעדים הכרחיים לשם שמירת הביטחון והסדר הציבורי באזור, הנני מכריז בזאת לאמור:

הגדרות 1. בהכרזה זו:

"תוספת" – מפה הנושאת את השם "הכרזה בדבר סגירת שטח (איסור כניסה ושהייה) (תקנע ד')(ישראלים, זרים, פלס')", ומחתומת על ידי ומסומנת חלק בלתי נפרד מהכרזה זו.

"השטח" – השטח המסומן במפה המצורפת לצו זה.

סגירת שטח 2. הנני מכריז כי השטח הוא שטח סגור כמשמעותו בצו.

איסור כניסה ושהייה 3. א. לא ייכנס אדם לשטח הסגור ולא ישהה בו.

ב. כל אדם הנמצא בשטח הסגור יהיה חייב לצאת ממנו לאלתר.

סייג לתחולה 4. סעיף 3 להכרזה זו לא יחול על:

1. תושב קבוע בשטח.

2. מי שניתן לו היתר על ידי או על-ידי מי שהוסמך לכך מטעמי לחייבם לשהות בשטח הסגור ולשהות בו, והכל על-פי התנאים שנקבעו בהיתר.

3. חייל, שוטר וכל מי שנמנה על כוחות הביטחון במסגרת מילוי תפקידם.

התנאה מהשטח הסגור 5. המר אדם את הוראות סעיפים 2 ו- 3 או תפר תנאי מתנאי ההיתר שניתן לו לפי סעיף 4, יהיו כל חייל או שוטר רשאים לפעול להוצאתו אל מחוץ לשטח הסגור, ורשאים הם להשתמש בכוח סביר לשם כך.

פרסום 6. העתקים מהכרזה זו יופקדו לעיונו של כל אדם בשעות העבודה הרגילות של המשרדים הבאים:

1. תחנת המשטרה בעציון.

2. [illegible]

תוקף 7. תוקפה של הכרזה זו הינו החל מיום רביעי 30.05.12 בשעה 12:00 ועד ליום חמישי 31.01.12 בשעה 12:00.

השם 8. הכרזה זו תיקרא: "הכרזה בדבר סגירת שטח (איסור כניסה ושהייה) (תקנע ד') (ישראלים, זרים, פלס') (יהודה והשומרון), התשע"ב- 2012".

יניב אשכנזי, אל"מ
מפקד צבאי

ט' סיון תשע"ב
30 מאי 2012

أمر إغلاق أصدره القائد العسكري لمنطقة بيت لحم كي يمنع مظاهرة ينظمها فلسطينيون ونشطاء يساريون إسرائيليون حول مستوطنة "تكوع"

[14] يجب عدم الخلط بين أوامر إغلاق منطقة ما أمام إسرائيليين وبين أوامر "لإستخدامات الشغب" التي صدر منها العشرات من أجل إتاحة إخلاء عمليات إستيلاء المستوطنين على أراض بملكية أفراد فلسطينيين. لدينا حول استعمال هذه الأوامر صورة كاملة بشكل كبير تُظهر إنتشارها. راجعوا عميرة هس. "غزو المستوطنين يتكرر دوماً". هآرتس. 25.10.2014 : http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2466811

[15] أنظروا بهذا الخصوص: http://www.acri.org.il/ar/?post_type=protestright

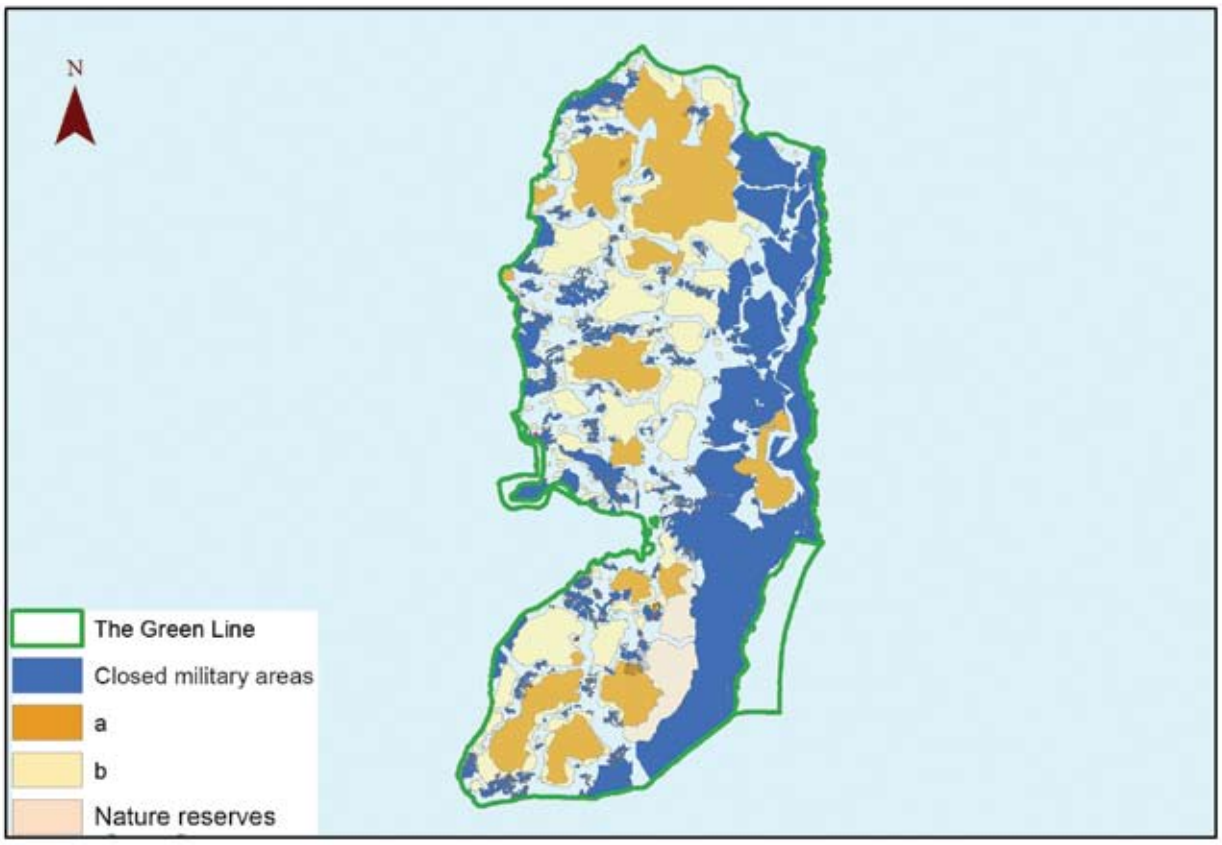

توزّع المناطق المغلقة داخل الضفة الغربية

مبنى التقرير

في القسم الأول من التقرير سنستعرض الخلفية التاريخية وراء الإعلان الواسع عن مناطق مغلقة بالضفة الغربية، ونشرح أسباب الزيادة غير المسبوقة بعدد المستوطنات في سنوات التسعين من القرن العشرين وفي العقد الأول من الألفية الثانية وكذلك توسّع المستوطنات القائمة. فيه سنفسّر المنهجية التي استعنّا بها عند كتابة هذا التقرير، بالإضافة للمصادر والمعطيات المعتمد عليها. كما أننا سنتطرق للقيود المفروضة على منهجيات الدراسة الإستقصائية ونعدّد بعض المواضيع التي لا يتطرق إليها التقرير، لكننا نعتقد أنها لا بدّ أن تكون قاعدة لأبحاث مكمّلة في هذا المجال.

في القسم الثاني سنتوسّع حول الجانب العسكري للسيطرة على الأراضي بالضفة الغربية، فنشرح الأشكال المختلفة التي يقوم من خلالها الجيش الإسرائيلي بسلب حق ملكية الفلسطينيين على أراضيهم أو تقييد هذا الحق. كما سنناقش تصنيف أوامر الإغلاق (أي تقسيمها لعدد من الأصناف) ثمّ نوضّح ما هي القاعدة القانونية التي يستند إليها الجيش الإسرائيلي عند إعلانه عن مناطق معيّنة بالضفة الغربية "مناطق مغلقة".

القسم الثالث مخصّص للتوصيف الزمني من حيث عملية إغلاق المناطق بالضفة الغربية، فنشرح فيه الأهداف التي من أجلها أُعلنت المناطق مغلقة في السابق، وكذلك الأسباب التي شكّلت خريطة الأراضي المغلقة خلال العقود الماضية منذ احتلال الضفة الغربية.

في القسم الرابع من التقرير سنستعرض الواقع الحالي كما تبيّنه دراستنا الإستقصائية، وسنقوم بتركيز أهم المعطيات على شكل أرقام حول المناطق المغلقة، ونناقش أيضاً المسألة الهامّة حول "ما هو حجم الأراضي المعلنة مناطق مغلقة لتدريب الجيش، المستخدم فعلاً للتدريبات؟".

القسم الخامس، يشرح كيفية اندماج المناطق المغلقة بالضفة الغربية مع العناصر القانونية الأخرى، مثل "أراضي دولة" ومناطق النفوذ الرسمية للمستوطنات والمحميات الطبيعية المعلنة. هنا سنستعرض علاقة المستوطنين بمناطق التدريب، كما هي في الواقع، ونرى كيف تحوّلت هذه المناطق في كثير من الأحيان إلى "إحتياطي أراضٍ" هو جزء من "بنك الأراضي" الذي تديره إسرائيل بالضفة الغربية لصالح منظومة المستوطنات.

القسم السادس والأخير من التقرير، سيتناول العلاقة بين المناطق المغلقة والسكّان الفلسطينيين بالضفة الغربية. فنستعرض منها بعض الظواهر مثل، الإخلاءات التعسفية المؤقتة للسكّان الفلسطينيين الذين يعيشون داخل مناطق التدريب، إصدار أوامر هدم ضد البناء الفلسطيني في المناطق المغلقة، وكذلك تهجير مساحات زراعية واسعة مشمولة داخل مناطق تمّ التعريف عنها مغلقة.

القسم الأول: الإطار المعتمد في التقرير من حيث المواضيع والمنهجية (ميثودولوجيا)

نحو 1.765 مليون دونم بالضفة الغربية اليوم قد تمّ تعريفها بشكل رسمي ودائم على أنها "مناطق عسكرية مغلقة". غالبيتها الساحقة، تقع ضمن المنطقة C. وتعادل ثلثي إجمالي مساحة الضفة الغربية وأكثر من نصف المنطقة C.[16]

تتشابك حبال هذا الإعلان الجارف لمناطق مغلقة بالضفة الغربية مع السياسة الإسرائيلية العامّة هناك من حيث إدارة مورد الأرض، والتي بدأت بالتبلور منذ الأسابيع الأولى للإحتلال الإسرائيلي في حزيران 1967، لتتطور على مرّ السنين وتتناسب مع البنية المدنية التي أخذت بالتكوّن داخل الضفة الغربية (إلى جانب الحضور العسكري)، هادفة لجذب المواطنين الإسرائيليين إلى العيش في المستوطنات التي تصاعد بناؤها في تلك السنوات.

إنّ الإدعاء المركزي الذي تسعى هذه الوثيقة لتأكيده هو أن ظاهرة إغلاق مناطق بالضفة الغربية على مختلف غاياتها المعلنة، لا بدّ وأن نحلّلها أولاً **ضمن سياقاتها المدنية والسياسية وليس فقط العسكرية. بكلمات أخرى، لم يأتِ إغلاق هذا الكم الهائل من المناطق فقط لخدمة الأغراض العسكرية والأمنية، كما هي الحجة، بل لخدمة الهدف الأسمى في السياسة الإسرائيلية تجاه كلّ أراضي الضفة الغربية، والتي تشكّل المستوطنات رأس الحربة فيها.**

لوضع هذا النقاش في سياقه التاريخي والجوهري الذي يستحقه، سنشرح بإيجاز تطور الماكنة الإستيطانية وكذلك "التماهي" الحاصل منذ السنوات الأولى، بين الجيش الإسرائيلي ومستوطني هذه المنطقة. في العقد الأول الذي تلى العام 1967 (حتى صعود الليكود لدفّة الحكم بأيّار 1977)، أُنشأت بأنحاء الضفة الغربية، وعلى يد حكومات "المعراخ" نحو 30 مستوطنة، غالبيتها في غور الأردن والمنحدرات الشرقية من متن الجبل. إنّ اختيار هذه المناطق للتوطين كان تحصيل حاصل لسياسة الحكومات المعراخية، والتي استندت إلى "خطة ألون" (أنظروا الخارطة ص 34) وأيضاً للنظرة التقليدية التي طوّرتها الجهات الإستيطانية في الحركة الصهيونية خلال النصف الأول من القرن ال20–، والتي رأت بالبلدات النائية وسيلة هامّة لترسيم حدود الإستيطان اليهودي في البلاد والحفاظ على أمنه[17]. **وفعلاً، تطابقت خارطة مناطق التدريب العسكري التي تشكّل معظمها في السنوات الأولى بعد 1967، مع الرؤيا الإستيطانية التي تبلورت في تلك السنوات.**

منذ أواخر الستينات وعلى مرّ السبعينات، أُقيمت المستوطنات بالأساس عن طريق إقامة نقاط سكنية ماهيتها عسكرية ومدنية في الوقت ذاته. فيما بعد، تمّ تحوّلت هذه النقاط لتكون مدنية بحيث أصبح العنصر المدني فيها سائداً أكثر، لكنّ العسكري لم يختفِ أبداً من الصورة بشكل كامل، فنرى لغاية اليوم الوجود العسكري الدائم داخل جميع مستوطنات الضفة الغربية الإسرائيلية، أو بجوارها. مرّة أخرى، تكشّف التعاون الوثيق بين الجهازين العسكري والمدني مؤخراً حين أمر وزير الأمن موشيه يعلون، جيشه بإخلاء عدداً من قواعده التي كانت سنوات طويلة داخل المستوطنات الثلاث، بيت إيل وكريات أربع وعليه زهاف. ثمّ تحويل الأراضي ليد المستوطنين بغية تكثيف المستوطنات عليها. مَن سيتحمّل العبء المالي المترتّب عن نقل القواعد لمكان آخر هو الجيش الإسرائيلي وميزانيته الهائلة، أمّا الفلسطينيون فيُتوقّع منهم "إمتصاص" فقدان المزيد من أراضيهم المطلوبة كي تُبنى عليها القواعد العسكرية الجديدة.[18]

كان التحدّي الأساسي الذي واجهه منذ اليوم الأول، مهندسو الماكنة الإستيطانية هو كيفية تكوين منظومة سيطرة ناجعة على أراضي منطقة تعداد سكّانها الفلسطينيين، يفوق كثيراً تعداد الإسرائيليين.[19] وقد واجهت السلطات الإسرائيلية هذا التحدّي عن طريق نشر المستوطنات وتوزيعها داخل الريف وبين قرى الضفة الغربية، تزامناً مع تركيز عدد من المستوطنات في مناطق محدّدة منها، كانت إسرائيل معنية بها بشكل خاصّ لخلق "الكتل الإستيطانية". تمّت بلورة هذه الإستراتيجية التخطيطية بأواخر السبعينات وأوائل ثمانينيات القرن العشرين (أي بالسنوات الأولى من حكم الليكود، وهي فترة إنشاء غالبية المستوطنات) لكنها بقيت تشكّل صورة عمل السلطات الإسرائيلية بهذا الخصوص، أيضاً خلال العقود التي

---

[16] تبلغ المنطقة C نحو 3.4 مليون دونم. ووفق تقديرات OCHA يعيش فيها نحو 300 ألف فلسطيني. أنظروا:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_pressrelease_5_march_2014_ar.pdf. وكذلك، عميرة هس. "تقرير الأمم المتحدة: نحو 300 ألف فلسطيني يعيشون في المنطقة ج".
هآرتس 5.3.2014 : http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2260824

[17] كُتبت مسودة الخطة بعد حرب الأيام الستة بوقت قصير. تطلّعت "خطة ألون" (على أسم يغال ألون أحد أبرز قادة حزب العمل بالستينات والسبعينات) لإنهاء إحتلال إسرائيل للضفة الغربية. فعرضت التنازل عن مناطق معينة في الضفة مكتظة بالسكّان الفلسطينيين وضمّ معظم غور الأردن لإسرائيل وكذلك القدس الشرقية و"غوش عتسيون". بالإضافة للخليل وكريات أربع. لم تقم أي من الحكومات الإسرائيلية بتبنّي "خطة ألون" كجزء من سياستها الرسمية. لكن الخطة بقيت أساس سياسة حزب العمل الإستيطانية حتى 1977.

[18] حاييم ليفنسون. يعلون أمر بإخلاء قواعد للجيش في الضفة لإتاحة البناء في المستوطنات". هآرتس 17.12.2014 :
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2514835

[19] وفق معطيات دائرة الإحصاء المركزية بإسرائيل. بنهاية العام 2013، عاش بالضفة الغربية (بدون القدس الشرقية) نحو 356 ألف مستوطن. أنظروا: http://www.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton.html?num_tab=st02_13 CYear=2014. بناءً على وتيرة متوسط التكاثر بين المستوطنين في العقد الأخير (نحو 5% سنوياً) يمكننا الإفتراض أنه سيعيش هناك بنهاية العام 2014 نحو 372 ألف مستوطن. في التعداد الذي أجرته دائرة الإحصاء لدى السلطة الفلسطينية سنة 2007، قُدّر عدد السكّان الفلسطينيين بالضفة الغربية بنحو 2.35 مليون نسمة. أنظروا: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1487.pdf، ص 61، الجدول 1. هذا العدد يشمل السكّان الفلسطينيين القاطنين بمناطق القدس الشرقية، الذي بلغ تعدادهم نحو 260 ألف نسمة. أنظروا: http://www.jiis.org.il/imageBank/File/shnaton_2007_8/shnaton%20C0106.pdf

تلت وما زالت حتى اليوم. يجب الإشارة هنا إلى أنه بالعقد الأول بعد 1967، لم تكن الماكنة الإستيطانية التي جاءت لتحقيق حلم "أرض إسرائيل الكبرى"، جزءاً من التيار السياسي المركزي داخل إسرائيل. لكن ومنذ العام 1977، عزّزت الحكومات الإسرائيلية جميعها هذه الماكنة الإستيطانية بالعلن وبكل القوة، انطلاقاً من الهدف المكشوف والمعلن وهو إحباط أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

كما ذُكر سابقاً، بعد التوقيع على المعاهدات المؤقتة مع منظمة التحرير الفلسطينية (إتفاقيات أوسلو) وإقامة السلطة الفلسطينية بالنصف الأول من سنوات التسعين، تمّ تقسيم الضفة الغربية من جديد لثلاث مناطق، هي: A، B وC.[20] المنطقتان A وB، تشكّلان نحو 39% من مساحة الضفة (أراضي A – 18% وأراضي B – 21%) علماً أن السيطرة المدنية والأمنية فيهما (سيطرة جزئية فعلياً) هي بيد السلطة الفلسطينية. تقع جميع المستوطنات الإسرائيلية ضمن أراضي C، التي تشكّل نحو 61% من مساحة الضفة، في حين بقيت السيطرة المدنية والأمنية فيها لإسرائيل. هذا التقسيم، أبقى لإسرائيل السيطرة المدنية على غالبية مناطق الضفة الغربية، مما دفع جهات إسرائيلية داعمة لتعزيز الماكنة الإستيطانية، إلى إستغلال "الفرصة السانحة" التي توفّرت بعد إتفاقية أوسلو من أجل تكثيف مجمل الجهد الإستيطاني بشكل لا سابقة له.[21]

مصادر المعلومات وطرق البحث

يعتمد هذا البحث ما يلي من المصادر:

• **المسح الرسمي للمناطق المغلقة** – طبقات منظومة المعلومات الجغرافية (GIS) الرسمية لدى الإدارة المدنية والتي سلّمتها لنا في السنوات 2012–2014. تشير هذه الطبقات إلى المناطق المغلقة داخل الضفة الغربية حالياً وسابقاً، وهي معلومات مقدّمة لنا من هيئة رسمية تابعة لدولة إسرائيل، ما يستوجب إعتبارها معلومات رسمية من إسرائيل. تبيّن لنا أثناء البحث وجود عدد من المناطق المغلقة التي أُغلقت على أكثر من مرحلة واستناداً لأكثر من مرسوم إغلاق.[22] ومنعاً لعدم دقة المعطيات الكمية المتعلقة بحجم المنطقة المغلقة في الضفة الغربية، احتسبنا المناطق المتداخلة وكأنها أُغلقت مرّة واحدة فقط.

• **الجولات الميدانية** – أجرينا بجميع المناطق المعلن عنها "مناطق مغلقة" وخاصة تلك المغلقة لأغراض عسكرية، عدداً من الجولات خلال السنوات الأخيرة، وذلك لرؤية الوضع على الأرض! هل أنها استعملت بالفعل ولأي غرض بالتحديد؟! مع ذلك، يجب التشديد هنا على أن النتائج المعروضة ضمن التقرير حول استعمالات مناطق التدريب، مبنية على الواقع المعروف ميدانياً في العقد الأخير، بل منذ السنوات التي سبقته.

• **صوراً من الجو** – بمساعدة مخزن الصور من الجوّ الموجود لدينا، والذي يشمل غالبية المناطق المغلقة من سنوات الستين حتى العام 2014، رصدنا أنماط العمل العسكري والمدني الذي جرى في هذه المناطق.

• **مقابلات مع سكّان فلسطينيين** – وهي سلسلة طويلة من المقابلات مع فلسطينيين يسكنون داخل هذه المناطق أو بجوارها، أعطتنا معلومات متعلقة بأنماط إستخداماتها.

• **مقابلات مع جنود** – ساعدتنا هذه السلسلة من المقابلات مع جنود أنهوا خدمتهم الإلزامية في السنوات الأخيرة على استيضاح مواقع التدريب الرئيسة الفاعلة للجيش الإسرائيلي بالضفة الغربية.

• **معلومات جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة – OCHA**، وهو منظمة تتابع الجوانب الإنسانية المتعلقة بكافة السكّان الفلسطينيين في الضفة الغربية، ومنهم قاطنو المناطق العسكرية المغلقة أو جوارها.

---

[20] أنظروا أيضاً الملاحظة 3.

[21] بهذا الخصوص، أنظروا التقرير: "كرم نابوت - الزراعة الإسرائيلية بالضفة الغربية"، تشرين الأول 2013، ص 23-22: http://rhr.org.il/heb/2014/01/15347/

[22] على سبيل المثال، مساحات مشمولة ضمن مناطق نفوذ المستوطنات وضمن مناطق التماس، أو مساحات تمّ شملها ضمن مناطق تدريب وضمن مناطق نفوذ المستوطنات بالوقت ذاته.

محدودية المعلومات التي بحوزتنا والفجوات فيما بينها، بالإضافة للأسئلة البحثية المستقبلية

بما أنّ هذه الوثيقة، تتناول ظاهرة تطال مساحات واسعة جداً ومستمرة منذ عشرات السنين، نحن لا ندّعي عرض صورة دقيقة بالكامل. قسم من الأرقام الواردة فيها، خاصة تلك المتعلقة بأنماط استعمال الجيش الإسرائيلي لمناطق التدريب (أنظروا لاحقاً، بنهاية الفصل الرابع)، عبارة عن معطيات عامّة تمثّل إتجاهات وأنماط استعمال متواصلة. لقد حاولنا جاهدين الحرص على دقة المعلومات الواردة هنا، لكن هذا لا ينفي الإمكانية أنه وخلال ال48– سنة الأخيرة، قد جرى بمنطقة ما نشاط عسكري معيّن نحن لا نعلم به.

كما ذكرنا سابقاً، تستند المعلومات حول مساحة وانتشار المناطق المغلقة داخل الضفة الغربية إلى طبقات منظومة المعلومات الجغرافية التي حصلنا عليها من الإدارة المدنية في الأعوام 2014–2012. حتى الآن، لم تتمّ الإستجابة لطلبنا المبني على قانون حرية المعلومات المقدم بشهر شباط 2014 إلى الإدارة المدنية، بغية الحصول على جميع الخرائط والمعلومات التاريخية حول المناطق المغلقة والتغييرات التي حصلت فيها. ما دفعنا لتقديم إلتماس للمحكمة المركزية، قامت الإدارة المدنية على أثره بتسليمنا خرائط 18 منطقة تدريب فقط.[23] على ضوء هذا، ما من شكّ أننا لا نملك اليوم كل المعلومات الجغرافية المطلوبة لتوضيح عملية الإعلان عن المناطق المغلقة بالضفة الغربية، بشكل مفصّل تماماً. مع ذلك، نعتقد أن المعلومات التي بحوزتنا تتيح رسماً واضحاً بما فيه الكفاية للتطورات التي حدثت بهذا الشأن، خاصة بعد التوقيع على إتفاقية أوسلو وانسحاب إسرائيل من مناطق A وB.

إن عملية تقييم التأثير الشامل لسياسة إغلاق المناطق واسعة النطاق التي تمارسها إسرائيل ضد السكّان الفلسطينيين، هي مسألة معقّدة تحتاج بحثاً آخر يعتمد مجموعة منوّعة من المصادر (أنظروا الفصل السادس لاحقاً). هذا التقرير بمثابة مناقشة أولية لا أكثر، في هذه القضية الشائكة متعددة الأوجه، سنكتفي من خلاله باقتراح عدد من الإتجاهات والمواضيع نراها تستحق الدراسة الجدية والمعمّقة، والتي بحال إجرائها، نعتبرها مكافأة وتكريماً حسناً للجهد والعرق المبذولين هنا.

أحد الأسئلة المثيرة للإهتمام مما علا أثناء البحث، والذي نملك عليه حالياً إجابة جزئية فقط، هو الوجود الفلسطيني من حيث البلدات والزراعة بمناطق أُعلنت مغلقة. إنّ التعامل مع هذا السؤال على وجه الخصوص، قد ينطوي على معنى قانوني من العيار الثقيل بكلّ ما يتعلق بسريان أوامر الإغلاق على سكّان المناطق المغلقة الذين تسعى السلطات الإسرائيلية لنقلهم بالقوة من أماكن سكناهم. إلاّ أن هذا الأمر يتطلب موارد لا نملكها في الوقت الراهن.

ستساعد كثيراً مسألة انتشار الزراعة الفلسطينية التقليدية داخل هذه المناطق، بزيادة فهمنا للآثار والتبعات الاقتصادية والإنسانية التي يخلّفها إغلاق هذه المناطق أمام السكّان الفلسطينيين. تجدر الإشارة هنا إلى أن الزراعة هي مصدر رزق هامّ للسكّان الفلسطينيين بالضفة الغربية. فتبيّن من إحصاء أجرته إسرائيل سنة 1967، بعد الحرب بمدّة قصيرة، أن 34.2% من الرجال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة عملوا بالزراعة.[24] وفي العام 2011، أقرّت دائرة الإحصاء المركزية لدى السلطة الفلسطينية أنّ 13.8% فقط من سكّان الضفة الغربية كانوا يعملون بفروع الزراعة.[25] كذلك ووفق دراسة إستقصائية أُجريت في السنوات 1984–1982، بلغت المساحة التي يفلحها الفلسطينيون في الضفة الغربية 1.7–1.6 مليون دونم.[26] بينما تشير تقديرات الإحصاء الفلسطيني إلى أنه في العام 2010، تمّت فلاحة نحو 1.105 مليون دونم من أراضي الضفة الغربية[27] من قبل ما يقارب 90 ألف مزارع فلسطيني. إذاً يوجد إنخفاض حادّ جداً بحجم الأراضي المفلوحة فلسطينياً داخل الضفة الغربية في العقود الثلاثة المذكورة، وسيكون من المثير للإهتمام فحص إن كان ذلك مرتبطاً أيضاً بالإعلان عن مناطق شاسعة من الضفة الغربية "مناطق عسكرية مغلقة".

---

[23] إلتماس إداري رقم 24523-09-14، درور إتكس ضد الإدارة المدنية.

[24] أنظروا: http://www.levyinstitute.org/pubs/1967_census/vol_4_intro_tab_e.pd. في السنوات التي تلت 1967، انخفضت نسبة العاملين بالزراعة. وفي العام 1984 بلغت هذه النسبة 28%. أنظروا: ميرون بنبنشتي. معجم يهودا والسامرة. القدس 1987، ص 69-67.

[25] لا تشمل هذه المعطيات عدد الفلسطينيين من الضفة الغربية العاملين في الزراعة داخل إسرائيل أو لدى المستوطنات. 6.8% من الفلسطينيين العاملين بإسرائيل والمستوطنات، يشتغلون بفروع الزراعة المختلفة. أنظروا:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1878.pdf, ص 86، الجدول 22.

[26] أنظروا: ميرون بنبنشتي. معجم يهودا والسامرة. القدس 1987، ص 69-67.

[27] أنظروا "الإحصاء الزراعي 2010 : نتائج. ص 71 :
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1874.pdf (بالعربية والإنجليزية).

סכנה
כניסה לשטח התירגה אסורה!
מוך מרבו התאום של פיקוד מרכז
במלכודים: 03-5305252 / 03-5305372
24 שעות ביממה לא כולל שבתות וחגים
خطر منطقه اطلاق نار
الدخول ممنوع
DANGER
Firing Range Entrance Forbidden!
Entry requires prior approval and coordination
with the IDF Central Command Coordination
Center at the following telephone numbers:
03-5305252 / 03-5305372
Center operates 24 hours a day -
Excluding Saturday and holidays

القسم الثاني: الجانب العسكري لمنظومة السيطرة على أراضي الضفة الغربية

من أجل إحكام السيطرة على أراضي الضفة الغربية، نشطت إسرائيل وما زالت عبر عدد من القنوات الرسمية، والتي يمكننا التمييز فيها بين وجهين: المدني والآخر العسكري. وكما سنرى لاحقاً، يتمازج هذان الوجهان بالعديد من الحالات، علماً أننا سنتناول في التقرير الجانب العسكري فقط.[29]

تزامناً مع تشكيل خارطة الإستيطان المدني بالضفة الغربية، تمّ أيضاً تشكيل خارطة السيطرة العسكرية، التي كانت وما زالت في الكثير من الحالات مرتبطة بشكل وثيق ومباشر مع الوجود المدني للمستوطنين الإسرائيليين هناك. تتمّ السيطرة العسكرية على أراضي الضفة من خلال التواجد الدائم وأيضاً "التواجد الإداري" – هذا يعني أماكن أعلن عنها الجيش الإسرائيلي عبر وسائل مختلفة، أنها مناطق يحتاجها لاستخداماته، علماً أنه لا يتواجد فيها بتاتاً بشكل فعلي، أو لا يتواجد فيها معظم الوقت.

إضافة للإعلان الواسع عن إغلاق مناطق بأنحاء الضفة، والذي سنتناوله بتوسّع ضمن هذه الوثيقة، سنتطرق لوسيلتين أخريين كثيراً ما يستخدمهما الجيش الإسرائيلي للسيطرة كليّة على أراضٍ معيّنة أو للحدّ من قدرة أصحابها على استعمالها:

1. أوامر الإستيلاء على الأراضي لأغراض أمنية

منذ العام 1967، أصدر الجيش الإسرائيلي أكثر من 1،100 أمر إستيلاء لأغراض أمنية، والتي تسري على مساحة مقدارها نحو 105 آلاف دونم.[30] وهي أوامر استولى من خلالها الجيش الإسرائيلي بشكل كامل على مناطق معيّنة. خلافاً لأوامر الإغلاق التي لا تسري على السكّان الدائمين، نجد أن المناطق المستولى عليها لأغراض أمنية مغلقة بالكامل أمام أصحاب الأرض، حتى لو كانت هذه الأوامر ظاهرياً محدودة زمنياً.[31]

في العقد الأول بعد احتلال الضفة الغربية، أقيم معظم المستوطنات عن طريق الإستيلاء على أراضٍ خُصّصت لأغراض عسكرية إفتراضاً. بهذه الطريقة أُقيم نحو 40 مستوطنة على مرّ السنين.[32] يعتمد القانون الدولي الذي يسمح بالإستيلاء على مناطق معينة لأغراض أمنية، فرضية أن الإستيلاء على هذه المساحات هو مؤقت فقط، ولتجاوز مشكلة "المؤقت" هذه، أعلنت السلطات الإسرائيلية لاحقاً عن قسم كبير من الأراضي المستولى عليها "أراضي دولة". أمّا الأراضي الأخرى التي لم يكن بالإمكان إعلانها أراضي دولة (إن بسبب كون بعضها بملكية خاصة ضمن تسوية، أو لأن بعضها الآخر لا يخضع لتسوية لكن وبدون أدنى شكّ، قد تمّت فلاحتها من طرف الفلسطينيين قبل استيلاء الجيش الإسرائيلي عليها) فبقيت حتى اليوم موضوعة رسمياً تحت خانة "الإستيلاء العسكري" وتشكّل جزءاً من مناطق النفوذ الرسمية للمستوطنات.[33]

يوجد اليوم 21 مستوطنة جاثمة على أراضٍ فلسطينية بملكية فردية تمّ الإستيلاء عليها عسكرياً. بعضها، أصل كلّ مساحته قد تمّ الإستيلاء عليه عسكرياً (مثل بيت إيل، ريمونيم وكوخاف هشاحر)، وبعضها فقط جزء من مساحته كان بإستيلاء عسكري، بينما نجد مساحات أخرى منها قد أُعطيت للمستوطنين عبر وسائل رسمية أخرى، كالإعلان عن المكان "أراضي دولة" (ومنها كريات أربع، معون وألكنا). بعد صدور قرار محكمة العدل العليا بقضية ألون موريه في تشرين الأول 1979،[34] قلّصت الدولة كثيراً إستخدامها لأوامر الإستيلاء بغية بناء المستوطنات، لكنها واصلت إقامة المستوطنات على الأراضي المستولى عليها قبل صدور القرار.[35] بالعقود الأخيرة، يستخدم الجيش الإسرائيلي أوامر الإستيلاء لبناء منشآت عسكرية، لإقامة السياجات والتدابير الأمنية حول المستوطنات، وكذلك لبناء جدار الفصل وتعبيد الشوارع المسمّاة "نسيج الحياة" في أعقاب بناء الجدار.

---

[28] هناك. ص 82.

[29] للمزيد حول الجانب المدني لهذا التجريد. أنظروا تقرير "بتسيلم" : إيال رؤوفيني. "جميع الوسائل مشروعة: السياسة الإستيطانية في الضفة الغربية". تموز 2010. ص 29-17 : http://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201007_by_hook_and_by_crook

[30] العدد الدقيق لأوامر الإستيلاء وللمناطق التي تسري عليها الأوامر غير معروف. لأنه ومنذ العام 2012 يرفض الجيش الإسرائيلي تسليم معلومات مركّزة بهذا الشأن. لذا، لا تشمل المعلومات الواردة هنا أوامر الإستيلاء التي صدرت أو ألغيت منذ العام 2012 وحتى الآن. كما لا نملك التفاصيل الوافية حولها.

[31] رغم أن أوامر الإستيلاء يجب أن تكون مؤقتة، إلاّ أن جميع الأوامر الصادرة عن الجيش الإسرائيلي لغاية 1989. بما فيها جميع تلك الصادرة بغية إقامة المستوطنات، قد تمّ إصدارها بدون تاريخ انتهاء. الأوامر الصادرة مع تاريخ انتهاء، يجب تمديدها بحال واصل الجيش الإسرائيلي استخدامها. لكن وفي العديد من الحالات هو لا يمدّدها بشكل رسمي رغم استمرار الإستيلاء الفعلي ما بعد تاريخ انتهاء هذه الأوامر. هذه الحقيقة مشار إليها في تقرير مراقب الدولة رقم 56أ، ص 210. أنظروا: http://old.mevaker.gov.il/serve/showHtml.asp?bookid=433&id=57&frompage=224&contentid=8058&parentcid=8046&bctype=1&startpage=14&direction=1&sw=1600&hw=1130&cn=2.%20%F6%E5%E5%E9%20%FA%F4%E9%F1%E4

[32] هذه المعطيات الظاهرة هنا، تستند إلى طبقة منظومة المعلومات الجغرافية المُمرّرة إلينا من قبل الإدارة المدنية في أيار 2012.

[33] رغم أن قرار محكمة العدل العليا بشأن ألون موريه (390/79 دوبكات ضد حكومة إسرائيل، القرار رقم ل.د[1] 1979) قد قلّص قدرة الدولة على مواصلة إصدار أوامر الإستيلاء العسكرية لأراضٍ بملكية خاصة بغية إقامة المستوطنات. لكنها واصلت ذلك فعلياً حتى بداية سنوات الثمانين. فمستوطنات مثل يسا□وت. معون. دولب. هار براخا ومعليه لبونة. قد أقيمت بسنوات ال80- على أراضٍ تمّ الإستيلاء عليها لأغراض عسكرية. كما ذكرنا، بمعظم الحالات تمّ فيما بعد استبدال الإستيلاء بالإعلان عن هذه المساحات أراضي دولة.

[34] أنظروا الملاحظة 33.

[35] أنظروا تقرير بتسيلم: إيال رؤوفيني. "جميع الوسائل مشروعة: السياسة الإستيطانية في الضفة الغربية". تموز 2010. ص 18 : http://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201007_by_hook_and_by_crook

2. أوامر حظر البناء

بتاريخ 18 نيسان 1972، وقّع القائد العسكري للضفة الغربية على "المرسوم رقم 465 – أمر حظر البناء". لا نملك خرائط لجميع أوامر حظر البناء التي صدرت حتى اليوم، لكن وكما نعلم، تنقسم هذه الأوامر لأربع فئات رئيسة:

- حظر البناء ضمن منطقة واسعة شرق أريحا.[36]
- حظر البناء على طول الشوارع.[37]
- حظر البناء في المناطق المحيطة بالمستوطنات التي أعلنها الجيش الإسرائيلي "مناطق أمنية خاصة" (شبام).[38]
- مناطق تقع على امتداد جدار الفصل.[39]

تبيّن المواد التي بحوزتنا أنه ووفق معطيات حديثة من العام 2012، أعلن الجيش الإسرائيلي عن ما مساحته نحو 196 ألف دونم، مناطق يحظر فيها أي بناء.[40] لا يشمل هذا العدد المساحات محظورة البناء على طول بعض شوارع الضفة الغربية.

تصنيف أوامر الإغلاق

طيلة سنوات السيطرة العسكرية الإسرائيلية على الضفة الغربية، قام الجيش الإسرائيلي بالتوقيع على أوامر إغلاق دائمة (خلافاً للأوامر المؤقتة). حتى اليوم، تمّ على يبدو إصدار آلاف أوامر الإغلاق، علماً أن غالبيتها الساحقة كانت مؤقتة وصدرت خصيصاً لهدف محدّد (أد هوك). كما ذكرنا، المعلومات التي بحوزتنا حول هذه الأوامر المؤقتة جزئية جداً ولا تمكّننا من معاينة الظاهرة بشكل منهجيّ. لذا، لا تشمل معطيات الوثيقة هذه الأوامر.

بالاعتماد على الأوامر الدائمة السارية الآن، يمكننا الإشارة لعدد من الأهداف الرئيسة خلف إغلاق تلك المناطق:

- تدريبات عسكرية
- إغلاق المنطقة الحدودية بين الضفة الغربية والأردن، وإغلاق أراضٍ على طول أجزاء من حدودها مع إسرائيل
- مناطق نفوذ المستوطنات
- مناطق أمنية حول المستوطنات
- أغراض عسكرية على أنواعها

الجانب القانوني لأوامر الإغلاق

المادة 125 من أنظمة الطوارئ، اللوائح المنقّحة سنة 1945 والتي ما زالت سارية حتى اليوم بمناطق الضفة الغربية ومناطق السيادة الإسرائيلية على حدّ سواء، تتيح للجيش الإسرائيلي إغلاق أي منطقة أمام أي شخص وبدون تحديد للوقت:

يُسمح للقائد العسكري الإعلان عبر مرسوم عن منطقة أو مكان ما، أنها منطقة مغلقة لأغراض هذه اللائحة. كل مَن يدخل المنطقة أو المكان أو يخرج منه– خلال الفترة المحدّدة لسريان مفعول أمر كهذا – بدون تصريح مكتوب صادر عن القائد العسكري أو بأسمه – يُخالَف بتجاوز هذه الأنظمة.[41]

لكن عموماً وبدون علاقة مع الهدف من إعلان منطقة ما "منطقة مغلقة" وطيلة سريان الأمر، لا يلجأ الجيش الإسرائيلي لهذه المادة من أنظمة الطوارئ بغية إغلاق مناطق، إنما للمادة 90 من "مرسوم الأحكام الأمنية (يهودا والسامرة) (رقم 378)، 1970" :

---

[36] الحديث عن 3 أوامر صدرت سنة 1983 لمنطقة تقع شرق أريحا، غايتها غير واضحة لنا. تطال هذه الأوامر مساحة واسعة جداً، معظمها مشمول منذ 1993 ضمن المنطقة A، ما يعني أن الأوامر غير سارية هناك. مع ذلك، يبدو أن الأمر ما زال سارياً على المساحات المشمولة ضمن المنطقة C.

[37] المقصود هنا الأوامر 1/80 و 1/96. حتى الآن نحن نجهل المساحة الكليّة لهذين المرسومين.

[38] بهذا الخصوص، أنظروا تقرير بتسيلم: أوفير فويرشتاين. "أرض منهوبة- منع الفلسطينيين من الوصول للأراضي المحيطة بالمستوطنات"، أيلول 2008: http://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200809_access_denied

[39] أنظروا: عاموس هارئيل. "إسرائيل تمنع البناء في مناطق السيطرة الفلسطينية بحجج أمنية"، هآريتس. 25.2.2013 : http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1937128

[40] ما يقارب 8,000 دونم منها هي كما ذكرنا، داخل المنطقة A، حول أريحا وليست سارية المفعول. هنا أيضاً، لا نملك المعطيات الأكثر تحديثاً لأنه ومنذ 2012 يرفض الجيش الإسرائيلي تسليمنا أي معلومات مركّزة في هذا الشأن.

[41] أنظروا: http://he.wikisource.org/wiki/%D7%AA%D7%A7%D7%A0%D7%95%D7%AA_%D7%94%D7%94%D7%92%D7%A0%D7%94_(%D7%A9%D7%A2%D7%AA_%D7%97%D7%99%D7%A8%D7%95%D7%9D)

(أ) يُسمَح للقائد العسكري الإعلان عن منطقة أو مكان ما، أنها مغلقة (فيما يلي بهذا المادة – "منطقة مغلقة").
(ب) بحال تمّ إغلاق منطقة أو مكان ما وفق المادة الفرعية (أ)، يُسمَح للقائد العسكري الإقرار بأن يسري عليها أحد الأحكام التالية:

(1) لا يدخل أي شخص للمنطقة المغلقة؛
(2) لا يخرج أي شخص من المنطقة المغلقة؛
(3) لا يدخل أي شخص للمنطقة المغلقة ولا يمكث فيها؛
(4) لا يدخل أي شخص للمنطقة المغلقة ولا يخرج منها.

(ت) يُسمَح للقائد العسكري عبر تصريح شخصي أو عامّ، إعفاء شخص ما من أحكام الإعلان حول إغلاق منطقة أو مكان ما، كما هو مذكور في هذه المادة.

(ث) إذا انتهك أي شخص أحكام الإعلان عن إغلاق منطقة أو مكان ما، بموجبها يُمنع الدخول لمنطقة مغلقة أو المكوث فيها، أو انتهك شروط تصريح صادر وفق هذه المادة، يكون من المسموح لأي جنديّ أو شرطيّ أو سلطة مخوّلة عُيّنت لذلك، إخراجه إلى خارج المنطقة المغلقة. لا تسري هذه المادة الفرعية على القاطن الدائم داخل المنطقة المغلقة.[42]

(ج) إذا انتهك أي شخص أحكام الإعلان عن إغلاق منطقة أو مكان ما، بموجبها يُمنع الخروج من منطقة مغلقة، أو انتهك شروط تصريح صادر وفق هذه المادة، يكون من المسموح لأي جنديّ أو شرطيّ إعتقاله واقتياده للمنطقة المغلقة.

(د) إذا انتهك أي شخص أحكام الإعلان عن إغلاق منطقة أو مكان ما، أو انتهك شروط تصريح صادر وفق هذه المادة، أو إذا قام أي شخص بإزعاج أي جنديّ أو شرطيّ أو سلطة مخوّلة عُيّنت لذلك، في أداء وظائفهم وفق هذه المادة وبموجبها – يُتّهم بمخالفة هذا المرسوم. [43]

كما أشرنا سابقاً، لن نتوسّع بهذا الإطار حول الجوانب القانونية المتعلقة بإغلاق مناطق في الضفة الغربية. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مسألة "السكن الدائم" للفلسطينيين داخل المناطق المغلقة (المادة 90د) قد تحوّلت مع مرور السنين إلى القضية القضائية المركزية التي يلتمس بشأنها السكّان الفلسطينيون في مواجهة محاولات السلطات طردهم من منازلهم. يعود سبب هذه الإلتماسات إلى أن الحديث هنا هو عن مساحات واسعة جداً، يستعملها بشكل خاصّ السكّان الرعاة وكذلك فلاحو وبدو الضفة الغربية. يتعلق جوهر النزاع بمناطق التدريب المنتشرة على مئات آلاف الدونمات شرق القطاع المركزي من متن الجبل، والممتدة من يطا جنوب الضفة الغربية حتى طوباس الواقعة شمال شرق الضفة. في هذا القطاع العشرات من الخرَب والعزبات التي هي قروات للقرى الأكبر الموجودة غالباً في المناطق الأكثر إرتفاعاً على امتداد متن الجبل. نتحدث هنا عن قرى للرعيان تطورت على مرّ الأجيال في المراعي الطبيعية المحاذية لها، بينما بقي سكّانها متصلين بالقرى الأم، التي تعيش فيها بالغالب، عوائلهم الكبيرة.[44]

بطبيعة الحال، نرى أن تفسير الدولة للعبارة الغامضة "قاطن دائم"، هو تفسير ضيّق يشمل فقط الأشخاص الذين عاشوا في المنطقة المغلقة ذاتها يوم الإعلان وخلال السنة كلّها. يُشتق توجه الدولة هذا من معايير الإقامة الدائمة المتبعة لدى المجتمع الإسرائيلي والغربي عموماً، التي يتم إسقاطها على أناس يعيشون واقع حياة يختلف جوهرياً.[45] تنعكس هذه الأمور جلياً في المداولة القانونية لقضية دخول المواطنين الفلسطينيين إلى مناطق التدريب. مجرد إقرار أن هؤلاء الأشخاص هم "غزاة" (أنظروا لاحقاً)، يقوّي فرضية أن من حق الجيش الإسرائيلي إستخدام مناطق الضفة الغربية التي تمّ تعريفها كمناطق قد تمّ الإستيلاء عليها حربياً، بغية الحفاظ على اللياقة والكفاءة القتالية لدى جنوده. تنعكس هذه الفرضية بالأقوال التالية المدوّنة في الموقع الإلكتروني للنيابة العامة العسكرية:

---

[42] بالمادة 125 من أنظمة الطوارئ، لا يوجد أي ذكر لقضية السكن الدائم في المناطق المغلقة. ولذلك هي لا تحدّد إغلاقها أمام أي شخص. أيضاً بالمادة 90 من مرسوم الأحكام الأمنية، لم يكن بالبداية أي ذكر لهذه القضية. إستثناء السكّان الدائمين الوارد بالمادة الفرعية د، أُضيف كتعديل رقم 14 للمرسوم سنة 1978. كما يرد هذا الإستثناء بالمادة 4ه من الوثيقة التي نشرها المستشار القضائي لمناطق يهودا والسامرة تحت عنوان "مجالات التركيز الرئيسة - إغلاق منطقة ما" : http://www.acri.org.il/he/protestright/24780

[43] أنظروا: http://www.hamoked.org.il/items/2140.pdf، ص 46-45.

[44] أنظروا: دافيد جروسمان، "القرية العربية وبناتها- سيرورات ميّزت البلدات العربية في أرض إسرائيل زمن العثمانيين"، القدس 1993، ص 52-40.

[45] لنقاش إضافي بهذا الخصوص، أنظروا: عميرام أورن، "مناطق إطلاق النار في يهودا والسامرة والإقامة الدائمة داخل المنطقة المغلقة"، 1.11.2006 - http://www.amiramoren.com/%d7%a1%d7%aa%d7%95%d7%a8%d7%99%d7%a7%d7%99%d7%aa

بغية الحفاظ على الكفاءة القتالية للقوات الفاعلة بمنطقة يهودا والسامرة، يحتاج الجيش الإسرائيلي لإجراء التدريبات هناك. لذا وبسنوات ال70- وال80- من القرن الماضي، تمّ الإعلان عن مناطق غير مأهولة هناك كمنطقة عسكرية مغلقة، وذلك لاستخدامها كمناطق تدريب ("مناطق إطلاق نار")... منذ الإعلان عن مناطق إطلاق النار، خاصة في العشرين سنة الأخيرة، برزت هناك ظاهرة إقتحامها والبناء غير القانوني داخل حدودها. هذه الظاهرة، عدا عن القيود التي تفرضها على الجيش الإسرائيلي عند إجراء التدريبات بالمنطقة وعن كونها مخالفة للقانون، قد تعرّض هؤلاء الغزاة للخطر نتيجة التدريبات العسكرية الجارية بمناطق إطلاق النار. ولمواجهة هذه الغزوات، تعمل سلطات فرض القانون والمراقبة على تسليم تحذيرات إخلاء، لكلّ من يدخل منطقة إطلاق النار أو يمكث فيها بدون تصريح. عموماً، تعطي هذه التحذيرات مهلة معقولة للغزاة كي يخلوا المكان، قبل أن تُتخذ ضدهم أي إجراءات وتدابير أخرى. بالمقابل، تتخذ الإدارة المدنية تدابير فرض القانون ضد البناء غير القانوني داخل منطقة إطلاق النار. على الرغم مما قيل، ومن خلال مراعاة احتياجات السكّان المحليين، يتيح القائد العسكري عموماً، دخول المواطنين لمناطق إطلاق النار بنهاية الأسبوع وفي الأعياد والمناسبات الأخرى، التي لا تجري فيها تدريبات، وذلك لرعي المواشي، فلاحة الأرض وللرحلات وما شابه.[46]

حتى اليوم، قدّم الفلسطينيون للمحكمة العليا عدداً كبيراً من الإلتماسات ضد أوامر الدولة القاضية بطردهم من مناطق التدريب، مدّعين وجوب إعتبارهم مقيمين دائمين في هذه المناطق. قرار المحكمة الأخير الصادر بهذا الشأن، كان في التماس ثلاثة أخوة سكّان منطقة التدريب 904 وأصلهم من قرية عقربا التي تقع الغالبية الكبيرة من منطقة التدريب هذه، على أراضيها. الأخوة الثلاثة وعائلاتهم، عاشوا بجوار خربة عين كرزلية جنوب جفتلك ومستوطنة "مسوآ" على الأطراف الشرقية لمنطقة التدريب.[47] إدّعى الملتمسون أنهم ومنذ وُلدوا (في السنوات 1971–1968) عاشوا بالمنطقة معظم شهور السنة، بينما بأشهر الصيف ونتيجة للحرّ الشديد، كانوا يعودون للسكن بالقرية الأم عقربا. في القرار الصادر بتاريخ 3 كانون الأول 2013، صادقت محكمة العدل العليا على إخلاء الملتمسين عنوة، بحجة أنه لم يثبت كونهم مقيمين دائمين في المكان قبل الإعلان الأخير عنه منطقة عسكرية مغلقة. من الأمور التي أقرّتها المحكمة أن رعي الماشية في المكان لا يُعتبر "إقامة دائمة" تحمي من الإخلاء. هذا القرار هو تعبير صارخ للتفسير الضيق الذي تشرح فيه سلطات الدولة بغطاء من محكمة العدل العليا، مفهوم المصطلح "إقامة دائمة" ضمن هذا السياق. هذا التفسير، يمسّ بشكل بالغ اقتصاد وعادات الكثيرين من السكّان الفلسطينيين الذين يعتاشون على رعي المواشي منذ أجيال غابرة.[48]

محاكمة فلسطينيين لدخولهم مناطق عسكرية مغلقة

وفق معطيات الناطق الرسمي للجيش الإسرائيلي، تمّت منذ العام 2008 محاكمة أكثر من 7،500 فلسطيني نتيجة الدخول لمناطق عسكرية مغلقة.[49] استناداً لأقوال الناطق، تمّ فتح معظم هذه الملفات ضد الفلسطينيين لدخولهم أراضي دولة إسرائيل المعرّفة هي أيضاً، منطقة عسكرية مغلقة أمامهم. كذلك ووفق أقواله، لا تتوفّر لدى الجيش أعداد الملفات التي تفتح ضد فلسطينيين دخلوا مناطق عسكرية مغلقة ضمن أراضي الضفة الغربية دون غيرها. مع ذلك وبحديث مع محامٍ مطّلع على هذا النوع من الملفات، يتبيّن أن تقديم لوائح إتهام ضد الفلسطينيين لدخولهم أراضي المستوطنات، هو أمر شائع جداً.

هدم المباني كإجراء إداري في "المناطق المغلقة"

وفق التشريعات العسكرية، قد يختلف الإجراء الإداري المطلوب لهدم مبانٍ داخل المناطق المغلقة، تماماً عن ذلك المطلوب بحال البناء بدون ترخيص في بقية المنطقة C، علماً أن السلطات الإسرائيلية لا تستخدمه بشكل دائم. إجراء هدم المباني التي بُنيت بدون تصريح في الأراضي **غير المعرّفة** مناطق مغلقة، يشمل إصدار أمر تحذير من قبل اللجنة الفرعية للرقابة، الدعوة لحضور المداولة، إمكانية تقديم طلب لتصريح البناء، وفي حال تمّ رفض الطلب (كما يحدث فعلياً وبشكل دائم)، يحق لأصحاب المبنى الإستئناف أمام اللجنة الفرعية للتخطيط والتصاريح. يطول هذا الإجراء وقتاً كثيراً ويُعدّ استكماله شرطاً لتنفيذ الهدم. في المقابل، قد يكون هذا الإجراء في الأراضي المعلنة مناطق مغلقة أقصر بكثير. يتيح الإعلان عن منطقة ما "منطقة عسكرية مغلقة" إصدار أمر إخلاء منها (وهو أمر يكون فيه مطلب الإخلاء غالباً خلال 72–48 ساعة، وأحياناً معيّنة للتنفيذ الفوري)، وبما أن المكوث بمنطقة ما محظور، لا يجوز أيضاً إنشاء المباني هناك.

---

[46] أنظروا: http://www.law.idf.il/163-6620-he/Patzar.aspx?SearchText

[47] محكمة العدل العليا 10/613، عطية فهمي بني منية وآخرون ضد قائد قوات الجيش الإسرائيلي بالضفة الغربية وآخرين.

[48] للكشف السليم. تجدر الإشارة إلى أنه في قرار المحكمة بهذا الإلتماس تطرّقت القاضية نؤور أيضاً للرأي الخبير الذي كتبه مؤلّف هذا التقرير بإسم الملتمسين. لكنها أقرّت أنه ليس ذي صلة بالإلتماس. حيث لم يثبُت أن الملتمسين يقطنون المكان.

[49] رسالة الناطق الرسمي للجيش الإسرائيلي إلى الصحفية في "هآريتس". عميرة هس من يوم 17 شباط 2015.

للتلخيص، تتمّ إذاً السيطرة الرسمية على أراضي الضفة الغربية عبر إثنتين من القنوات: القناة المدنية التي تُوجّه لصالح الماكنة الإستيطانية، والقناة العسكرية المرتبطة مباشرة بمصالح هذا الإستيطان. تشمل السيطرة العسكرية عمليات إستيلاء على الأرض لأغراض الأمن، منع البناء ضمن مساحات واسعة، وتشمل بالطبع الإعلان عن إغلاق مناطق لأهداف مختلفة.

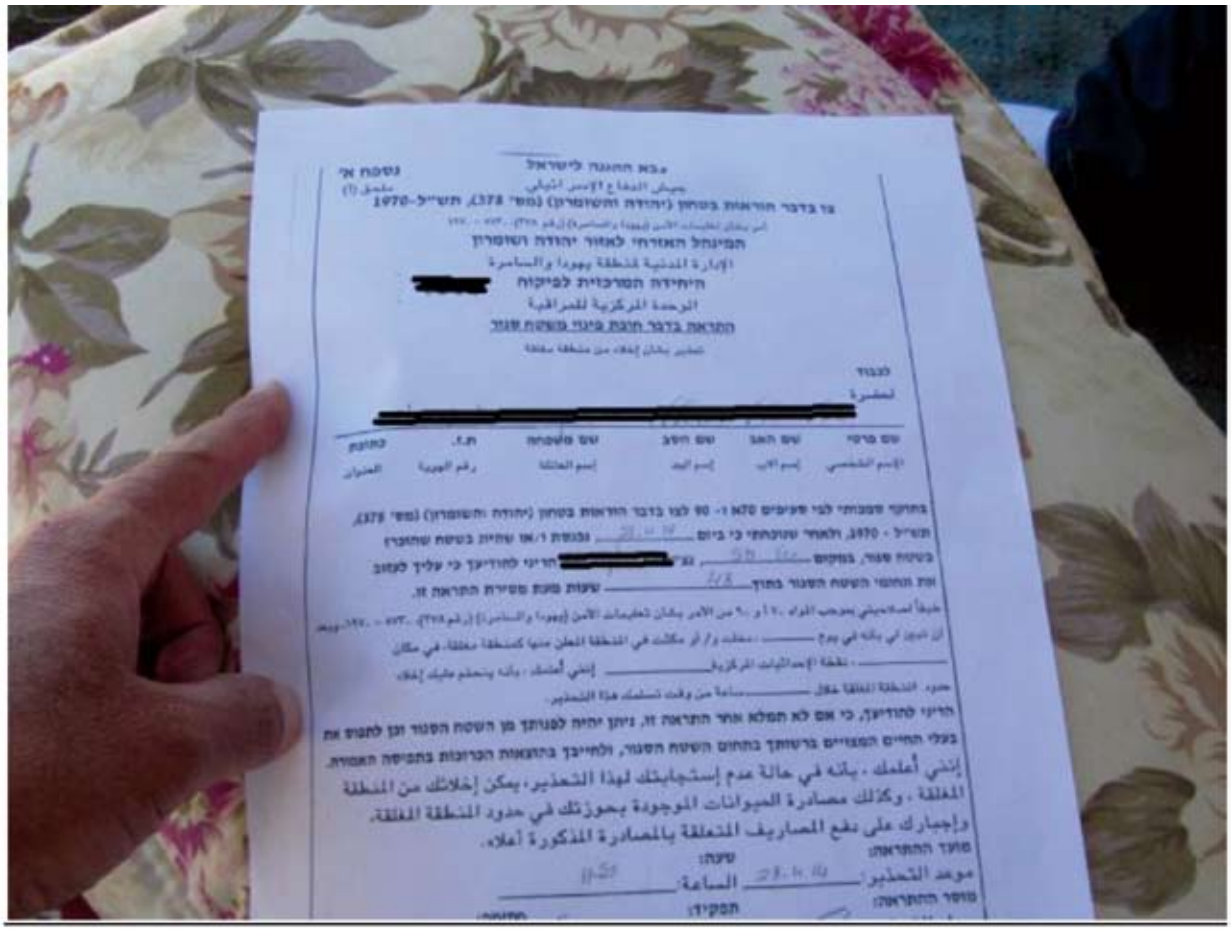

أمر لإخلاء الفلسطينيين سكّان الجهالين القاطنين على تخوم منطقة التدريب 912 ("هبكعا") شرقيّ معليه أدوميم. ويطلب من السكّان إخلاء المكان خلال 48 ساعة

مناطق التدريب ومعسكرات الجيش داخل إسرائيل

تشكّل المادة 125 من أنظمة الطوارئ المذكورة سابقاً القاعدة القانونية لإغلاق الأراضي داخل إسرائيل أيضاً. من نظرة مقارنة، يمكننا معرفة أن واقع الحال داخل إسرائيل لا يختلف جوهرياً عن ذلك في الضفة الغربية، وأنه في المنطقتين معاً يشكّل الجيش الإسرائيلي العنصر المهيمن الأكبر في كلّ ما يتعلق بتقييد الإستخدام المدني لمورد الأرض. فاليوم، نحو ثلث أراضي دولة إسرائيل قد تمّ إعلانه مناطق تدريب. نتحدّث هنا عن مساحة تمتد لنحو 6.4 مليون دونم. لقد جاء في تقرير مراقب الدولة 61أ لسنة 2011، والذي تناول قضية إستخدامات الجيش الإسرائيلي لأراضي الدولة، ما يلي :

أراضي الدولة مورد وطني حيوي من أجل تطويرها وبنائها، وهي تشهد تناقصاً حاداً متزايداً. مع تطور الدولة وازدياد عدد سكّانها، يزداد الطلب على الأرض بكل أنحاء البلاد، خاصة في المناطق الرئيسة المأهولة باكتظاظ. ويكون الطلب لأغراض مختلفة كالتجارة والصناعة والسكن. بظلّ هذه الظروف، يشتد الصراع البنيوي ما بين احتياجات القطاع المدني واحتياجات الجيش الإسرائيلي المسيطر على نحو 39% من مجمل أراضي دولة إسرائيل، ويفرض تقييدات استخدام على نحو 40% أخرى. الإطار القانوني القائم، يمنح الجيش تسهيلات كبيرة تنعكس بقانون التخطيط والبناء، في كلّ ما يتعلق بإقامة مرافق الأمن وفرض القيود على الإستخدامات المدنية للأرض؛ كما يتيح له إغلاق مناطق والسيطرة عليها، خصوصاً لتدريب عناصره، وفق أنظمة الدفاع بحالات الطوارئ.

رغم أهمية الطريقة التي يدير بها الجيش الإسرائيلي الأراضي التي بحوزته وأهمية الرقابة على استخداماتها، ظهر خلال المراقبة أنه وطيلة سنوات، كان أداء جميع الجهات ذات الشأن (الجيش، وزارة الأمن، ودائرة أراضي إسرائيل) بهذه المواضيع، مختلاً. إضافة لذلك، بعدد من الحالات كان أداء هؤلاء فاشلاً، وأحياناً بلغ حدّ المسّ جوهرياً بقواعد الإدارة السليمة. ومن نظرة شاملة نتبيّن وجود تقصير متواصل أهمّ نتائجه تبذير موارد الأرض وأموال الجمهور زيادة على المسّ بالصالح العامّ.

لا تجري دائرة أراضي إسرائيل رقابة سليمة ولائقة على الأراضي التي خصّصتها للجيش. في حين لا يعمل جهاز الأمن كما يجب لإطلاع الدائرة على التعديلات الأخيرة الحاصلة بتلك الأراضي. ولكي يكون بالمستطاع معالجة هذا الوضع، يتوجب على دائرة أراضي إسرائيل التأكد من أنّ ألويتها تقوم بالإشراف ومراقبة الأراضي تحت سيطرة الجيش، والعمل بدون تأخير لإقامة قاعدة بيانات وكذلك منظومة محوسبة لإدارة هذه الأراضي؛ أمّا جهاز الأمن فيتوجب عليه العمل بأسرع وقت على إكمال مسح حدود معسكرات الجيش الإسرائيلي ثمّ حتلنة الحدود مقابل لجنة المرافق الأمنية ذات الشأن، وأيضاً العمل على التعديلات الحاصلة بمخصصات الأرض مقابل دائرة أراضي إسرائيل. كما يتوجب على جهاز الأمن تسليم دائرة أراضي إسرائيل التقارير الجارية حول مناطق إطلاق النار التي بحوزته، خاصة التعديلات التي أجراها فيها مقارنة مع ما خُصّص له من أراضٍ. وعلى وزارة الأمن تحديد أنظمة الرقابة والإشراف التي لديها حول كيفية إستخدام الجيش للأراضي، بما فيها شكل التقارير التي ستصله من هيئات الجيش ذات الشأن. بالإضافة لكل ذلك، يجب على دائرة أراضي إسرائيل ووزارة الأمن إيجاد الترتيب الرسمي اللازم فيما بينهما حول تخصيصات الأرض المقدمة للجيش.

الكثير من معسكرات الجيش المهجورة والمخترقة منتشر في كل أنحاء البلاد مما يشكّل خطراً على السلامة العامّة وآفة بيئية وصحية خطيرة، نتيجة غياب عناية الجيش. وبدون التقليل من مسؤولية الجيش عن الوضع، يتوجب على جهاز الأمن ودائرة أراضي إسرائيل ووزارة المالية العمل بأسرع وقت على لبلورة خطة مشتركة لتطهيرها وإعادة الأرض التي أقيمت عليها المعسكرات ليد دائرة أراضي إسرائيل. مع ذلك، وطالما لم تُنقل أراضي المعسكرات من يد الجيش لدائرة أراضي إسرائيل، يتحمّل الجيش مسؤوليتها، بحيث يتخذ كافة التدابير اللازمة لضمان عدم بقاء هذه الأراضي مصدر خطر على سلامة الجمهور. كذلك وعلى ضوء العدد الكبير من المعسكرات التي أُهملت وتمّ هجرها، دون مصادقة قسم التخطيط على الأمر كما هو مطلوب، يتوجب على الجيش إتخاذ التدابير اللازمة لضمان القضاء على هذه الظاهرة.

يضع الجيش الإسرائيلي قبضته على نحو 33% من مساحة الدولة (بدون مناطق يهودا والسامرة) ليستخدمها كمناطق إطلاق نار، بغياب رقابة كافية على نجاعة إستخدامها. المطلوب من الجيش الإسرائيلي العمل على زيادة الرقابة حول استعمالات مناطق إطلاق النار، وكذلك وضع سياسة واضحة لكلّ ما يتعلق بإدارتها، خاصة ما يتعلق بالمصادقة على الطلبات المقدمة من جهات مدنية للإستخدام الثانوي للأرض. أيضاً عليه تحديد الأدوات التي يجب إتباعها لضمان الإستغلال الأمثل للأرض.

يمكن قراءة المستند الكامل بموقع مراقب الدولة:

http://old.mevaker.gov.il/serve/contentTree.asp?bookid=594&id=2&contentid=&parentcid=undefined&sw=2133&hw=1130

للمزيد حول مناطق التدريب داخل إسرائيل، يمكن قراءة التالي:

• عميرام أورن، "خطوات تحديد المكانة القانونية لمناطق التدريب بسنوات ال50-"، الجيش والقضاء 19، ص 312-287 : http://www.amiramoren.com/wp-content/uploads/2011/06/KviatShtahimImonim.pdf

• إلعاد مورتسكي، "القاعدة القانونية لتحديد مناطق التدريب وحقوق الأساس الدستورية"، تخطيط 8، 1 (2011)، ص 258-238 : http://www.wblaw.co.il/uploads/the%20legal%20status%20of%20determining%20training%20areas%0constitunal%20basic%20rights.pdf

• دفنا براك-إيرز، "مناطق إطلاق النار ومناطق التدريب - الجانب القضائي"، الجيش والقضاء 12-11 (1991)، ص 172-153.

• يناي شلومو، "سياسة الأراضي لدى الجيش الإسرائيلي"، أرض 50 (2000)، ص 42-32.

القسم الثالث: تطور سيرورة إغلاق مناطق الضفة الغربية

بهذا الفصل سنراجع السيرورة التاريخية التي بدأت مع احتلال الضفة الغربية، وخلالها تمّ الإعلان عن مساحات كبيرة منها كمناطق عسكرية مغلقة. تجدر الإشارة إلى أن القدرة على عرض التصوير التاريخي الدقيق لهذه السيرورة تبقى محدودة، نظراً لكوننا لا نملك بعض المعلومات ذات الصلة. مع ذلك وبناءً على ما لدينا من معلومات مستندة جميعها على البيانات الصادرة من الجيش الإسرائيلي والإدارة المدنية، يمكن رسم المخطط الزمني لهذه السيرورة والتي كما ذكرنا، لم يكن ولا يوجد ما هو أكثر منها تأثيراً على تشكيل نظام الأراضي بالضفة الغربية.

في حرب الأيام الستة، إحتلت إسرائيل أراضٍ واسعة جداً ضاعفت مساحة ما سيطرت عليه من قبل، بأكثر من ثلاث مرّات. نتحدّث كما هو معروف عن أراضي هضبة الجولان، شبه جزيرة سيناء، قطاع غزة والضفة الغربية.[50] لقد تمّ دخول الجيش الإسرائيلي للضفة الغربية وتموضعه هناك بالمرحلة الأولى عن طريق الإستيلاء على مراكز الجيش والحكم الأردنية. وكان معظم هذه المراكز داخل المدن وعلى امتداد الطرق الرئيسة، والقليل منها موزّع في الأرياف.[51]

الإعلان عن مناطق التدريب الأولى

كما ذكرنا ببداية هذه الوثيقة، بتاريخ 8 تموز 1967 وقّع الميجور جنرال عوزي نركيس، قائد المنطقة الوسطى آنذاك على المرسوم رقم 34، ليعلن عبره وبشكل فعلي على أن كافة أراضي الضفة الغربية هي منطقة عسكرية مغلقة. إلاّ أن هذا المرسوم لم يحقّق حرفياً أبداً بحيث بقي دخول معظم سكّان إسرائيل متاحاً ودون تقييد، لغالبية أراضي الضفة الغربية.[52] وبتاريخ 1 آب 1967، وقّع الجنرال نركيس بموجب كونه قائداً عسكرياً للضفة الغربية، على أمر إغلاق تسع مناطق على طول الشريط الواقع شرق متن الجبل، شمال الضفة الغربية حتى غور أريحا، لأغراض التدريب. وهكذا تمّ الإعلان للمرّة الأولى بعد الحرب، عن مئات آلاف الدونمات داخل الضفة الغربية "مناطق مغلقة".[53]

من المفهوم طبعاً أن إغلاق "مناطق التدريب" هذه، أسابيع قليلة بعد انتهاء الحرب، لا يمكنه أن يرتبط مباشرة بأغراض التدريب المباشر لعناصر الجيش الإسرائيلي، نظراً لأن كلّ منظومة التدريبات العسكرية الإسرائيلية كانت لا تزال وقتئذ، داخل حدود دولة إسرائيل، غربيّ الخط الأخضر، ومن غير المعقول أن يقوم الجيش الإسرائيلي بنقل منظومة التدريبات لديه إلى مناطق جديدة خلال أسابيع قليلة، في حين لا يزال المستقبل العسكري والسياسي لهذه المناطق محاطاً بالضباب.[54]

إغلاق الشريط الحدودي مع الأردن – المرسوم رقم 151

أشهر قليلة بعد إغلاق المناطق الأولى، جرى بتاريخ 1 تشرين الثاني 1967 وعبر مرسوم رقم 151، إغلاق شريط مساحته نحو 237 ألف دونم على طول الحدود بين الضفة الغربية والمملكة الهاشمية (الأردن). نتحدث عن الأراضي كلّها الواقعة بين نهر الأردن شرقاً وشارع الغور (شارع رقم 90) غرباً. يهدف هذا المرسوم إلى منع العبور بحرية ما بين ضفتي نهر الأردن الغربية والشرقية، اللتين كانتا حتى حزيران 1967 تحت السيطرة الأردنية. على أثر إغلاق هذه المنطقة، تمّ طرد سكّان بعض القرى الفلسطينية من بيوتهم. . في السنوات التي تلت التوقيع على المرسوم 151 تمّ نقل عشرات الآلاف من الدونمات داخل المناطق المغلقة إلى مستوطني الغور، ومنها كلّ الأراضي الزراعية المفلوحة اليوم من قبل مستوطنين إسرائيليين شرقيّ شارع الغور. تبلغ هذه المساحة نحو 237،200 دونم، أعلنت إسرائيل عن نحو 70% منها أراضي دولة، أو كانت أراضي دولة قبل عام 1967. أمّا بقية المساحة (نحو 30%) فهي أراضي بملكية خاصة أو أراضي وقف للمسلمين.[55]

---

[50] أُحتل بهذه الحرب نحو 69 ألف كم مربع. مقابل نحو 21 ألف كم مربع. حجم المساحة التي كانت تحت السيادة الإسرائيلية من قبل.

[51] المقصود هنا بالأساس القواعد التي كانت بجوار القرى سانور، قباطيا، دير شرف، جوارة، بيتين، بيت عور، بيت ساحور والظاهرية.

[52] ببعض الحالات، أستخدمت هذه الأوامر بشكل انفرادي، بغية إغلاق المكان بوجه نشطاء اليمين المتطرف. أنظروا: حاييم ليفنسون، "أوامر إدارية خطيرة ضد حفيد كهانا، تبعده لمدّة عام عن الضفة"، هآريتس 4.3.2015 : http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2580702

[53] نتحدث عن مناطق التدريب التالية: 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906 و907. قُسّمت منطقة التدريب 904 إلى قسمين. لا نستطيع الإفادة بحجم كلّ مناطق التدريب هذه مجتمعة، لأن أرقام منطقتي إطلاق النار 905 و 907 غير مستعملة اليوم ولا نستطيع تأكيد مقدار مساحتيهما سابقاً. كما أننا لا نعرف أين كان موقعهما. لكننا نفترض وقوعهما بأراضٍ داخل القسم الشرقي من الضفة الغربية.

[54] في كتابيهما "بلاد بالكاكي- الأرض والأمن في إسرائيل"، يشير عميرام أورن ورافي ريبف إلى أنه قد تمّ مبادرة من أريئيل شارون، رئيس فرع الإرشاد بالقيادة العامة آنذاك، نقل القواعد العسكرية لعدد من الوحدات فور انتهاء الحرب إلى الضفة الغربية، وتموضعت بقواعد كانت للجيش الأردني. أنظروا: عميرام أورن ورافي ريبف، بلاد بالكاكي- الأرض والأمن في إسرائيل، القدس 2008، ص 82، الملاحظة رقم 16.

[55] أنظروا: عكيفا إلدار، "آلاف الدونمات من أراضي الوقف بالضفة، صودرت منذ العام 1967 لإقامة المستوطنات"، هآريتس 8.8.2012: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1793628

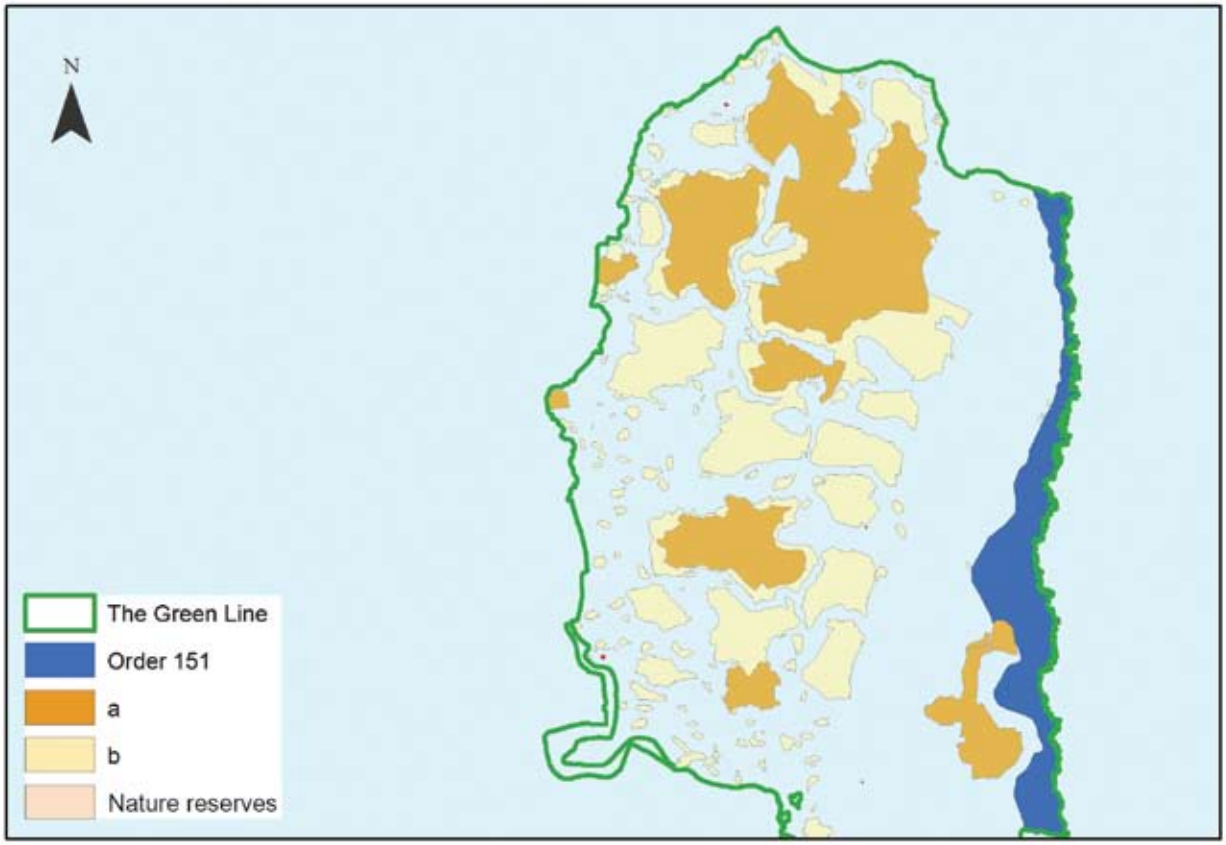

نحو 37,200 دونم (مشمولة ضمن المناطق المغلقة عام 1967 بالمرسوم رقم 151، وفق خطوط حدوده الأصلية)
يقوم بفلاحتها مزارعون إسرائيليون من شرقي شارع 90 وحتى نهر الأردن

زراعة المستوطنين في المنطقة المغلقة بموجب المرسوم 151

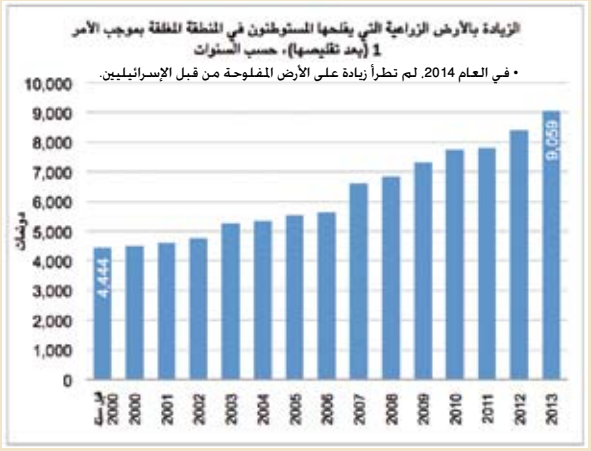

تمّ تقليص المنطقة التي يسري عليها الأمر 151 شرعاً سنة 2002 وأُلصقت بالمنطقة التي أُغلقت فعلياً عند بناء السياج الحدودي الكهربائي على طول غور الأردن. حتى بعد تقليص هذه المساحة، ما زالت آلاف الدونمات منها، تُفلح على يد المستوطنين. كما يبدو، تمّ تحويل هذه الأراضي للمستوطنين الإسرائيليين تدريجياً، منذ سنوات ال80- حتى الآن. في المسوحات التي أجريناها إستناداً لصور حديثة من الجوّ سنة 2014، رصدنا 9,013 دونم يفلحها اليوم مستوطنون إسرائيليون، أكثر من نصفها (4,850 دونم) أراض فلسطينية خاصة لا يستطيع أصحابها الوصول إليها منذ العام 1967. لقد أُعطي المستوطنون وعمّالهم الأجيرين تصاريح خاصة تمكنهم من الدخول لهذه المنطقة والخروج منها. ما يقارب نصف الأراضي المفلوحة اليوم من قبل المستوطنين (كروم موز بالأساس) قد نُقل لأيديهم في العقد الأخير. إذاً، نتحدث هنا عن منحى تصاعدي في السنوات الأخيرة وهو جزء من المنحى الأوسع المتمثّل بالزيادة الكبيرة التي تشهدها زراعة التمور في غور الأردن وشمال البحر الميت.

أنظروا:

حاييم ليفينسون، "5,000 آلاف دونم من الأراضي الفلسطينية مفلوحة من قبل المستوطنين في الغور"، هآريتس 3.1.2013 : http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1899508

حاييم ليفينسون، "دائرة أراضي إسرائيل تصادق: نعم يقوم المستوطنون بفلاحة آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية الخاصة في الغور"، هآريتس 9.9.2013 : http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2115394

حاييم ليفينسون، "بأعقاب تقرير هآريتس: يلتمس أصحاب أراضي الغور لمحكمة العدل العليا ضد المستوطنين"، هآريتس 1.10.2013 : http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2130427

أسمي أبو حاتم العرينات ، مختار حمولة العرينات وتعدادها ما بين 500–400 نسمة، تتوزّع بين العوجة والفصايل والفارعة. القسم الأكبر من الحمولة وتعداده حوالي 5،000–4،000 نسمة، موجود في الأردن. أنا من مواليد قرية الفصايل التحتى سنة 1953، التي كانت نحو كم واحد شرق بلدة الفصايل الفوقى المسماة اليوم فصايل. كانت أراضينا تصل شمالاً حتى وادي الأحمر (حوالي 2.5 كم شمالاً/ د.إ.). كان هناك حيث نشأت، حوالي 100 بيت شعر وبيوت طين صغيرة وكان جميع السكّان من البدو أبناء حمولة العرينات. وإلى الشرق منّا قرى صغيرة أخرى يقطنها بعض المئات من السكّان.

بعد الحرب، قامت إسرائيل بتسييج شريطاً ممتداً على طول النهر، مما أضطر كل من سكن المكان قبل ذلك، للمغادرة. قسم انتقل إلى الأردن وبقي الآخرون في الضفة الغربية. نحن واصلنا العيش في أرضنا وبمكاننا الأول الذي يبعد ما يقارب الكيلومتر الواحد غرب السياج. هذا يعني أننا سكنّا في المنطقة الواقعة بين شارع 90 الحالي وبين السياج الذي بُني على امتداد النهر.

بعد بناء السياج، جاءنا الجيش وطالبنا بالمغادرة، لكننا رفضنا. بدأوا بمضايقتنا وتجريف أراضينا بواسطة التراكتورات التي لديهم، لكننا واصلنا رفضنا مغادرة المكان. وعندما تأكدوا أن محاولاتهم غير مجدية معنا، جاءوا يعرضون علينا تبديل أراضينا بأخرى في مكان آخر، ورفضنا مرّة أخرى.

في الصيف من كلّ عام، كنّا نترك بيوتنا ونصعد للمناطق الأكثر إرتفاعاً سوية مع جميع أفراد العائلة ومع مواشينا، نقيم بالقرب من قرى منطقة نابلس مثل جالود وحوارة، وذلك بسبب الحرّ الشديد في الغور. عادة، كنّا نفعل ذلك في حزيران ونعود في أيلول مع بداية السنة الدراسية. سنة 68 أو 69، صعدنا كما في كلّ عام لمنطقة جالود وعندما عدنا وجدنا أنهم هدموا كلّ بيوتنا ولم يتركوا لنا شيئاً هناك، فاضطررنا للمغادرة والإنتقال إلى العوجة حيث بدأنا حياتنا من الصفر. ومنذ ذلك اليوم، نحن ممنوعون من عبور خط الشارع شرقاً. هذا المنع ما زال حتى اليوم، ويُسمح فقط للعمّال الفلسطينيين الذين يشتغلون عند المستوطنين بالتواجد في المناطق الواقعة شرق شارع 90. إنّ أراضينا التي كنّا نفلحها بالمزروعات البعلية كالقمح والشعير والخضراوات أُعطيت لمستوطنة فتسئيل، ليصبح هذا هو حالنا اليوم.

عن تأثير إغلاق المناطق بغور الأردن، كتب مراسل صحيفة "معريف" في الضفة الغربية، يوسيف ڤكسمان بشهر آب سنة 1969، ملخّصاً إنطباعاته من جولة قام بها شمال شرق الضفة الغربية. كان العنوان الذي أطلقه محرّرو الصحيفة على التقرير "أنتم تسكنون هنا ونحن لا ضير لنا معكم...". ومن بين ما كتب ڤكسمان التالي:

يشتكي مزارعو طوباس من أن ستين ألف دونم من أراضيهم تقع ضمن "مناطق إطلاق نار" (الأقواس من المصدر، د.إ.) ويُمنعون من فلاحتها أو الوصول إليها. تمتد هذه الأراضي في غور الأردن، وفقط بحال توقف المخربون عن محاولات التسلل وعاد الهدوء إلى الغور، سيكون بالإمكان العودة لفلاحتها.[56]

إن الأحداث التي يرمز إليها مراسل "معريف" هي هجمات مجموعات مسلحة من الفلسطينيين، عملت من الأردن في السنوات الأولى بعد الحرب (حتى أيلول 1970) لضرب التواجد الإسرائيلي بالضفة الغربية المحتلة منذ فترة وجيزة.
تمّ طبعاً إغلاق الشريط الحدودي الشرقي للضفة مع الأردن، أيضاً بواسطة إقامة البؤر التابعة للشبيبة الطلائعية المقاتلة (ناحَل). وقد بُنيت هذه البؤر بنهاية سنوات ال60– وبداية سنوات ال70– بعدد من النقاط على طول الغور وعلى الشاطئ الشمالي للبحر الميت، ثمّ تمّ تمدينها لاحقاً، وهي: محولا، أرغمان، كاليا، نيران، چلچل، مسوآ ومتسبيه شليم.[57] إضافة لهذه العملية برأسيها العسكري والمدني، يجب حسبان تعبيد "شارع ألون" الذي شُقّ في بداية سنوات ال70– تدريجياً من شارع القدس–أريحا (شارع رقم 1) جنوباً وحتى محولا شمالاً. الهدف من هذا الشارع هو تسهيل الوصول إلى المستوطنات التي بنيت بتلك السنوات وفيما بعد، على امتداد الخط الفاصل بين الأراضي الزراعية شرق القرى الفلسطينية الموجودة على طول متن الجبل، وبين الشريط الشرقي الأكثر جفافاً والخالي من الزراعة المكثفة. مع تعبيده، أصبح هذا الشارع محوراً مركزياً لدى الجيش الإسرائيلي وأتاح الوصول لمناطق أقيمت فيها سابقا وتقام اليوم أيضاً تدريبات عسكرية.

---

[56] يوسيف ڤكسمان. "أنتم تسكنون هنا ونحن لا ضير لنا معكم..."، معريف 11.8.1969. من موقع "صحافة يهودية تاريخية". http://www.jpress.org.il

[57] أنظروا: عميرام أورن ورافي ريچف "بلاد بالكاكي- الأرض والأمن في إسرائيل". القدس 2008. ص 82-81.

National Library of Israel
Maariv - מעריב, 11.08.1969, page 22

„אתם יושבים פה — ולנו לא רע אתכם...“

אומרים רבים מתושבי ג׳נין, שכן ה„יד הישראלית“ מורגשת בשגשוג הכלכלי ובתנופת הפיתוח

— מאת יוסף וקסמן —

„וואלה, מה שנקרן נגדן, אף פעם לא הייתי מאמין שאתם הישראלים תשבו באן שנקנים. ואפילו עכשיו איני מאמין. אבל... אתם פה, ולנו אפילו לא רע אתכם. באמת, לא הייתי מאמין שיהיודים ככה ית־ נהגו אלינו ראשאפילו יהיה לנו טוב אם תשבו פאן. אבל פכה זה. הצבא מתנהג יפה. התקלאות מתקרמת מאוד, המסחר לא רע, יש בניות, רכות חדים קולה וכפר חיום גבוהה מזו שהיתה בתקופת תוסיין. עבודה יש בלי סוף ואפילו פיתות יש בעז־ רחכם. לא חסר לנו פאן בגדד שום דבר. כולם, כלבר השלום“.

משפט זה ששמעתי מפי נכבד מ־ ג׳נין, אפשר לשמוע חום בחוצות ערי שומרון, ונדאי בכל רחבי הגדה המערבית, מפי רבים. ושמע אותו, בוודאי־אצלה זו אך דומה זה, מפי ראשי עיריות כג׳נין וטובאס, שבהן מורגשת „היד הישראלית“ ב־ פיתוח; מפי מנהל הסבע בעיבד או בעראבה, שעסקיו משגשגים כפי ש־ לא ידע מעולם.

וכל שכן ישבה את המצב העובד המועסק בישראל. שהגיע לרמות־חכ־ נסה שעירה לא חלם. ואף המחור, שכדרך המחורים בחבל בותג „לבי כותי“, ישאר לך ב„ערבע עיניים“ ש־ המציאות אינה רעה כלל וכלל. „בין־ גם אז יוע־אל“ (עסקים כרגיל), כפי שהתוודה לקבי סוחר־נעליים ברחוב הראשי של ג׳נין.

יוצאים מכלל זה, שלא ישמיעו אלא דברי ביקורת, הם הלאומיים־הקיצו־ ניים, שבעיניהם הסוב הוא הרע, ר־ אפילו רע מאוד. וכמובן, כך בור־ סים גם אנשי אירגוני הדבלה ובני משפחותיהם ואוהדיהם. שברחים פוד־ גו, אנשיהם הגלו או הושמו במא־ סר, והם נתקלים שוב ושוב ביחס נוקשה של השלטונות, אם לרגל בק־ שה לבקר בעבר־הירדן, ואם בקבלת רשיון יצוא ויבוא.

בעיני הישראלי הממוצע השומרון הוא ארץ מירדפים, חבלות, המגנות־ תלמידים, שבירות רועזר ברבעי ה־ קסבות ומחנות הפליטים, שפליהם הוא קורא בפעם בפעם בעיתון. כמו־ בן, כל אלה ישנם, אך מעבר להם מתנהלים חיי יומיום באותם מקו־ נים ביתר. הנהגים הם כל אותם רבבות ראשי־האב שמניחים ל„בולי־ טיקה“ ומרתיקים עצמם מכל קשר עם אירגונים עיוניים רעם קיצוניים. המכוכיים הם, בדרך המצב, אלה ש־ בחרו בדרך החפוכה.

„צדיק וטוב לו — רשע ורע לו“ — בסיפא בוכחו מארנבי המרור והחה־ נגדות הצלימה, העושים ככל יכול־ תם לקלקל את היחסים הטובים בין השלטונות לבין העם, למכל כל פער לת מיהות וכניה וקנאה את העוב־ דים מצאת לעבוד בישראל (מכאן ח־ הבלות בבנייני לשכות העבודה).

בי־שנא — מדים כל היתר, אם כי לא בקולי קולות.

אומר חוסני אל־סוקי, ראש עיריית ג׳נין, בשיחה על כוס קפה: „ה־ פעילות של העיריה בכל התחומים מתנהלת כסידרה; הנבייה של ה־ מיסים העירוניים הביעה לממדים ש־ לא נודעו בעבר; בשנתיים האחרו־ נות נסללו כבישים, ביסע גן ציבורי גדול, הושלמה השדרה ברחוב ה־ ראשי ואף המזרקה שחוכננה לפני שנים כבר מנעימה את עיני התוש־ בים; השוק החדש שבנבה בשנה ה־ אחרונה יפתח שעריו בבניין מידות מונף וגדול, שכמותו טרם ראו ב־ ג׳נין, ולידו נבנה תוהך בניני חנו־ יות פרטי, שיתפוך את אזור השוק ל־ מרכז מסחרי גדול ומשוגע שעליו חול־ מים פורמקי העיר זה ככר. ויש עוד ועוד דברים שעשינו, כמו הרחבת מפעל המים, הטלפון והתשמיש“.

וכל זאת בעזרה הממשל הצבאי.

„קיבלנו מהמושל 200 אלף לירות הלוואה לשש שנים, בריבית של 6 אחוזים, לביצוע פעולות הפיתוח. יכולנו לקבל גם יותר, המושל הציע לנו לירה תמורת כל לירה שלנו. אבל סבענו הוא שלא להעמיס יתר על המידה על העירייה“.

זהו התירוץ „הרשמי“ לסירוב — הזמני ודאי — לקבל הלוואות נוס־ פות לפיתוח. ואין פלא בדבר. ראש העיריה יודע היטב שיש בקרב בני עמו השותמים כל „עיתוף־פעולה“ וכל סוע ישראלי לעבודת פיותה. לפי המסופר, אף קיבל מכתבי אוים בנושא זה. קשה, קשה מאוד לחזרות בגלוי בעובדה שהשלטון הישראלי לא רק מעודד פיתוח לשובת כלל התוי־ שבים, אלא אף מוכן לשאת בחלק נכבד מההוצאות הכרוכות בו.

גם לראש עיריית טובאס, אבן עבד, קשה שלא להתוות במה שהכל רואים: מפעל המים, שבהקמתו הש־ קיע משלם המים הישראלי רבע מיליון לירות, כדי לחסוך מנשות ה־ עיירה לסחוב את פתי המים, כמעיין פרא המתוחש. על הראש או על גבי גידול בכמרים עצומים. מספר על פן אחד מנכבדי העיירה יעבד: „פעם, בימי השלטון הירדני, לא הירשו לנו לגבל אלא 2,500 דונם סבק וחישון נתנו (תמורת בקשיש לא קטן, כפי שהוסבר לי) רק ל־250 מגדלים ב־ עלי המשפחה. עכשיו מגדלים סבק על פני 10,000 דונם וכל הכפר כמעט — יותר מ־700 ראשי משפחות — עוס־ קים בענף זה“. ברור שלא „שלמר־ נים“ דרושים כדי לקבל רשיון. הת־ נגדות נאותה מספיקה בהחלט לכך.

לערמת 100 מילם (לירה ישראלית בערך) לק״ג סבק בחקופת שלטון ירדן, עלה המחיר ל־2.80 ל״י עתה. „בקרוב, לאחר השבחה הסבק — ב־ הדרכה שלנו — יעלה המחיר לשלוש לירות הק״ג“, אומרים אנשי משרד החקלאות.

כל זה הביא לישנושו הכלל וה־ פרט כאחד. „פעם“, אומר הנכבד מיעבד הלבוש בחליפת „פראנצ׳י תפורה לפי מידת מבד ישראלי, פני שהוא מניד עליה בבוחוז — „פעם יצאו מהכפר שלנו לעבוד בארצות ערב האחרות. עכשיו — בגרות לא אמצא פועל לעבודה־“.

ואכן, קשה „לוות למצוא בצפון שומרון פועלים. אפילו עלה שכרם בחריבה. גם בחודר האזור, מעדיפים כולם לעבור לתעסוקה בישראל. שפת השכר גבוה פי שניים ומצי לחחות (לבני פרעלים חקלאיים) ואף פי ארבעה ויותר בעיפי הבנין. „אני כבר מתכשת למצוא פועלי ניקיון ל־ עיריה“, מחלוכן ראש עיריית ג׳נין שרגיל היה להעסיק עובדי „דחק“ ב־ שכר דעום וכאלה כבר אין במצא בכל המזור.

בעלייה ברכת החיים ניתן להיווכח בנקל. בשוק ג׳נין נתרבו דוכני ה־ מכירה יעור יותר מכן רבו הקונים, לאו דווקא ישראלים. הללו חזקו זה כבר לבוא לקניות, אפילו שהמחירים זולים מאשר אצלנו.

אחד המחורים הגדולים, מוכן של כמה חברות ישראליות, מאשר בגלוי את המצב: „המסחר עכשיו מחות טוב מאשר לפני שנה, כאשר היו הישראלים באים לקנות אצלנו, אבל אפילו עתה הוא טוב יותר מאשר ל־ פני המלחמה. הסחורה הישראלית מ־ עולה, אף כי יקרה יותר, אבל ל־ ציבור יש כסף והוא קונה את המוב ביותר“.

עד מה נכון הדבר שמעתי גם מ־ מגדל טבק בכפר יעבד, ספיפר כי זה לא מכבר היתן את בתו ברבת־עמון אך את כל פלבושיה רכשה בישראל. „זה עלה לי אלפיים לירה, אבל ה־ חתן שלה נמטוס ובשהיא הולכת ב־ רחוב בעמאן כולם מסתכלים איזה בגדים יפים ויקרים יש לה“. אומר הוא בחיוך של שביעות רצון.

„והמצב הזה כזה שיקור המחייה עלה אמנם, אבל התכנסה והרוח עלו. זה גם בגלל שעכשיו לא משלמים מס הכנסה כמו קודם, וכך יוצאים כולם נשכרים“. מגדיר המוחר את התמונה שחלה תחת השלטון הישראלי.

„רק את שמי אל תכתוב. זה עלול להזיק לי. למה לך זה?“. מוסיף הוא בסוים שיחתנו. „מה אתה רוצה ש־ אגיד לך? שאני מעדיף את הירד־ נים? זה יהיה שקר. כי אף פעם לא אהבנו אותם. שדרוש לנו שקמון עצמי? קשה להאמין שהדבר אפשרי. שאנו רוצים בהמשכת השלטון הישי־ ראלי? גם זה לא יהיה בכון (אם כי יש גם כאלה). אבל העיקר, תבינו קודם כל את ם, מה אתם רוצים. או נדע לאן פנינו ואיך להתנהג“. כך אמר לי.

אולם תרף אי־הבהירות, היחסים בין המושל לבין העב והמנהיגות טובים למדי. אומר ראש עיריית ג׳נין: „הנסיון שלי עם המושל ב־ מגעים היומיומיים הוא טוב. לא הייתי מאמין, שכאלה הם יהיו. כי מובן, הדבר תלוי במושל ואנו הת־ ברכנו בפושל מבין וטוב. אבל בסך הכל, המושל שלכם הרבה יותר ד־ מוקרטי מאשר הירדני, אף כי לי כ־ ראש עיר, יש סדות זכויות להתערב במה שעושה המושל הישראלי מש־ הייתי יכול לעשות אצל הירדני, עכשיו אין לי כל זכות להתערב, אך יש לי זכות לבקש וזה לרוב מסמיע“.

החושב ברחוב יודע כל זאת. הוא רואה ומרגיש את המיתות ואת עליית רמת החיים ואפילו כבר החל מאמין למוח שנאמר על־ידי אנשי הממשל — לחוציא, כמובן, לאומיים, המומי־ מים להאמין לדברי תחנות השידור הערביות, למרות שלא פעם הם עצמם עדים למתרחש בפועל. („בעצין זה הם קבלו כנראה פרטים לא נכונים ולכן לא דייקו, אבל בכל הדברים האחרים הם אומרים את האמת“, שען באוני עציר שהשתתף באחת מהפגנות התלמידים שבעקבותיה מסר רדיו רבת עמון, כי עשרות התלמידים נהרגו ר־ בתעצר — בעוד אשר למעשה לאיש לא אירע דבר).

ליחס האמון תרמו לא מעט הפתוח־ ים בהקראין, שקשה ביחס הוגן וכן ישור מנד המעבידים, ממשלחיים כי־ ורסיים; המדריכים החקלאיים הי־ יעצים המסדריים, הנכוגים לעזור ב־ לא המורה: „אנשי המושל ישרי־ גישה („אפילו כשעוצרים אדם, יוד־ ים הכל כי לא בלי סיבה בעשה הדבר“, אומרים אנשי המושל); וגם ישראלים כלוגמת ד״ר שמואל ניזן, מנהל המחלקה הכירורגית בבית־ שפולה, שסיפל בכמה מרושבי ג׳נין והסביבה ואף הציל חייהם, והכל ש־ לא על „מנת לקבל פרס.

„מה אתה יודע? ד״ר ניזן הוא ואליל של ג׳נין“, אומרים אנשי ה־ ממשל.

הבנק המרכזי ישראלי בג׳נין: „נזרק כאן ויימען (כיתבי הסגיעות נראים על התיישבים באים“

”...أنتم تسكنون هنا ونحن لا ضير لنا معكم“
يقول الكثيرون من سكّان جنين إن ”اليد الإسرائيلية“ ملموسة في الازدهار الاقتصادي والنهضة التطويرية

إغلاق منطقة 10 – جَيب اللطرون

سبق الإعلان عن إغلاق الشريط الحدودي مع الأردن (المرسوم 151) إعلان عن إغلاق نحو 15.5 ألف دونم بمنطقة اللطرون، وذلك بتاريخ 13 تشرين الأول 1967. جاء هذا الإغلاق لمنع عودة سكّان القرى الثلاث عمواس، بيت نوبا ويالو التي قام الجيش الإسرائيلي بهدمها مباشرة بعد إنتهاء المعارك، بعد طُرد سكّانها شرقاً إلى داخل الضفة الغربية.[58] على أثر الطرد ورغم أمر الإغلاق الذي من المفروض أن يسري أيضاً على الإسرائيليين، أقيمت على أنقاض قرية بيت نوبا مستوطنة "مڤو حورون" التي يقطنها اليوم نحو 2،300 نسمة.[59] ما يقارب نصف المساحة المغلقة (نحو 7،300 دونم) مخصّص لمحمية طبيعية. لقد تمّ نقل هذه الأراضي منذ السبعينات لصندوق أراضي إسرائيل، وهو الذي أقام هناك، على قسم من المساحة، "حديقة أيالون–كندا".[60] في عامي 2004–2003 تمّ فصل منطقة اللطرون عن بقية أراضي الضفة الغربية نتيجة بناء جدار الفصل.

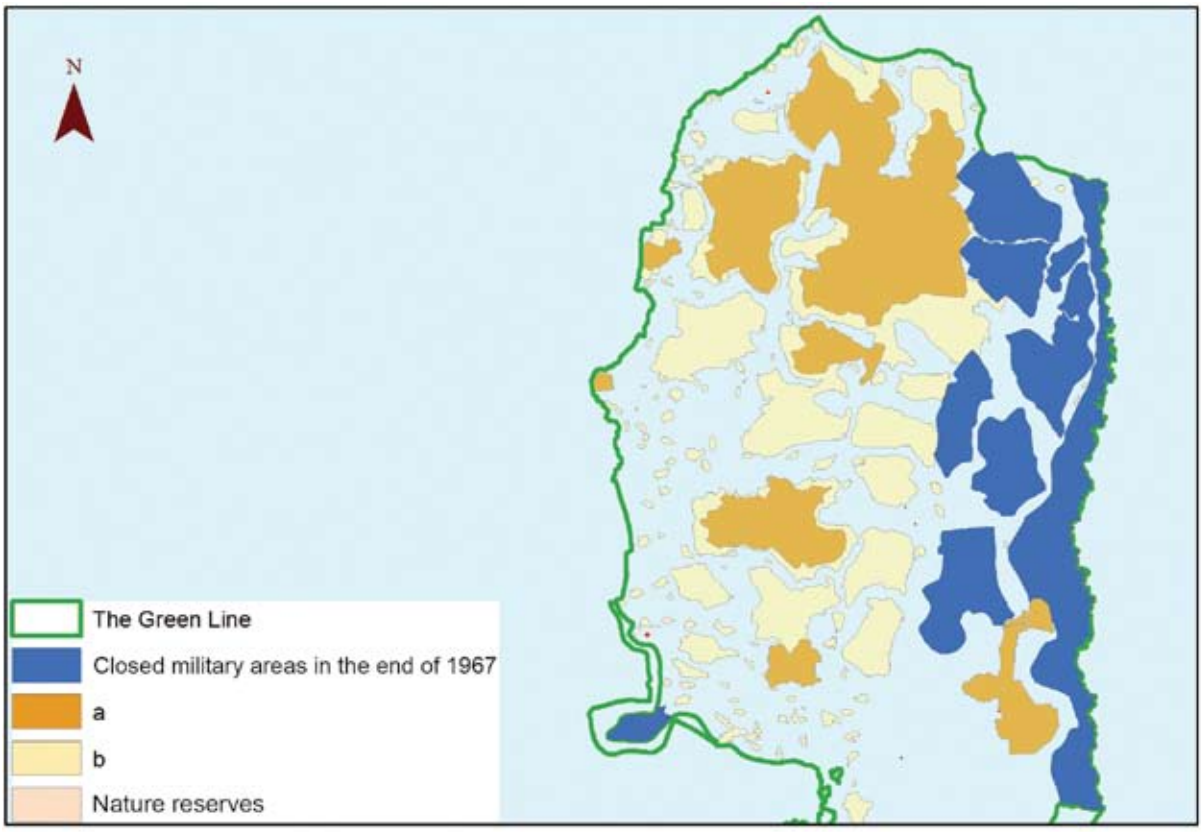

الأراضي المعلن عنها "مناطق مغلقة" خلال الأشهر الأولى بعد إحتلال الضفة الغربية في حزيران 1967

نحن لا نملك الخرائط الأصلية من أوامر الإغلاق الصادرة في الأشهر الأولى بعد الحرب، لكننا نقدّر أن هذه الأراضي كلّها قد امتدت على نحو 685 ألف دونم. من الواضح إذاً أن إغلاق هذه المساحات الشاسعة ورغم أن غالبيتها الساحقة قد أُعلنت "مناطق تدريب"، جاء بالمقام الأول لخلق فاصل جسدي وجغرافي ما بين أهالي الضفة الغربية الذين قطنوا أساساً في المناطق الممتدة بين متن الجبل وإلى الغرب منه، وبين أهالي الضفة الشرقية لنهر الأردن، وأيضاً لمنع عودة مهجّري قرى اللطرون إليها.

---

[58] أنظروا تقرير منظمة Al Haq:John Reynolds, Where Villages Stood: Israel's Continuing Violations of International Law in Occupied Latroun, 1967-2007, December 2007, http://www.vho.org/aaargh/fran/livres10/Latrun.pdf

[59] عن "مڤو حورون" كُتب في "قاعدة بيانات باروخ شپيبل" ما يلي: "أقيمت البلدة دون قرار حكوميّ على أراضٍ هي بالأساس ملكية خاصة، داخل منطقة مغلقة بجَيب اللطرون (المنطقة 10). هناك تخصيص عن هذه المنطقة من العام 1995 للهستدروت الصهيونية، صدر بتجاوز للسلطة، على ما يبدو وفق توجيه سياسي ما". أنظروا: http://www.peacenow.org.il/sites/default/files/Spiegel_Report.pdf

[60] أنظروا: http://www.kkl.org.il/forestsearch/ayalon_canada_park.aspx

أُدعى حيدر إبراهيم أبو قطيش، مواليد 21 أيلول 1953 في عمواس، وهي قرية تقع على بعد 20 كم غرب القدس، ضمن منطقة اللطرون. تعلّمت بمدرسة عمواس حتى الصف السابع.

في العام 1967 (5 حزيران 1967)، بدأت إسرائيل حربها الهجومية على الدول العربية والتي انتهت باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان بالإضافة لسيناء.

في عمواس كنّا نعيش بالقرب من الحدود مع إسرائيل، لذا قضينا الليلة الفاصلة بين 5 و6 حزيران سنة 1967 بالطابق السفلي من منزل جيراننا. بعد منتصف الليل بقليل، جاء الوالدان وأيقظانا قائلين إنّنا سنغادر لأن "اليهود" دخلوا القرية. هربنا لدير اللطرون إعتقاداً منهما بأنه أكثر أمناً، وفي الطريق إليه، بدأ القصف الإسرائيلي نحو القرية. لكننا تمكّنا من الوصول إلى داخل الدير.

في الساعات الأولى من صباح الثلاثاء، 6 حزيران 1967، طرق الجيش الإسرائيلي بوابة الدير وأمر الكهنة بإخراج كافة القرويين من المكان. أحد الضباط الإسرائيليين، أمرنا بالسير نحو رام الله، دون السماح لأيّ منّا بالعودة إلى منازلنا وحمل أي شيء منها.

وصلنا بيتونيا (5 كم قبل رام الله) ومكثنا فيها 6 أيام عند أحد أقرباء جدّي. بعد ذلك، جاء الجيش الإسرائيلي وأعلن عبر مكبّرات الصوت التي على سياراته، أن على جميع القرويين من مختلف القرى العودة إلى قراهم.

ثمّ بدأنا طريق العودة إلى عمواس. كانت عمواس ويالو وبيت نوبا (القرى الثلاث في المنطقة التي هدمها الجيش الإسرائيلي بعد حرب 1967) آخر 3 قرى على الطريق من رام الله إلى عمواس. قبل بلوغنا قرية بيت نوبا، بدأ الجنود الإسرائيليون بإطلاق النار فوق رؤوسنا طالبين منّا مغادرة المنطقة. قضينا ليلتنا في بيت لقيا المجاورة وفي الصباح حاولنا الذهاب إلى عمواس، لكننا واجهنا نفس المعاملة السابقة من الجنود الإسرائيليين الذين قالوا لنا إنها منطقة عسكرية مغلقة.

بعد أيام ثلاثة ومحاولات فاشلة للعودة إلى قريتنا، بدأنا السير المؤلم مرّة أخرى نحو رام الله (مسافة 30 كم)، حيث اضطررنا لتأسيس حياة جديدة هناك، لكن مع الحفاظ على مطلبنا بالعودة إلى بلدنا عمواس.

الزراعة الإسرائيلية في جَيب اللطرون

بعد طرد سكّان قرى جيب اللطرون، حُوّلت غالبية أراضيهم للبلدات اليهودية ضمن حدود المجلس الإقليمي مطي يهودا (تعوز، مسيلات تسيون، إيڤن سپير، ناحام وإشتئول) الواقعة كلّها غربيّ الخط الأخضر وعلى مسافة بعيدة جداً عن منطقة اللطرون. نتحدث عن مساحة تقارب 1،500 دونم داخل الضفة الغربية وهي مفلوحة اليوم بالأساس من قبل جمعية الفلاحة التابعة لمطي يهودا. ثمّة مساحات أكبر خُصّصت لهذه البلدات، تقع داخل المنطقة المشاع المتوافق عليها ضمن إتفاقيات فصل القوات بنيسان 1949 ولم تتمّ حتى اليوم تسوية مكانتها القانونية، علماً أن إسرائيل تديرها وكأنها ضمن مناطقها السيادية. كما هو معروف لنا، هذه هي الحالة الثانية التي يتمّ فيها نقل أراضي قرى الضفة الغربية بطريقة غير قانونية، لبلدات إسرائيلية داخل حدود دولة إسرائيل بواسطة دائرة أراضي إسرائيل التي لا تملك أية صفة قانونية بالضفة الغربية.

أنظروا: عكيفا إلدار، "هكذا تمّ نقل 1,500 دونم من الضفة لكيبوتس داخل حدود إسرائيل"، هآريتس 18.11.2011، http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1569322

الموجة الثانية من الإعلان عن مناطق جديدة للتدريب

في أوائل سنوات ال70– بدأت موجة أخرى من الإعلانات عن مناطق مغلقة. وكما هو معلوم لدينا، كانت منطقة التدريب الأولى المعلن عنها ضمن هذه الموجة هي "منطقة إطلاق نار رقم 930" وذلك بتاريخ 2 تشرين الأول 1971؛ تبلغ مساحتها نحو 168 دونم وتبعد نحو كيلومتر واحد شرق النقطة التي أُقيمت فيها آنذاك مستوطنة كريات أربع.[61]

جلّ الإعلانات عن مناطق مغلقة بهذه الموجة، كان في القسم الشرقي من الضفة الغربية، لسلسلة من الأراضي الواقعة على طول الشريط الممتد من غور العوجة شمال الضفة حتى أراضي يطا عند حدودها الجنوبية. نتحدث هنا عن منطقة واسعة جداً تبلغ مساحتها نحو 713 ألف دونم، أُعلنت منطقة عسكرية مغلقة بتاريخ 25 كانون الأول 1972.[62] إغلاق هذه المناطق التي كثيراً ما اقتربت حدودها الغربية من البلدات الفلسطينية، قد قلّص بدرجة كبيرة قدرة هذه البلدات على استغلال أراضيها، وأبقى على فاصل جسدي ما بينها وبين غور أريحا والشاطئ الشمالي للبحر الميت.

---

[61]- بُنيت كريات أربع فوق أراضٍ تمّ الإستيلاء عليها لأغراض عسكرية في العامين 1971-1970.

[62]- يستند هذا الحساب فقطً على مناطق إطلاق نار تأكدنا منها (المناطق 918-911). بالنسبة لمناطق إطلاق النار 926-919 والتي أُعلن عنها بنفس المرسوم، نحن لا نملك المعلومات عن أماكن تواجدها لأن هذه الأرقام غير مستخدمة اليوم. بكلّ الأحوال، من المنطقي أن الحديث كان يدور عن مناطق تدريب صغيرة جداً، قياساً بتلك الموجودة في القسم الشرقي من الضفة الغربية.

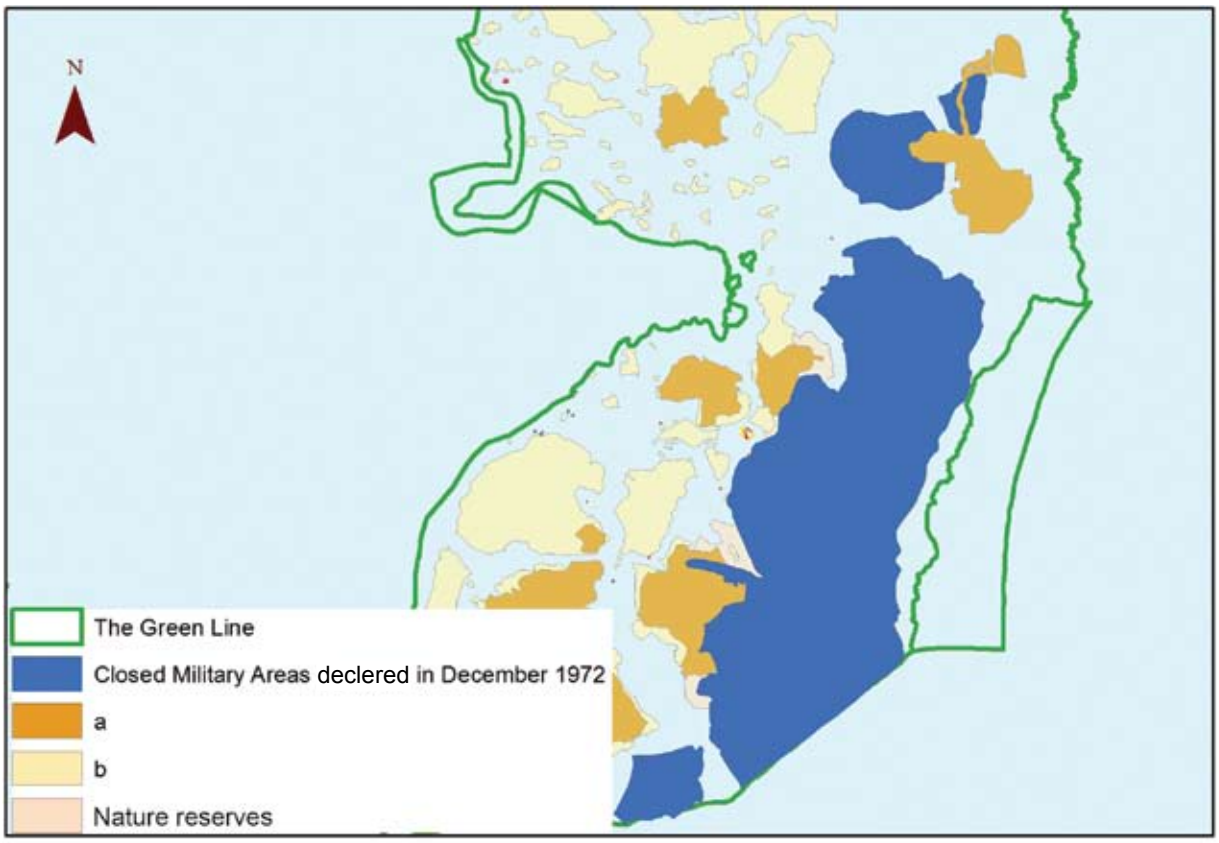

ما يزيد عن 713 ألف دونم، تمّ ضمّه لمناطق التدريب التي أُغلقت لأهداف عسكرية بتاريخ 25 كانون الأول 1972

بنهاية موجة الإعلانات الثانية إستولت مناطق التدريب المعلنة على معظم الشريط الشرقي للضفة الغربية وامتدت على حوالي 1،140،000 دونم. من الصعب عدم رؤية أن خارطة مناطق التدريب قد لاصقت بشكل تام تقريباً، الشريط الشرقي للضفة الغربية كما رسمها يغنال ألون في العام 1967 بغية تحقيق الخطة السياسية التي حملت أسمه. كما ذكرنا من قبل وعلى الرغم من أن الخارطة الرسمية ل"خطة ألون" لم تُنشَر أبداً وكذلك ما من حكومة تبنّت هذه الخطة في سياستها الرسمية، إلاّ أنها تبقى الخطة الأكثر تأثيراً على سياسة الإستيطان الإسرائيلي في السنوات 1967–1977.

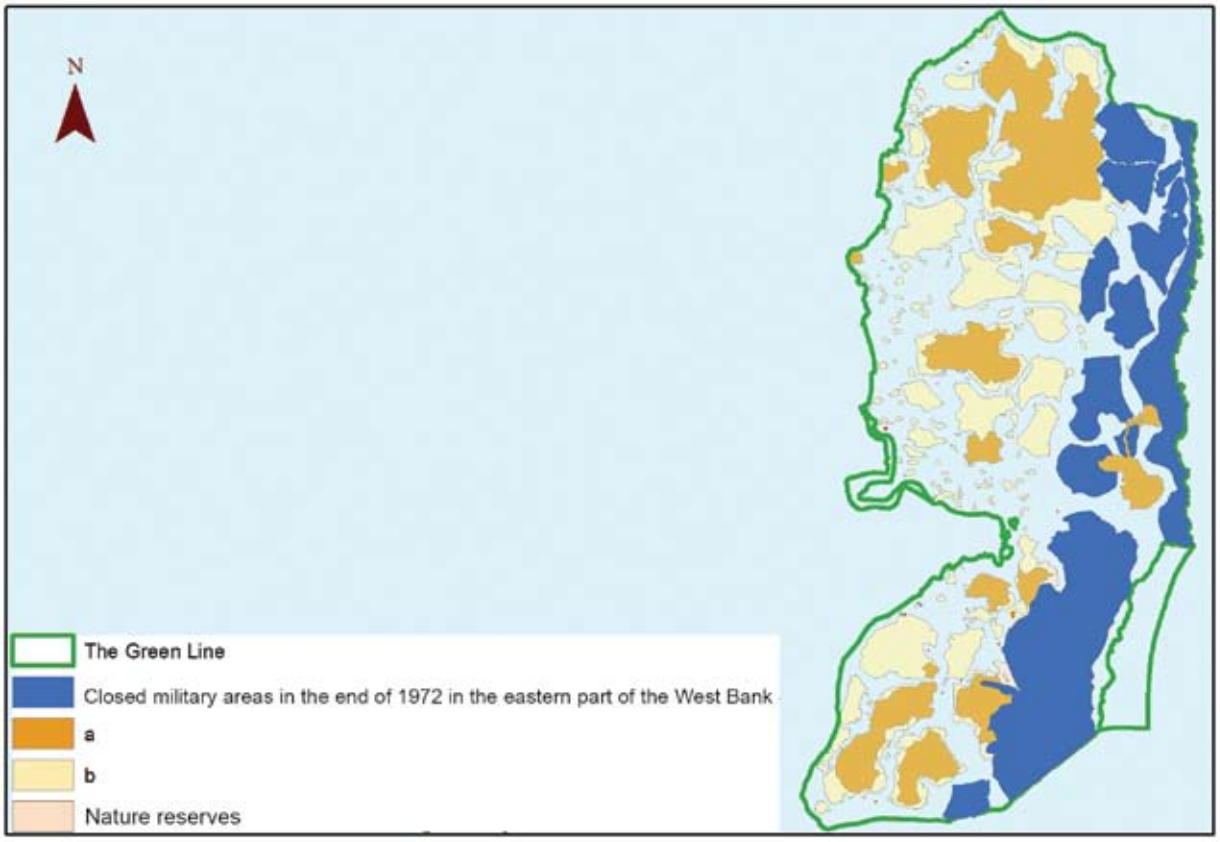

المناطق المغلقة بالشريط الشرقي للضفة الغربية سنة 1972. في حينه، ضُمّ نحو 1,140,000 دونم لمناطق التدريب

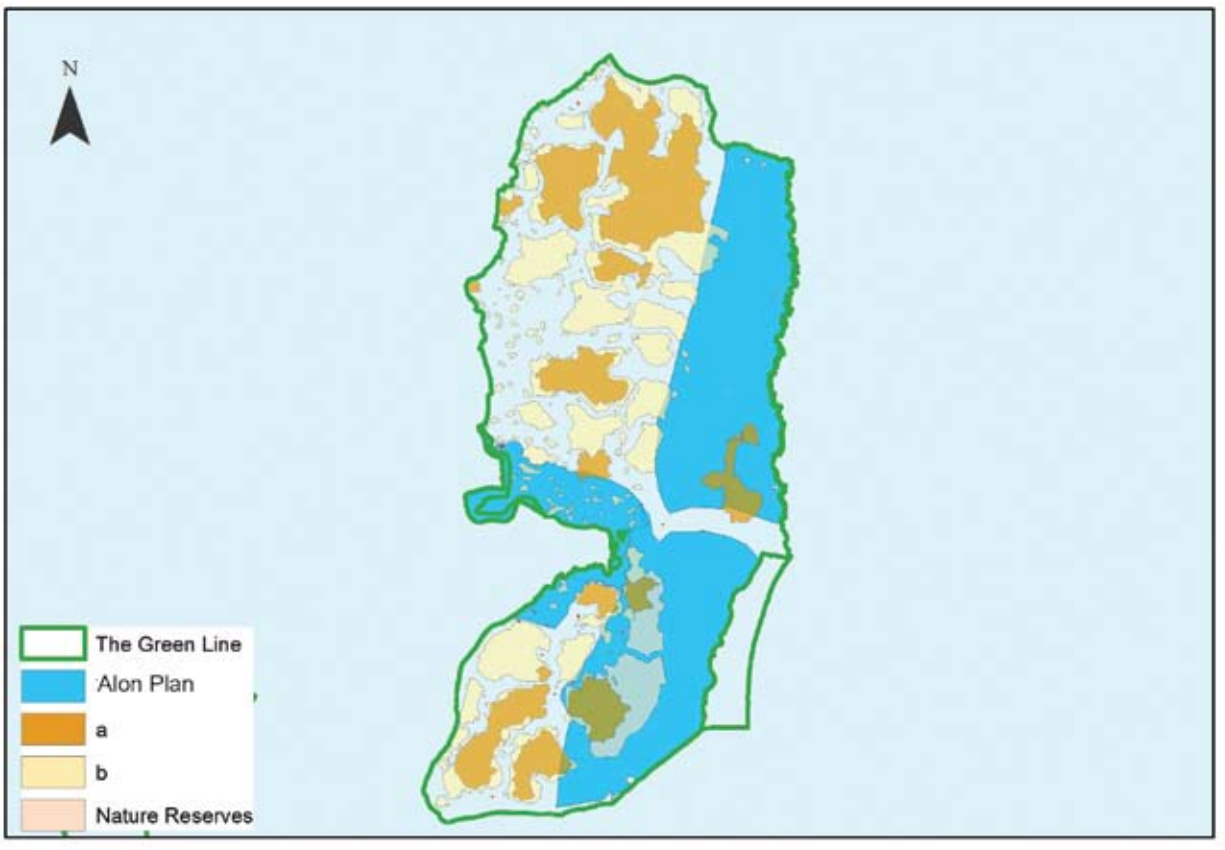

خارطة "خطة ألون"، وبحسبها وُضعت كلّ أراضي الشريط الشرقي للضفة الغربية ومعها منطقة غوش عتسيون والشريط الواقع على امتداد شارع رقم 433، لتبقى تحت السيطرة الإسرائيلية

ببداية سنوات ال70- وقّع قادة عسكريون على عدد من أوامر الإغلاق لمناطق أصغر. على سبيل المثال، الأم الصادر لإغلاق المواقع الأثرية التابعة لدير ثيودوسيوس (دير مار سابا في العبيدية شرق بيت لحم)، وخرب مدينة سبسطية. وعلى ما يبدو، تمّ إصدار هذه الأوامر لمنع نهب الآثار، ثمّ ألغيت لاحقاً.

مناطق التدريب على طول الخط الأخضر

ترتبط خارطة الأراضي المعلنة كمناطق تدريب داخل الضفة الغربية، من بين بقية ارتباطاتها، أيضاً بخارطة الأراضي المغلقة لأغراض التدريب التي أُعلن عنها داخل حدود إسرائيل قبل ذلك. إذ قام رئيس الأركان العامة آنذاك، الفريق (ميجور جنرال) موشيه ديان، سنة 1955 بإصدار أوامر إغلاق ل280- ألف دونم في 20 موقعاً بمختلف مناطق البلاد. جاء هذا الإغلاق بموجب أحكام الطوارئ من عهد الإنتداب، والتي لم تُلغَ أبداً، أيضاً داخل إسرائيل.[63] ما يقارب 170 ألف دونم منها كانت بمناطق قريبة جداً من وسط البلاد، وأخرى على امتداد الخط الأخضر في المقطع ما بين روش هعاين وإقليم عدولام (اليوم، تقع المنطقة جنوب بيت شيمش).

من الواضح أن هذا التوزيع لمناطق التدريب قد جاء لإغلاق حدود دولة إسرائيل مع الضفة الغربية، وهي حدود لم يكن لها آنذاك أي انعكاس حقيقي على الأرض.[64] بمعاينة الأراضي المغلقة المعدّة للتدريب في القسم الغربي من الضفة وأيضاً في الطرف الجنوبي لها (تقع هناك منطقة التدريب 918)، يتبيّن أنه تمّ الإعلان عن مناطق التدريب داخل الضفة لإتاحة المجال أمام تكثيف مناطق التدريب الموجودة في إسرائيل صوب أراضي الضفة. أي بغية خلق كتلة كبيرة من منطقة تدريب واحدة مغلقة.[65] ذكرنا سابقاً أن منطقة التدريب 918 جنوب الضفة الغربية قد أُغلقت للمرة الأولى بتاريخ 25 كانون الأول 1972. بالمقابل، تواريخ إغلاق المناطق الواقعة غرب الضفة الغربية غير معروفة لنا.[66] مع ذلك، يمكننا الإفتراض أن إغلاق غالبية هذه المناطق، إن لم يكن جميعها، قد تمّ هو أيضاً ببداية سنوات ال70-، أثناء الموجة الثانية من الإعلانات.

---

[63] أنظروا ص 22-23 من هذه الوثيقة.

[64] أنظروا: عميرام أورن ورافي ريجف. "بلاد بالكاكي- الأرض والأمن في إسرائيل". القدس 2008. ص 47-46.

[65] المساحة الكلّية لمناطق التدريب الملاصقة للخط الأخضر (بما في ذلك منطقة 918)، بلغت نحو 82,000 دونم.

[66] جاء بردّ الدولة على إلتماس محمد موسى شحادة أبو عرام وآخرين ضد وزير الأمن وآخرين. محكمة العدل العليا 13/413 و13/1039 بتاريخ 29.7.2013. البند 4د. أنه تمّ الإعلان عن المكان منطقة إطلاق نار سنة 1980. إلاّ أننا نملك مرسوماً عسكرياً من العام 1972 وفيه الإعلان عن منطقة إطلاق النار هذه ومناطق أخرى. http://www.acri.org.il/he/wp-content/uploads/2013/07/hit413tguva.pdf

لائحة بمناطق التدريب الموجودة على طول الخط الأخضر

منطقة التدريب بالضفة الغربية (شرق الخط الأخضر)	منطقة التدريب الملاصقة لها غرب الخط الأخضر
918	522
917 (الجزء الجنوبي من منطقة التدريب هبكعا)[67]	522
309أ	لا يوجد
309ب	موقع الرماية 81
208أ	208
203	203

خارطة مناطق التدريب بالضفة الغربية المحاذية لمناطق تدريب موجودة غرب الخط الأخضر

الموجة الثالثة من الإعلان عن مناطق للتدريب

عَبر الأوامر المنشورة يوم 25 أيار 1975، تمّ الإعلان عن منطقتي تدريب إضافيتين:

1. منطقة التدريب 927 شمال الضفة الغربية (بين نابلس وجنين)، وامتدت على مساحة تقارب 16 ألف دونم. تمّ توسيعها مرتين لاحقاً (لا نعرف متى)، حتى بلغت بنهاية المطاف نحو 22،700 دونم.
2. منطقة التدريب قرب القاعدة العسكرية المهجورة "أدورايم" والموجودة بمنطقة المجنونة، على أراضي قرية دورا جنوب غرب الخليل. في البداية، بلغت المنطقة 76 دونم وبعد توسيعها (لا نعرف متى) أصبحت 246 دونم.

أُعدّت هاتان المنطقتان منذ البداية لتشكّلا وحدات ميدانية، كانت قواعدها التأهيلية مجاورة لها. لكن وبالحالتين، تمّ في سنوات ال90- إخلاء القواعد فيما بقيت أوامر الإغلاق سارية المفعول.

[67] منطقة التدريب هذه مقسّمة لعدد من مناطق التدريب التي تحمل الأرقام التالية: 912، 913، 914، 915، 916، 917.

تعديل حدود مناطق التدريب

بأوائل سنوات ال70–، بدأ الجيش الإسرائيلي بإصدار "أوامر تعديل" لحدود مناطق التدريب التي كانت قد أُعلنت مباشرة بعد إنتهاء الحرب، سنوات قليلة قبل ذلك. في العام 1970، تمّ تعديل مساحة منطقتي التدريب 906 و 907.[68] بتاريخ 25 كانون الأول 1972، نُشر أمر إغلاق شمل تعديلاً لحدود 6 مناطق تدريب تقع شمال شرق غور الأردن: مناطق التدريب 903–900 ومنطقتي التدريب 904 و 904أ. لا نملك أية معلومات عن الأسباب من وراء قرارات التعديل هذه، لكننا نرى من المعقول أنها جاءت كأوامر لتقليص مناطق التدريب وليس توسيعها. نستند في ذلك إلى مجموعة أمور، منها التقرير الذي نُشر قبل أشهر قليلة من إصدارها بصحيفة "دڤار" تحت العنوان "سيتمّ تقليص مناطق التدريب بالضفة". جاء هناك ما يلي: **"مصادر موثوقة قالت إن المناطق التي أُغلقت بموجب أمر من الحكّام العسكريين في أراضي يهودا والسامرة، تبلغ نحو 2.5 مليون دونم".**[69]

تجدر الإشارة هنا إلى أننا لا نملك الخرائط التي تثبت هذا الرقم المعطى، والذي يُظهر أن المناطق التي تمّ إغلاقها تقلّ بعض الشيء عن 47% من مساحة الضفة الغربية. لكن وبناءً على الخرائط التي بحوزتنا، يمكن القول إنه حتى منتصف سنوات ال70– تمّ الإعلان عن أكثر من 1.5 مليون دونم كمناطق مغلقة (بالأساس لإغلاق الحدود ومناطق التدريب). **كذلك، تُظهر المعلومات التي لدينا أن خريطة مناطق التدريب بالضفة الغربية كما هي عليه اليوم، ما عدا بعض التعديلات الطفيفة المعمولة فيها، قد صُمّمت بغالبتها، منذ الأعوام 1967–1972.**

National Library of Israel

Davar - דבר, 06.09.1972, page 4

יצומצמו שטחי האימונים בגדה

מאת דויד מושיוב,
כופר „דבר"

צה"ל ערך לאחרונה בחינה מחודשת של שטחי האימונים המוחזקים על־ידו באיזורי יהודה ושומרון. במסגרת זו ישחרר צה"ל שטחי אימונים באיזורים שונים ביהודה ושומרון וכן בדרום הר חברון ויאפשר לכפריים לעבד שטחי אדמות נוספים.

מקורות מוסמכים מסרו, כי השטחים שנסגרו לפי צו המושלים הצבאיים בשטחי יהודה ושומרון מגיע לכדי 2.5 מיליון דונם. אולם רוב שטחי אימונים אלה הם הרריים ומדבריים ואינם מתאימים כלל לעיבוד חקלאי. מתוך השטח המוחזק יש 100,000 דונם שנסגרו ונתפסו לצורך הקמת גדר הבטחון לאורך נהר הירדן. מתוך השטח המיחזק הנותר, רק 50,000 דונם ראויים לעיבוד ולאחר הבחינה המחודשת יחזור לכפריים רבע משטח זה.

בין ההקלות שכבר נכנסו לתוקפן הוא באיזור כפר מוקייבלה. בעקבות החלטה זו שוחררו והוחזרו לכפריים 4,000 דונם אדמה חקלאית טובה. השטח הנותר בן 1500 דונם שיישאר שטח אימונים סגור יגודר, כדי למנוע חדירת כפריים לתוכו.

הקלה נוספת שנכנסה לתוקפה היא מתן רשות לכפריים באיזור בקעת הירדן להקדים את היצאת עדריהם למרעה משעה 12 בצהריים לשעה 10 בבוקר.

سيتم تقليص مناطق التدريب بالضفة
دافيد موشيوف، كاتب بصحيفة «دڤار»

[68] تمّ تعديل حدود منطقة إطلاق النار 906 بتاريخ 1 آب 1970، وحدود منطقة إطلاق 907 بتاريخ 19 آذار 1970.

[69] دافيد موشيوف، "سيتمّ تقليص مناطق التدريب بالضفة"، دڤار 6.9.1972، من موقع "صحافة يهودية تاريخية": http://www.jpress.org.il

تواريخ الإعلان عن مناطق التدريب بالضفة الغربية وتواريخ تعديل حدودها [70]

منطقة التدريب	تاريخ اصدار امر الاغلاق	التعديل الأول	التعديل الثاني	التعديل الثالث	التعديل الرابع
900	1.8.1967	25.12.1972	1979 (التاريخ الدقيق غير معروف)	30.6.1991	1.9.1992
901	1.8.1967	25.12.1972			
902	1.8.1967	25.12.1972			
903	1.8.1967	25.12.1972			
904 شمال	1.8.1967	25.12.1972	9.2.1975		
904 جنوب	1.8.1967	25.12.1972			
905	1.8.1967				
906	1.8.1967	1.8.1970			
907ج	13.6.1968				
907أ+و	1.8.1967	19.3.1970			
911	25.12.1972				
912	25.12.1972				
913	25.12.1972				
914	25.12.1972				
915	25.12.1972				
916	25.12.1972				
917	25.12.1972				
918(تسمى أيضا "منطقة إطلاق نار 4")	25.12.1972	8.6.1980	12.11.1982		
919	25.12.1972				
920	25.12.1972				
921	25.12.1972				
922	25.12.1972				
923	25.12.1972				
924[71]	25.12.1972				
925	25.12.1972				
926	25.12.72				
927	9.2.1975				
929	27.5.1975				
930	2.10.1971				

[70] تشمل هذه اللائحة فقط مناطق التدريب التي لدينا معلومات عن تواريخ إعلانها وتعديل حدودها. هناك العديد من مناطق التدريب الأخرى الأصغر نسبياً التي لا نملك هذه المعلومات عنها. كذلك من المحتمل أن تكون قد طرأت تعديلات إضافية على حدود المناطق المشار إليها هنا. لكننا لا نملك المعلومات عنها.

[71] نتحدث عن الجزء الشمالي الغربي لمنطقة التدريب 918، ورقمها الأصلي 924. إنها المنطقة التي وافقت الدولة بتموز 2012 وعلى أثر إلتماسات سكّانها، السماح لهم بالبقاء فيها، وتعهدت أن تُجرى فيها تدريبات "جافّة" فقط، أي بدون إطلاق نار. أنظروا ردّ الدولة على إلتماس محمد موسى شحادة أبو عرام وآخرين ضد وزير الأمن وآخرين، محكمة العدل العليا 13/413 و 13/1039 بتاريخ 29.7.2013، المادة 24: http://www.acri.org.il/he/wp-content/uploads/2013/07/hit413tguva.pdf

إتفاقيات السلام مع مصر وانسحاب إسرائيل من سيناء

سنة 1978، وُقّعت إتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر وعلى أثرها أنسحبت إسرائيل من شبه جزيرة سيناء، التي أحتلت قبل 11 عاماً من حينه. لغاية نيسان 1982 أخلت إسرائيل من سيناء جميع المستوطنات وكذلك المنشآت العسكرية، ونقلت قسماً من المنشآت إلى الضفة الغربية. في الأساس وبطبيعة الحال، تركّز التواجد العسكري الجديد في الشريط الشرقي الأقل سكّاناً من بقية المناطق. بتلك السنوات، أُنشأت القواعد الدائمة في "ميشور أدوميم"، غور أريحا، مشارف الجفتلك والمشارف الشرقية لبلدتي طمون وطوباس. على أثر ذلك، بدأ وللمرّة الأولى إجراء تدريبات بمقاييس أكبر في قسم من المواقع المعلن عنها سابقاً كمناطق تدريب.[72] يمكن القول أن الفترة الممتدة من أواخر سنوات ال70– ولغاية التوقيع على إتفاقية أوسلو ب سنة 1995، هي الفترة التي أُجري فيها العدد الأكبر من المناورات العسكرية ضمن مناطق التدريب داخل الضفة الغربية. نستطيع رؤية إنعكاس ذلك في التقرير المنشور بصحيفة "دڤار" يوم 18 كانون الأول 1979، تحت عنوان: "الجيش الإسرائيلي ضد إقامة البلدات في الغور".[73]

National Library of Israel

Davar - דבר, 18.12.1979, page 1

"الجيش الإسرائيلي ضد إقامة البلدات في الغور" ويطلب نقل بلدة قائمة هناك بسبب مناطق التدريب

צה"ל נגד הקמת
ישובים בבקעה

דורש להזיז ישוב קיים –
בגלל שטחי אימונים

מאת מוכה ציפוקי
כופרת "דבר"

צה"ל מתנגד להקמת שני ישובים בצפון בקעת הירדן בחבש השנים הבאות כפי שתוכנן על ידי ועדת השרים לעניני התיישבות זאת בטענה שהם יוקמו בשטחים המיועדים לאימונים.

כן דורש צה"ל להעביר ישוב בבקעה למקום אחד, בגלל אותה טענה. חטיבת ההתיישבות של ההסתדרות הציונית מתנגדת לדרישות אלה, וטוענת שעל צה"ל למצוא מקומות חילופיים לאימוניו. טענות צה"ל כלולות במכתב ששלח קציר בכיר במטכ"ל למנכ"ל מחלקת ההתיישבות של הסוכנות היהודית שמעון רביד.

מנהל חטיבת ההתיישבות בהסתדרות הציונית מתי דרובלס הכחיש אתמול את הידיעות האלה ב-

(המשך בעמוד 2, טור 1)

[72] أنظروا: عميرام أورن ورافي ريچف. "بلاد بالكاكي- الأرض والأمن في إسرائيل"، القدس 2008، ص 108.

[73] طوڤا تسيموكي. "الجيش الإسرائيلي ضد إقامة البلدات في الغور"، دڤار 18.12.1979، من موقع "صحافة يهودية تاريخية" : http://www.jpress.org.il

سنوات التسعين بعد إتفاقية أوسلو

أدّت إتفاقيتا أوسلو أ سنة 1993 وأوسلو ب سنة 1995 (التي نتج عنها إنسحاب الجيش الإسرائيلي من المنطقتين A و B، المعادلتين ل– 39% من مساحة الضفة الغربية) لإلغاء جزء من مناطق التدريب رسمياً وتعديل حدود جزء آخر. بغالبية الحالات تقلّصت مناطق التدريب، علماً أنها توسّعت ببعض الحالات القليلة. في تلك السنوات تمّ تشكيل خارطة المناطق المغلقة التي بقيت سارية المفعول لغاية آذار 1997، عشية الإعلان عن مناطق نفوذ المستوطنات. المنطق من وراء هذه العملية واضح وكان بغالبية الحالات مرتبطاً مباشرة بخريطة أراضي السلطة الفلسطينية التي أُتفق عليها عند التوقيع على إتفاقية أوسلو ب. منذ النصف الثاني لسنوات التسعين وحتى بداية الإنتفاضة الثانية (أيلول 2000)، أُلغيت أوامر إغلاق معظم الأراضي المغلقة التي بقيت ضمن المنطقتين A و B، بينما جرى إعادة رسم حدود مناطق تدريب أخرى، أحياناً كثيرة كي تحاذي تماماً مناطق السلطة الفلسطينية. **من خلال عملية حسابية مستندة لخرائط المناطق المغلقة الصادرة عن الإدارة المدنية، يتبيّن أنه قد تمّ إبطال إغلاق نحو 364 ألف دونم منذ بداية سنوات التسعين وحتى بداية العام 2015**.[74] إذ تمّ إلغاء نحو 244 ألف دونم منها (أي ما يقارب 67% من مجمل المساحة الملغية) لمحاذاتها أراضي السلطة الفلسطينية والأراضي المعرّفة "محميات طبيعية توافقية" في أعقاب معاهدة واي بتشرين الأول من العام 1998، في حين أن بقية المناطق التي تمّ إبطال إغلاقها هي جزء من المنطقة C.[75]

خارطة المناطق المغلقة التي تمّ إلغاؤها على خلفية المناطق التي بقيت مغلقة بعد تعديلها

[74]- تمّ الإلغاء الرسمي لخرائط المناطق المغلقة سنوات بعد الإلغاء الفعلي للإغلاق، نتيجة تحويل الأراضي إلى السلطة الفلسطينية.

[75]- تمتد المحميات التوافقية على نحو 166,500 دونم وتعادل ما هو تحت 3% قليلاً من مجمل مساحة الضفة الغربية. أنظروا: "مذكّرة نهر واي" بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية (تشرين الأول 1998)- www.knesset.gov.il/process/docs/wye.htm

جيش الدفاع الإسرائيلي
أمر بشأن تعليمات الأمن (يهودا والسامرة) رقم 378، سنة 1970
أمر إغلاق المنطقة رقم 1/99/س (تعديل حدود رقم 8)

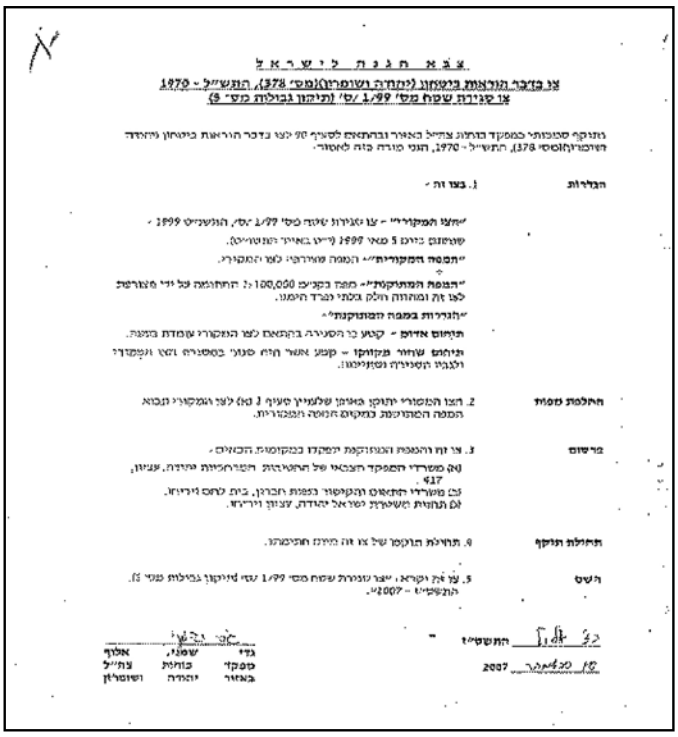

أمر إغلاق ينصّ على تعديل حدود منطقة التدريب "هبكعا"، أيلول 2007.

المناطق المغلقة الملغية بعد اتفاقيات أوسلو

اسم المنطقة (كما هي بيانات الإدارة المدنية)	التاريخ الرسمي للإلغاء	مساحة المنطقة بالدونمات
موقع الرماية لسلاح الجوّ بالمقيبلة [76]	5.1.2000	1,608
منطقة إطلاق النار مسلية (جنوب جنين)	28.9.1997	272
منطقة البؤرة الإستيطانية يتما[77]	5.1.2000	754
إغلاق منطقة لأغراض أمنية (بأراضي دورا القرع شمال بيت إيل)	5.1.2000	1,024
شرطة دير قديس	5.1.2000	173
مديرية التنسيق والربط "يوسيف" (شرق طوباس)	5.1.2000	4,888
منطقة التدريب 927 (جنوب جنين)	5.1.2000	15,976
منطقة التدريب شرطة الظاهرية	5.1.2000	203
منطقة التدريب 932 (جنوب غرب نابلس)	5.1.2000	17,198
منطقة التدريب 933 (مقسّمة لـ3 منفصلة شرق سلفيت)	5.1.2000	9,999
منطقة التدريب 911	18.1.2015	11,452

[76] الحديث عن منطقة جنوب المقيبلة (الموجودة داخل حدود إسرائيل) تقع في الضفة الغربية وعلى أراضي قرية بورقين شرق جنين.

[77] الحديث حقيقة عن منطقة المستوطنة رحليم التي أقيمت كبؤرة غير قانونية سنة 1991. وتقع جنوب نابلس ضمن مناطق C. رغم أنه لا يمكن ربط هذا الإلغاء للأمر مع الإستعدادات التي تلت إتفاقية أوسلو. إلاّ أن ذلك حصل أيضاً بالوقت ذاته. مع بداية العام 2013، تمّ تأهيل البؤرة لتصبح مستوطنة رسمية هي جزء من المجلس الإقليمي شومرون. بذلك عادت منطقة المستوطنة لتصبح مرّة أخرى وبشكل رسمي منطقة عسكرية مغلقة أمام الفلسطينيين فقط. أنظروا التالي: "إغلاق مناطق نفوذ المستوطنات".

المناطق المغلقة التي تمّ تعديل حدودها بعد اتفاقيات أوسلو

اسم المنطقة (كما هي بيانات الإدارة المدنية)	تاريخ تعديل الحدول	مساحة المنطقة بالدونمات قبل التعديل	مساحة المنطقة بالدونمات بعد التعديل	مساحة المنطقة بالدونمات بعد التعديل الثاني
منطقة التدريب 309أ	1.7.1999	8,863	8,263	
منطقة التدريب 900	28.12.1997	78,391	73,077	
منطقة التدريب 901	28.12.1997	54,153	49,229	
منطقة التدريب 902	28.12.1997	12,512	10,654	
منطقة التدريب 903	28.12.1997	87,664	80,309	
منطقة التدريب 904	28.12.1997	63,215	60,781	
منطقة التدريب 904أ	28.12.1997	50,003	42,497	
منطقة التدريب 906	28.12.1997	85,615	88,256	
منطقة التدريب 911 (مقسّمة لقسمين)[78]	28.12.1997	11,732	11,452	
منطقة التدريب 918	28.12.1997	36,399	32,713	
منطقة التدريب 927 التوسعة أ (مقسّمة لقسمين)	5.1.2000	6,720	2,064	
منطقة التدريب 929	28.12.1997	62,963	58,711	
منطقة التدريب 934	5.5.1999	15,257	14,745	
منطقة التدريب 935	21.7.1999	14,447	8,954	
منطقة التدريب "هبكعا"	28.12.1997	605,152	423,972	[79]409,294
المنطقة 151	20.3.2002	238,353	172,062	
منطقة التدريب	19.2.2012	32,674	30,567	

[78]- تمّ إلغاء منطقة التدريب هذه يوم 18 كانون الثاني 2015.
[79]- تمّ تعديل الأمر للمرّة الثانية يوم 10 أيلول 2007 (أنظروا الصفحة التالية).

منطقة التدريب 934

تمتد منطقة التدريب 934 على أراضي 4 قرى غرب رام الله. ليس بمقدورنا تحديد تاريخ مرسوم إغلاق هذه المنطقة (س/13/99) للمرّة الأولى، لكن من المعروف أنها أُغلقت في آخر مرّة بتاريخ 5 أيار 1999، وقد يكون قبل ذلك. بلغت مساحة المنطقة المغلقة 15،260 دونم، نحو 212 منها متلاصق مع أراضي موجودة بالمنطقة B. بتاريخ 5 كانون الثاني سنة 2000، عُدّلت مساحة هذا المرسوم بإخراج الأراضي الملاصقة للمنطقة B إضافة لأراض أخرى بالمنطقة C، منه. بعد تعديله، بلغت المساحة التي يطالها 14،755 دونم. وفق المعلومات التي لدينا، لم تجرِ أبداً تدريبات عسكرية في المكان، وبشكل فعلي لا يوجد تقييد على دخول هذه المنطقة، علماً أن الجزء الأكبر منها مزروع بآلاف أشجار الزيتون. في العامين 2008–2009، شُقّ وعُبّد بمركزها الشارع المسمى "نسيج الحياة" الذي يربط بين عدد من القرى غرب رام الله والتي أُغلقت الطرق المؤدية منها وإليها عقب إغلاق الشارع 443 أمام الفلسطينيين ببداية الإنتفاضة الثانية. يظهر من فحص أجريناه مع عدد من الفلسطينيين سكّان القرى التي يطال أمر الإغلاق أراضيهم، أن سكّان المنطقة لا يعرفون أن المكان عبارة عن منطقة تدريبات وأنهم لم يشهدوا بتاتاً أي نشاط تدريبي عسكري فيه. كما تجدر الإشارة إلى أن منطقة التدريب هذه لا تظهر أبداً بطبقة مناطق التدريب في المنظومة الوطنية للمعلومات الجغرافية (http://beta.govmap.gov.il).

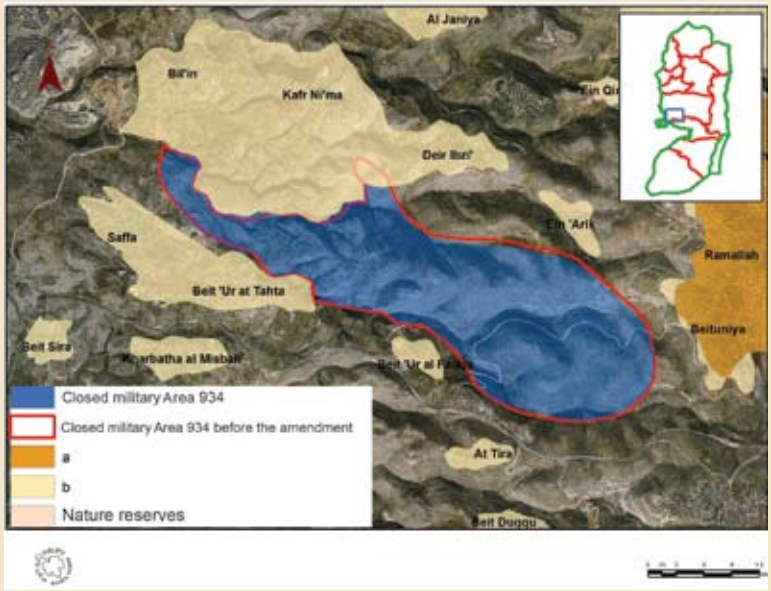

حدود منطقة التدريبات 934 غرب رام الله

إغلاق مناطق نفوذ المستوطنات، آذار 1997

مناطق نفوذ كافة المستوطنات الرسمية بالضفة الغربية محدّدة في الخرائط الموقّعة من قبل القائد العسكري للضفة الغربية.[80] الحديث هنا عن مساحات واسعة جداً، تبلغ نحو 541،500 دونم وتعادل قرابة 9.7% من مساحة الضفة وقرابة 16% من المنطقة C. [81] بتاريخ 28 آذار 1997، وقّع القائد العسكري للضفة الغربية على أمر يقضي بإغلاق كافة أراضي البلدات الإسرائيلية بالضفة الغربية أمام الفلسطينيين.[82] يشمل هذا الأمر كلّ المساحات الرسمية التابعة للمستوطنات وأيضاً مساحات غير مشمولة فعلياً ضمن مناطقها، وكما هو مذكور يسري فقط على الفلسطينيين سكّان الضفة الغربية ولا يسري على "الإسرائيليين"، بمن فيهم كل من تحق له الهجرة إلى إسرائيل بموجب "قانون العودة" بالإضافة لكلّ من لديه تصريح دخول ساري المفعول لإسرائيل. نظراً لكبر مساحة هذه الأراضي ولأنه في أغلب الأحيان لا تتطابق مناطق النفوذ الرسمية للمستوطنات مع مساحاتها الفعلية، مفهوم طبعاً أن لا مجال لتطبيق أمر الإغلاق هذا في جميع الأماكن.

---

[80] لاستعراض شامل حول موضوع مناطق نفوذ المستوطنات، أنظروا التقرير الخاص من إعداد طاقم متابعة المستوطنات لدى "السلام الآن": حجيت عوفران ودرور إتكس، "واقتحمتَ" - بناء وتطوير المستوطنات خارج مناطق النفوذ الرسمية، تموز 2007, http://www.peacenow.org.il/sites/default/files/_שיפוט.pdf

[81] تتغيّر مساحة مناطق نفوذ المستوطنات من حين لآخر، وفق تعديلات يُجريها القائد العسكري على الخرائط. تستند هذه المعطيات إلى الخرائط المعدّلة بتشرين الثاني 2014، والتي سُلّمت من الإدارة المدنية لمنظمة "حُماة القانون" في كانون الثاني 2015، بموجب قانون حرية المعلومات.

[82] "إعلان إغلاق منطقة (بلدات إسرائيلية) (يهودا والسامرة) 1997". لا نعرف ما الذي أدّى إلى التوقيع على المرسوم في هذا التوقيت بالذات. بتاريخ 6 حزيران 2002، أعاد الجنرال يتسحاك إيتان، قائد المنطقة الوسطى في حينه، التوقيع على أمر إغلاق مناطق البلدات الإسرائيلية بالضفة الغربية ("إعلان إغلاق منطقة [بلدات إسرائيلية] [يهودا والسامرة] - 2002"). لا نعرف ما هو هدف إصدار المرسوم الثاني، علماً بأنه من غير المعروف إذا ما كان مرسوم الإغلاق الأول من العام 1997، قد أُلغي أصلاً.

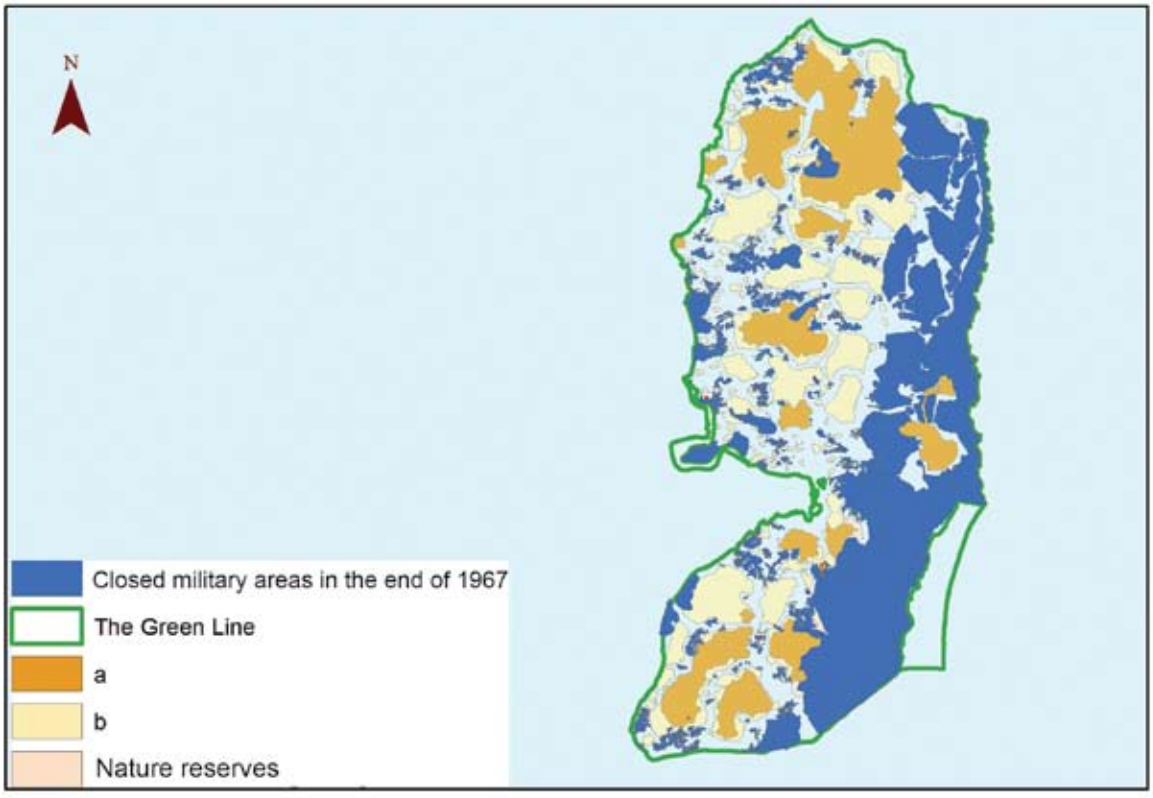

خارطة المناطق المغلقة بعد إغلاق مناطق نفوذ المستوطنات سنة 1997

צבא הגנה לישראל

צו בדבר הוראות ביטחון (יהודה והשומרון) (מס' 378), התש"ל - 1970

הכרזה בדבר סגירת שטח (ישובים ישראלים)

בתוקף סמכותי כמפקד צבאי באזור ועל פי סעיף 90 לצו בדבר הוראות בטחון (יהודה והשומרון) (מס' 378), התש"ל - 1970, ויתר סמכויותי על פי כל דין ותחיקת בטחון, ובהיותי סבור כי הדבר נחוץ מטעמי בטחון ולנוכח הנסיבות המיוחדות השוררות כיום והצורך בנקיטת צעדי חירום מיוחדים ומידיים , הנני מכריז בזאת לאמור:

הגדרות .1 בהכרזה זו :

"תחום הישובים" : תחומי המועצות המקומיות המנויות בתוספת לצו בדבר ניהול מועצות מקומיות (יהודה והשומרון) (מס' 892) , התשמ"א - 1981, תחומי הישובים המנויים בתוספת לצו בדבר ניהול מועצות אזוריות (יהודה והשומרון) (מס' 783), התשל"ט - 1979, וכן אזורי התעשיה שבניהול ישראלים.

"ישראלי" - תושב ישראל, מי שמקום מגוריו באזור והוא אזרח ישראלי או שהוא זכאי לעלות לישראל לפי חוק השבות, התש"י - 1950, כפי תוקפו בישראל, וכן מי שאינו תושב האזור, ובידו אשרת כניסה בתוקף לישראל.

סגירת הישובים .2 (א) הנני מכריז בזאת כי תחום הישובים הינו שטח צבאי סגור.

(ב) לא יכנס אדם לשטח הצבאי הסגור ולא ישהה בו אלא בהיתר מאת מפקד צבאי או מי מטעמו ובהתאם לתנאי היתר כאמור.

(ג) מי שנמצא בשטח הצבאי הסגור בלא היתר כדין, חייב לצאת ממנו לאלתר.

תיתר כללי .3 הוראות הכרזה זו אינן חלות על ישראלים.

תחילת תיקף .4 (א) תחילת תוקפה של הכרזה זו מיום חתימתה.

(ב) הכרזה זו תעמוד בתוקפה עד למתן הוראה אחרת על ידי.

השם .5 הכרזה זו תיקרא :" הכרזה בדבר סגירת שטח (ישובים ישראליים) (יהודה והשומרון), התשנ"ד - 1997 " .

יז אדר ב התשנ"ד
28 מרץ 1997

גבי אופיר , אלוף
המפקד הצבאי
לאזור יהודה והשומרון

جيش الدفاع الإسرائيلي

أمر بشأن تعليمات الأمن (يهودا والسامرة) رقم 378. سنة 1970
الإعلان عن إغلاق منطقة (بلدات إسرائيلية)

مع ذلك، لإغلاق مناطق نفوذ المستوطنات تأثير بالغ على حرية تنقل الفلسطينيين الذين يملكون أراض أصبحت سجينة بصورة جيوب داخل حدود المستوطنات، أو أراض يستلزم الوصول إليها عبور طرق سيطَرت عليها المستوطنات. الدخول إلى المنطقة المغلقة أو المرور منها، يستوجبان تصريحاً خاصاً من القائد العسكري مع التنسيق المسبق أيضاً. على أثر ذلك وفي معظم الحالات، لا يتمكّن أصحاب الأراضي من الوصول إليها تقريباً، بل تُغلق أحياناً بالتمام، وفي حالات كثيرة سرعان ما يقوم المستوطنون بالإستيلاء عليها.[83]

الإنتفاضة الثانية

أدّى إندلاع الإنتفاضة الثانية في أيلول 2000 لتغيير حاد على الواقع الأمني الذي كان سائداً بالضفة الغربية سنوات التسعين، إذ حوّلت هذه الإنتفاضة كافة الجنود المتدربين بالضفة الغربية لأهداف بالنسبة للمسلحين الفلسطينيين.[84] على ما يبدو، كان هذا التغيير هو السبب الحاسم وراء قرار الجيش الإسرائيلي إعادة معظم منظومة إرشاد القوات البرية إلى داخل حدود إسرائيل، من الجهة الغربية للخط الأخضر.[85] وفي أعقاب ذلك، هُجر عدد من القواعد العسكرية بمختلف أنحاء الضفة، وطرأ إنخفاض ملموس على استخدام الجيش لمناطق التدريب. منذ ذلك الحين، لم يقم الجيش الإسرائيلي بإجراء التدريبات النظامية بمعظم هذه المناطق، حتى أصبحت قليلة جداً. في القسم الرابع أدناه، سنعطي صورة شاملة عن أشكال الإستخدامات التي يقوم بها حالياً الجيش الإسرائيلي لمناطق التدريب هذه.

قاعدة عسكرية، أُفرغت سنة 1999 شرق بيت لحم

"معسكر چدي" المهجور في غور الأردن (جفتلك). نجد اليوم بجزء بسيط من مباني المعسكر المهجور، البرنامج التحضيري العسكري "هرري تسيون"

[83] صادقت محكمة العدل العليا على هذه السياسة. أنظروا مثلاً القرار الصادر في هاذين الإلتماسين09/10462 و 09/8171، من 20 تشرين الأول 2011 : http://elyon2.court.gov.il/files/09/620/104/M26/09104620.M26.pdf

[84] مثلاً، بتاريخ 19 آذار 2002 قُتل ضابط وجُرح ثلاثة جنود في حمام المليح شمال غور الأردن.

[85] الشعبة الوحيدة التي تقع قاعدة تدريباتها داخل الضفة الغربية هي شعبة "كفير" التي تتركّز كلّ أنشطتها هناك. القاعدة موجودة في "بلاس" شمال غور الأردن، بجوار منطقة التدريب رقم 901.

إغلاق مناطق التماس

بتاريخ 14 نيسان 2002، قرّرت اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي المصادقة على خطة "منطقة التماس"، التي تبعها إقرار بناء "جدار الفصل".[86] وقد عُرضت على أنها خطة طوارئ وطنية لمنع العمليات التفجيرية، بالأساس داخل إسرائيل. من بين ما ورد على الموقع الذي أنشأته وزارة الأمن لتفسير القرار، ما يلي :

أليس الجدار تعريفاً لحدود سياسية؟
كلاّ بتاتاً. إذ تمّ تحديد مساره وفق اعتبارات أمنية إستراتيجية. في المستقبل وعندما تُحدد الترتيبات الدائمة مع السلطة الفلسطينية، سيتمّ رسم الحدود وعندها إذا ما اقتضى الأمر، نقوم بتغيير مسار الجدار. لقد أجرينا سابقاً مثل هذه التغييرات في إطار إطلاق معاهدة السلام مع الأردن.[87]

بشهر حزيران 2002، تمّت المصادقة على المرحلة الأولى من مسار جدار الفصل وفي كانون الأول 2002، صودق على المرحلة الثانية، لتشملا معاً المسار الممتد من حدود الضفة الغربية مع مرج بيسان وحتى مستوطنة ألكنا شرق روش هعاين وكفر قاسم، إضافة للمسار الذي يلفّ القدس. ما صودق عليه من مسار الجدار، تمّ تغييره مراراً على مرّ السنين، ومن الجائز جداً أن يُغيّر أكثر من مرّة مستقبلاً، حيث أن أجزاءً كبيرة منه لم تُبنَ بعد نهائياً، أو أنه شُرِع ببنائها ثمّ توقف العمل.[88] بحسب المسار المصادَق عليه اليوم، يجب إبقاء مساحة مقدارها حوالي 520 ألف دونم من الجهة الغربية له (وشرق الخط الأخضر)، تعادل ما يزيد قليلاً عن 9.2% من المساحة الكلية للضفة.[89] وقد أعلن القائد العسكري للضفة الغربية عن 137،219 دونم منها "منطقة عسكرية مغلقة عند خط التماس" يمكن دخولها فقط بتصريح خاص.[90] تقع الأراضي المشمولة ضمن هذا الإعلان بكلّ من المنطقتين التاليتين:

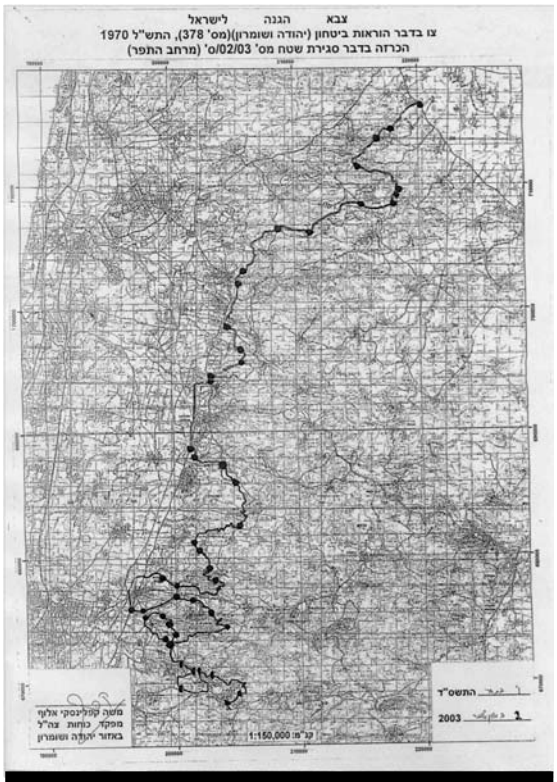

جيش الدفاع الإسرائيلي
أمر بشأن تعليمات الأمن (يهودا والسامرة) رقم 378، سنة 1970
الإعلان عن إغلاق المنطقة رقم 03/02/س (منطقة التماس)

1. المكان المتبقي غرب المسار المبني والممتد من شمال شارع 5 جنوب الضفة الغربية حتى حاجز سالم بالشمال الغربي للضفة.
2. ما يحيط الأراضي التي ضُمّت للقدس بعد 1967، في الأساس من الشمال الشرقي للأراضي المضمومة بإتجاه شارع 433.

وفق بيانات OCHA، عاش في هاتين المنطقتين بتموز 2014 نحو 11 ألف فلسطينياً، 5،500 منهم هم سكّان قرية برطعة.[91]

تجدر الإشارة هنا إلى أن المصطلح "منطقة التماس" فيه إلتباس لكون الإعلان عن منطقة التماس لم يشمل كافة أراضي الضفة الغربية الواقعة غرب المسار المبني من الجدار (أو من جانبه "الإسرائيلي"). في الحقيقة، يقع ما يزيد عن 170،100 دونم من أراضي الضفة الغربية (بدون القدس الشرقية) غرب المسار المبني من الجدار. إضافة لها، هناك 65،617 دونم أخرى المشمولة ضمن الأراضي التي ضُمّت للقدس (القدس الشرقية)، تقع أيضاً غربيّ الجدار.[92] كما يجب الإنتباه هنا إلى أن نحو 32،500 دونم (24% تقريباً) من الأراضي المشمولة في إعلان منطقة التماس، هي مناطق نفوذ المستوطنات ومعرّفة على أنها مناطق مغلقة بموجب مرسوم إغلاق أراضي البلدات الإسرائيلية من العامين 1997 و 2002.

---

[86] أنظروا رأي الخبراء الإستشاري من المحكمة الدولية في ها بتاريخ 9 تموز 2004، والذي أقرّ أن بناء جدار الفصل داخل أراضي الضفة الغربية غير قانوني: http://www.icj-cij.org/docket/index.php?/docket/index.php?pr=71&p1=3&p2=4&ca=&case=131&code=mwp&p3=4

[87] أنظروا : http://www.securityfence.mod.gov.il/Pages/Heb/shelot.htm

[88] هي الأجزاء من مسار الجدار الأكثر إختراقاً لأراضي الضفة الغربية. بحسب المعطيات المقدمة لنا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA)، أستُكمل بتاريخ 24 تشرين الثاني 2014 بناء 448 كم من مسار الجدار، بينما بدأ العمل في 63 كم أخرى، علماً أنه بغالبية هذه المواقع تمّ تجميد العمل لأسباب متعددة. بالمجمل، نتحدث هنا عن نحو 72% من المسار المصادق عليه للجدار والتي تبلغ نحو 713 كم.

[89] هذا الحساب، يشمل أيضاً الأجزاء المتبقية غرب الجدار في القدس الشرقية وكذلك شريط أراضي المشاع في اللطرون الذي يبلغ 46،336 دونم.

[90] "الإعلان رقم 03/02 عن إغلاق منطقة (منطقة التماس)". بحسب الناطق بإسم "هيئة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق"، تبلغ اليوم مساحة منطقة التماس نحو 127،347 دونم. مصدر فرق الأرقام هو التعديلات التي أجريت على مسار الجدار من العام 2003. البيانات الواردة بتقريرنا هذا محسوبة وفق هذا المعطى.

[91] أنظروا: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_10_years_barrier_report_english.pdf

[92] لم نحسب هنا أراضي المشاع في منطقة اللطرون والتي هي أيضاً غير متاحة لدخول الفلسطينيين. تبلغ مساحة هذه الأراضي نحو 45 ألف دونم.

إغلاق الأراضي المحيطة بالمستوطنات وإعلانها "مناطق أمنية خاصة" (شبام)

بالإضافة لإغلاق مناطق نفوذ المستوطنات أمام الفلسطينيين، تترامى من حول جزء كبير من المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية مساحات شاسعة تمّ تعريفها "مناطق أمنية خاصة" (شبام)، يُقيّد وصول الفلسطينيين إليها أو يُمنع بتاتاً على الصعيد الفعلي. وقد نمت كثيراً هذه "المناطق الأمنية الخاصة" منذ إندلاع الإنتفاضة الثانية التي شهدت عدداً من الإعتداءات وقتل مواطنين إسرائيليين داخل المستوطنات. بدأ إغلاق الأراضي المحيطة بالمستوطنات منذ أواخر سنوات السبعين، عند إغلاق منطقة تقع غربي مستوطنة بيت إيل واستمر، كما قيل سابقاً، خلال السنوات التي تلت إندلاع الإنتفاضة الثانية. بالمجمل، أغلق رسمياً حتى الآن نحو 6،140 دونم تحيط ب– 18 مستوطنة، علماً أن إثنتين منها (كديم وحومش) قد أُخليتا أثناء "الإنفصال" بشهر آب 2005.[93] معظم هذه المناطق هي أراض تحيط بالمستوطنات، وببعض الحالات (كما بألون موريه) تمتد من حدود المستوطنة حتى النقطة التي تبعد عنها أكثر من كيلومتر. إن وصول الفلسطينيين لأراضيهم الحبيسة داخل هذه "الشبامات" متاح بعد الحصول على تصريح من الجيش الإسرائيلي وبالتنسيق معه، إلاّ أن تجربة السنوات الأخيرة تدلّ على أنه بغالبية الحالات، يتمّ تقييد وصولهم إليها كثيراً وأحياناً يُمنعوا من ذلك بتاتاً.

هنا، لا بدّ من الإشارة إلى أنه بالإضافة للمناطق المعلنة "أمنية خاصة" خلال الإنتفاضة الثانية، أُغلقت بالسنوات الأخيرة أراض أخرى حول عدد من المستوطنات "لأسباب أمنية" أمام أصحابها الفلسطينيين، رغم أنها لم تُعلن "شبام" وهي غير مسيّجة. تبلغ المساحة الكلّية لهذه الأراضي بعض المئات من الدونمات ويُشترط دخول أصحابها إليها بالتنسيق مع الجيش الإسرائيلي.

إستيلاء المستوطنين على الأراضي داخل المناطق الأمنية الخاصة (شبام)

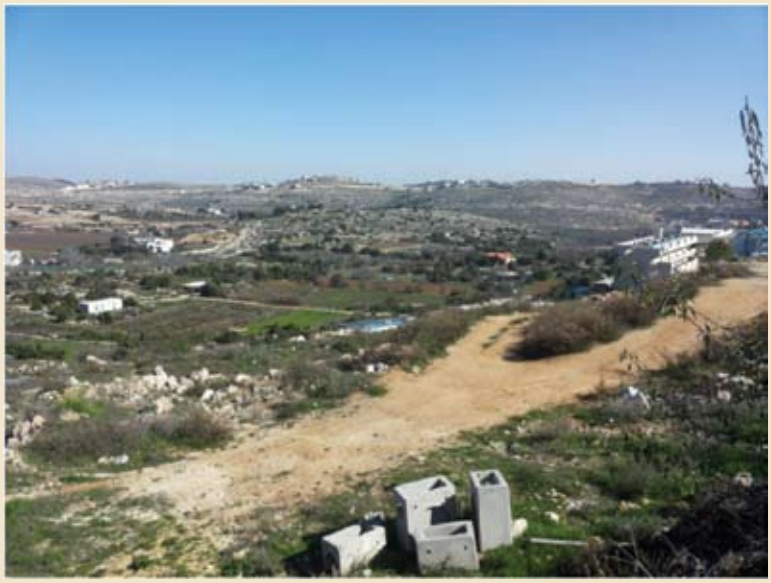

أراضي زراعية استولى عليها المستوطنون في المناطق الأمنية الخاصة الشمالية لكريات أربع (شمال "چڤعات هحرسينا")

وفق القوانين والأنظمة العسكرية، يُطلب من المستوطنين الذين يدخلون هذه الأراضي عدم إلحاق أي ضرر بالممتلكات الخاصة المتبقية ضمن السياج. مع ذلك وبعدد من الحالات المعروفة، قام المستوطنون بالإستيلاء على أراض خاصة داخل "شبام"، عن طريق تحويلها مثلاً لمناطق زراعية. جرى توثيق مثل هذه الحالات حول المستوطنات التالية: كريات أربع، تكوع، پنيه حيڤر (جنوب شرق الخليل)، نغوهوت (غرب الخليل)، عطيرت (غرب رام الله) وإيتمار (شرق نابلس). على الرغم من أنها ليست بالأراضي الكبيرة مقارنة مع مجمل الأراضي الزراعية التي يفلحها مستوطنو الضفة الغربية، إلاّ أننا أمام ظاهرة خطيرة بشكل خاصّ. إذ من المفروض أنها أراض يتوجب على السلطات حمايتها، خاصة لمكانتها كمناطق مغلقة يمكن الوصول إليها فقط بتصريح من الجيش الإسرائيلي. بالإضافة لهذه الإستيلاءات الزراعية، هناك أنواع أخرى من الإستيلاء على الأراضي داخل "المناطق الأمنية الخاصة" المعلنة من حول المستوطنات، تتمّ بوسائل مختلفة، كشق الطرقات وتشييد المباني. تبيّن التجربة أنه حتى بحالات بدأت كعملية إغلاق أراض تحت الحجة الأمنية، سرعان ما تتحوّل هذه الإغلاقات مع الزمن لوسيلة تُوسّع من خلالها المنطقة الممنوحة فعلياً للمستوطنين.

---

[93] أنظرو بهذا الخصوص تقرير بتسيلم: أوفير فويرشتاين. "أرض منهوبة: منع اقتراب الفلسطينيين من الأراضي حول المستوطنات". أيلول 2008. http://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200809_access_denied. يتحدث هذا التقرير فقط عن 12 مستوطنة. لكن الرقم غير دقيق لأنه لا يأخذ بالحسبان قسماً من أوامر إغلاق مناطق حول بعض المستوطنات. كما تشمل مجموعة الأوامر هذه أمري إغلاق لشارعين مجاورين لمستوطنة "حيّ أبونا إبراهيم" في قلب الخليل. كذلك، بُنيت حول المستوطنتين نغوهوت وإيتمار منظومة سياجات تنبيه كهربائية، رغم عدم الإعلان رسمياً عن هذه الأماكن كمناطق أمنية خاصة.

تعديل خرائط مناطق التدريب ببداية 2015

بتاريخ 18 كانون الثاني 2015، وقّع اللواء نيتسان ألون، قائد المنطقة الوسطى على مرسومين، غيّرا للمرّة الأولى وبعد سنين طويلة، إنتشار مناطق التدريب داخل الضفة الغربية. المرسوم الأول، ألغى كلّية منطقة التدريب 911 شمال أريحا. وهي مساحة تصل لنحو 11،500 دونم، جزء كبير منها محاذي للمنطقة A. إن إلغاء منطقة التدريب هذه هو جزء من مخطط إسرائيل لنقل البدو القاطنين في المناطق الواقعة بين القدس وأريحا، إلى منطقة النويعمة شمال أريحا (أنظروا أدناه في القسم السادس).[94]

أما المرسوم الثاني فيتعلق بتقليص منطقة التدريب 912 (الجزء الشمالي من منطقة التدريب "هبكعا") في قسمها المحاذي لمستوطنة معليه أدوميم شرقاً. إنها منطقة صغيرة بعض الشيء (بتقديرنا، لا تزيد عن 200 دونم علماً أننا نجهل مساحتها الدقيقة)، مخصّصة لتوسيع مستوطنة معليه أدوميم من جهة الشرق.[95]

بالخلاصة، بدأ إغلاق مناطق شاسعة في الضفة الغربية أسابيع قليلة بعد إحتلالها بحزيران 1967، وذلك مع إغلاق حدودها من جهتي الشرق والغرب (في منطقة اللطرون). خلال السنوات التي تلت وحتى بداية السبعينات، أعلنت إسرائيل عن مساحات كبيرة جداً على طول القطاع الشرقي للضفة الغربية، كمناطق تدريب بالتزامن مع إقامة البنى التحتية للمستوطنات على امتداد غور الأردن. استمر الإعلان عن مناطق تدريب في قلب الضفة ومنه نحو أجزائها الغربية بالنصف الأول من سنوات السبعين، ليتمّ حتى منتصف السبعينات الإعلان عن أكثر من 1.5 مليون دونم كمناطق مغلقة.

منذ العام 1999 وحتى بداية 2015، أُجريت تعديلات على خرائط مناطق التدريب. غالبية هذه التعديلات كانت نتيجة لإتفاقيات أوسلو وتسليم أجزاء من الضفة للسلطة الفلسطينية. على أثر التعديلات، صغرت مناطق التدريب بنحو 364 ألف دونم لتبلغ مساحتها الإجمالية أقل بجزء بسيط عن المليون دونم. في العام 1997، أُغلقت رسمياً كافة مناطق نفوذ المستوطنات أمام الفلسطينيين، مما رفع بشكل كبير جداً المساحة الإجمالية للأراضي المغلقة بالضفة الغربية. سنة 2003، حصل إرتفاع كبير آخر عند الإعلان عن أراض مساحتها نحو 137 ألف دونم غربيّ أجزاء من جدار الفصل ("منطقة التماس")، منطقة عسكرية مغلقة. رغم هذا وقبل سنة من ذلك، صغرت المساحة الرسمية للمنطقة المغلقة نتيجة المرسوم 151 على طول الحدود مع الأردن، بنحو 66،000 دونم. خلال العام 2005، تمّ الإعلان عن آلاف الدونمات الأخرى حول المستوطنات كمناطق مغلقة، في إطار ما يسمّيه الجيش الإسرائيلي "مناطق أمنية خاصة" (شبام). هذه الإعلانات، سوية مع عدد من التعديلات الأخرى التي أُجريت في العقد الأخير على خرائط مناطق التدريب، هي التي شكّلت خارطة المناطق المغلقة كما نراها اليوم.

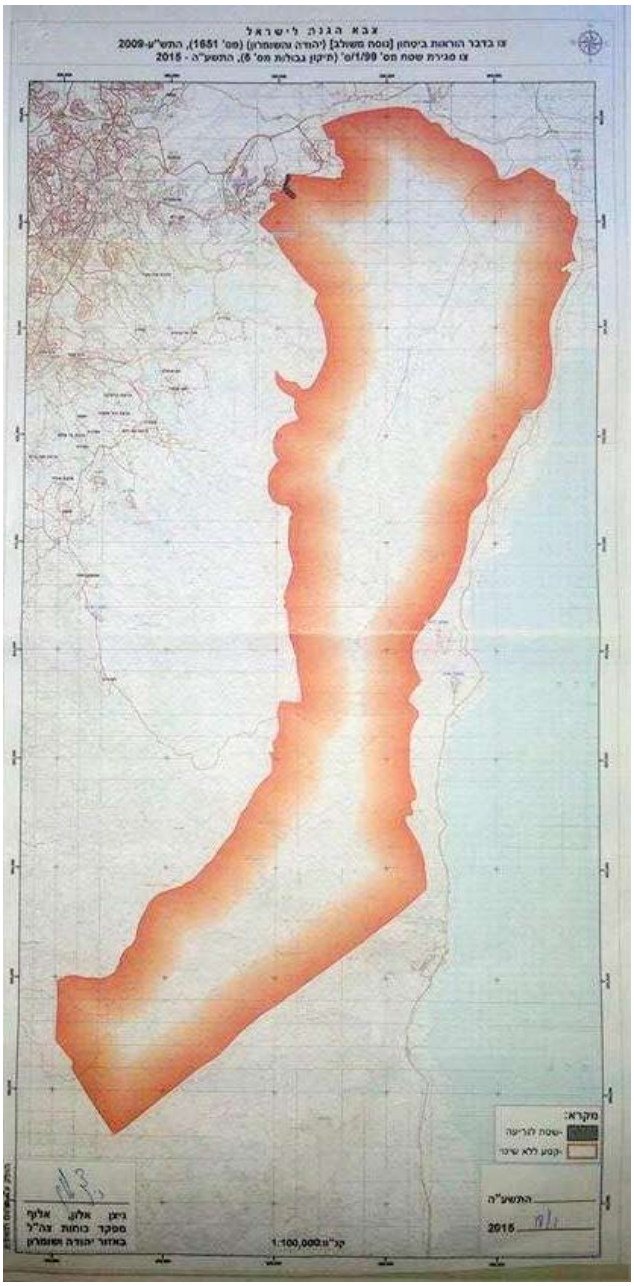

خارطة تشير إلى الأراضي المقتطعة من منطقة التدريبات 912 بتاريخ 18 كانون الثاني 2015

---

[94] بتاريخ 18 كانون الأول 2015 أُلغي أمر إغلاق منطقة التدريب 911. يسري هذا الأمر أيضاً على 5,740 دونم من أراضي A الواقعة شمال أريحا. أنظروا: عميرة هس. "تمّ إلغاء منطقة إطلاق نار تقع شمال أريحا كجزء من التحضيرات لإقامة البلدة البدوية"، هآريتس، 23.2.2015، http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2572242

[95] حاييم ليفنسون. "اللواء قائد المنطقة الوسطى، ألغى منطقة إطلاق نار ليتيح توسيع معليه أدوميم"، هآريتس 8.3.2015 : http://www.haaretz.co.il/news/politics/. premium-1.2583281

القسم الرابع: المناطق المغلقة بالضفة الغربية – صورة الوضع الراهن

كما ذُكر سابقاً، تمتد المناطق المغلقة بالضفة الغربية على مساحة واسعة جداً. وكان الهدف الرسمي من إغلاق نحو نصف هذه المساحة هو التدريبات العسكرية، بينما كان هناك هدفان إضافيان لإغلاق أراضٍ شاسعة أخرى هما إغلاق مناطق نفوذ المستوطنات وإغلاق حدود الضفة الغربية مع الأردن شرقاً مع إغلاق بعض المناطق الحدودية بين الضفة وإسرائيل غرباً. أمّا بقية المناطق فأُغلقت لأسباب أخرى مختلفة، لم يُشَر لقسم منها ما جعلنا لا نعلمها.[96]

سنتطرق بالصفحات القادمة إلى التوزّع الحالي للمناطق المغلقة وأيضاً إلى الأهداف المعلنة التي بسببها تمّ إغلاق هذه الأراضي إضافة لكيفية إستخدامها.

الهدف المعلن للإغلاق	مساحة الأرض (بالدونمات)	النسبة المئوية من المنطقة C	النسبة المئوية من مجمل مساحة الضفة الغربية	عدد الأوامر
مناطق تدريب	982،375	29	17.5	27
إغلاق مناطق نفوذ المستوطنات	541،516	15.9	9.7	1
إغلاق الحدود (المنطقة 151 على طول الأردن، جَبَل اللطرون ومنطقة التماس غرب جدار الفصل)	314،886	9.26	5.6	3
لم يُشَر لسبب الإغلاق	7،100	0.227	0.126	5
إغلاق الأراضي حول المستوطنات	6،138	0.18	0.109	23
أغراض عسكرية مختلفة	926	0.024	0.016	1
المجموع شامل التداخل بين المناطق	1،852،941			60
المجموع بعد إنقاص التداخلات	**1،764،782**	**51.9**	**31.5**	

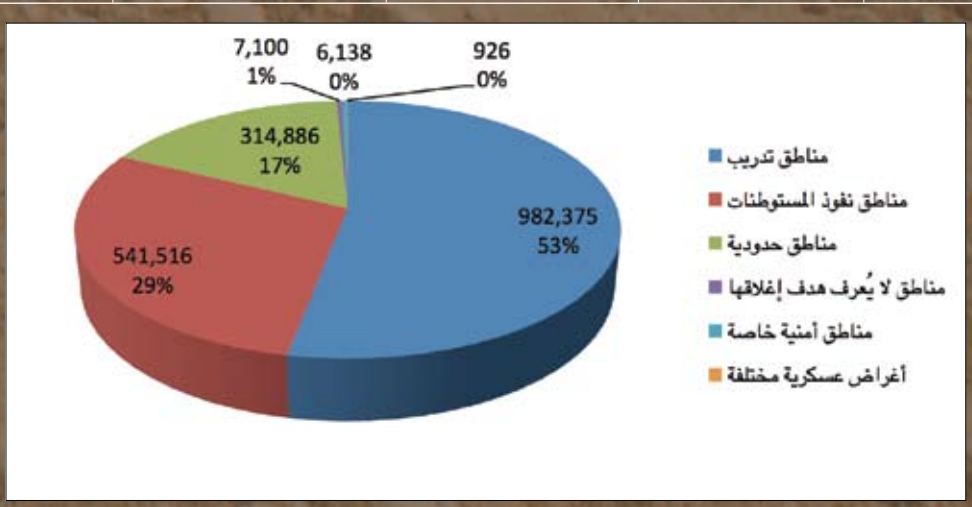

المناطق المغلقة وفق الهدف من إغلاقها

[96] بالأساس هي أوامر إغلاق قديمة جداً لم يظهر سبب إغلاقها ببيانات الإدارة المدنية التي بحوزتنا. كما أن موقع هذه الأراضي لا يدلّ على سبب إغلاقها.
[97] مساحة الأرض الواقعة غرب جدار الفصل أكبر بكثير مما هو مسجّل في النشرات الرسمية لدى الجيش الإسرائيلي، على أنها "منطقة التماس".

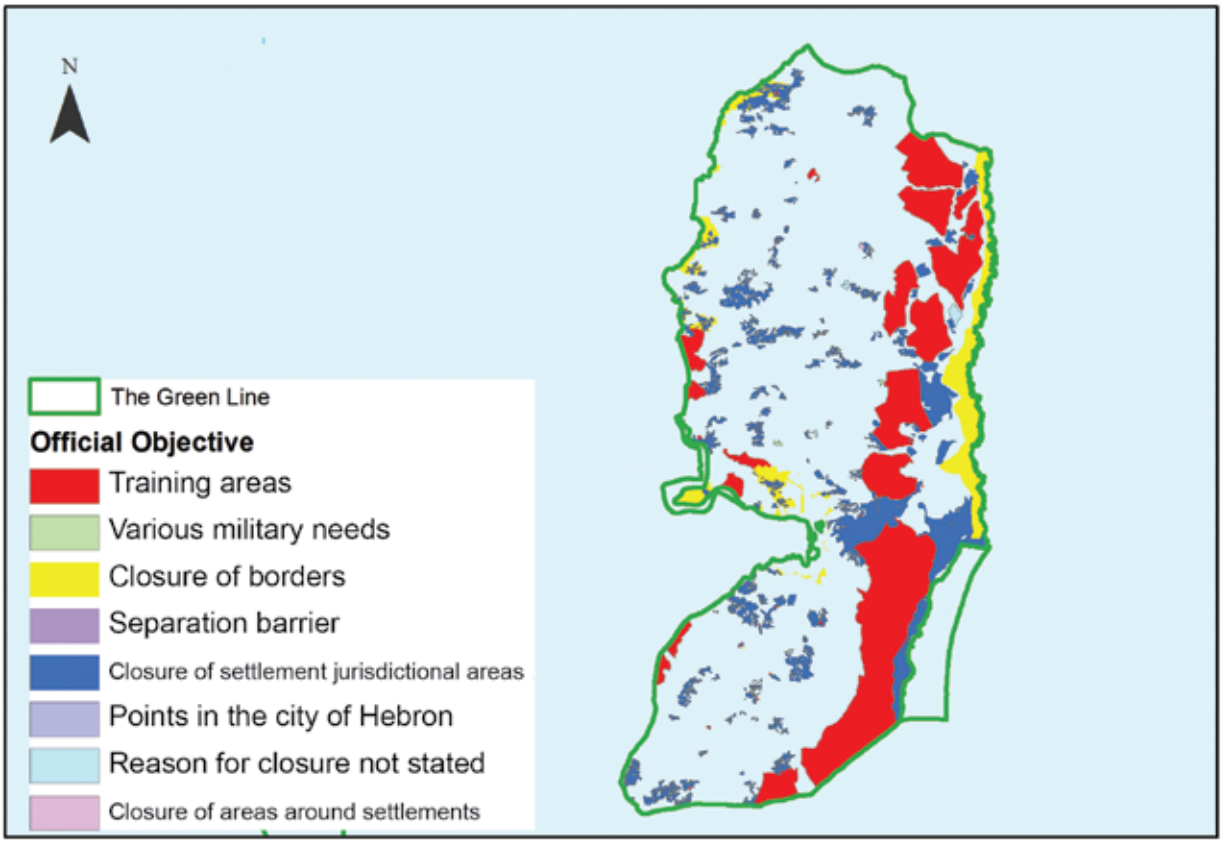

المناطق المغلقة بالضفة الغربية وفق الهدف من إغلاقها

مناطق مغلقة لا تُعرف أهداف إغلاقها [98]

في العامين 1994–1993، صدر عدد من أوامر الإغلاق لأسباب غير واضحة، ووفق معلوماتنا ثلاثة منها ما زالت سارية المفعول، علماً أنها غير مطبقة بتاتاً أو لا تطبّق بشكل كامل. منطقتان من الثلاث التي تسري عليها هذه الأوامر تقعان بالقرب من مستوطنتي بيت إيل وإيتمار، لكن ليس على مسافة تسمح بتعريفهما مناطق أمنية خاصة تتبع هاتين المستوطنتين. عند مقارنة هذه الأوامر مع أوامر إستيلاء سرت على المنطقتين من قبل، يتبيّن أن الأوامر الجديدة، "غير المفسّرة"، قد خُطّطت لتتناسب تماماً مع أوامر الإستيلاء التي سبقتها، وذلك بغية إنشاء سلسلة أراضي يُمنع على الفلسطينيين دخولها. إذاً وكما يبدو، إنّ هدف الإغلاق هو تقييد وصول الفلسطينيين إلى الأراضي ما بين هاتين المستوطنتين والقرى المجاورة لهما – قرية بيتين المجاورة لبيت إيل، وقريتي عورتا وروجيب المجاورتين لإيتمار. يمكن الإفتراض أن سبب صدور هاذين الأمرين في النصف الأول من العام 1994 متعلق بالإستعدادات الجديدة لدى الجيش الإسرائيلي على أثر إتفاقية أوسلو.

[98] بالإضافة لهذه الأوامر الثلاثة، لدينا معلومات عن أمر آخر هدفه غير واضح بالنسبة لنا. يخص منطقة مستوطنة تكوع من العام 1975. هذه الأرض التي يسري عليها الأمر المذكور مشمولة ضمن منطقة نفوذ مستوطنة تكوع. ما يعني أنها مغلقة أصلاً أمام الفلسطينيين. لذلك، لم نرَ من الصواب طرحه هنا.

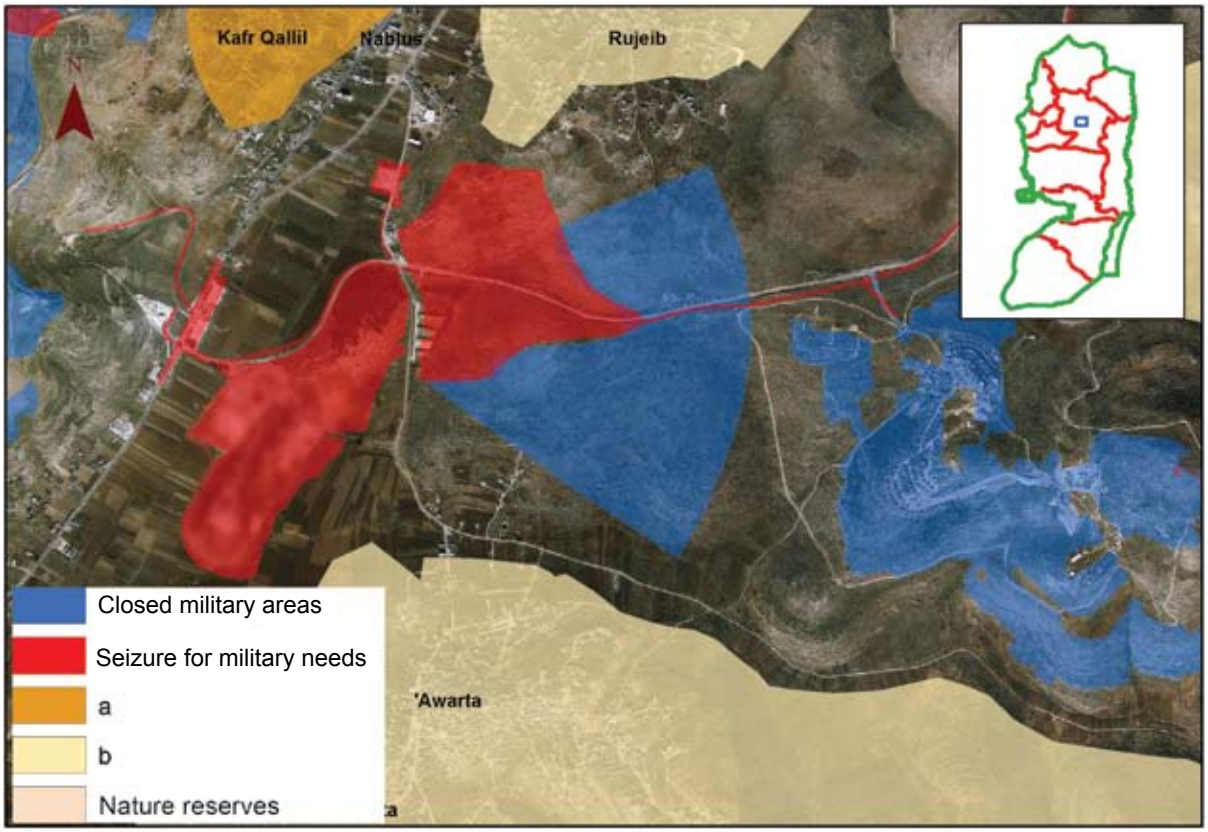

أمر إغلاق لمنطقة مساحتها 1،251 دونم تقع غرب مستوطنة إيتمار

إغلاق مناطق لأهداف غير معروفة

أسم المرسوم	مساحة المنطقة (بالدونمات)	رقم المرسوم	تاريخ المرسوم
المنطقة المغلقة جفتلك	5،072	4/93/س	29.11.1993
منطقة مغلقة بجانب معسكر بيت إيل	612	3/94/س	19.5.1994
منطقة مغلقة بجانب إيتمار	1،251	1/94/س	4.4.1994

منطقة الجفتلك، وهي الأكثر إكتظاظاً بالمنطقة C، يصل تعداد سكّانها لنحو 500.5 نسمة، أُغلقت بأواخر العام 1993.[99] نتحدث هنا عن منطقة مساحتها تزيد عن 5،070 دونم محاطة من الجهات الأربع بأربعة شوارع. كلّ هذه الأراضي تقريباً، يفلحها الفلسطينيون بشكل مكثف ورغم ذلك يقوم مستوطنو مسوآ أيضاً بزراعة كروم العنب فيها (المكان المعروف بأسم "المزرعة اليوغوسلافية"). بالإضافة لذلك، ثمّة مساحات أخرى ضمن هذه المنطقة أُعلن عنها في السابق "أملاك غائبين"[100] ونُقلت للمستوطنين هناك، يُأجّرها هؤلاء للفلسطينيين على أساس موسمي ضمن إتفاق يُسمّى بالعربية "ضمان".[101]

---

[99] أنظروا أيضاً تقرير بمكوم: نير شلو وألون كوهن-ليفشيتس. المنطقة المحرّمة. سياسة التخطيط الإسرائيلية في القرى الفلسطينية ضمن أراضي C. حزيران 2008. ص 125-122 : http:// bimkom.org/ar/wp-content/uploads/ProhibitedZone.pdf. وكذلك: http://vprofile.arij.org/jericho/ar/ The Applied Research Institute - Jerusalem, Al Jiflik village profile, 2012 pdfs/vprofile/jeftlek_vp_AR.pdf

[100] قبل العام 1967. كان تعداد سكّان منطقة الجفتلك بعض عشرات الآلاف. الكثيرون منهم لاجئون أقاموا في المكان بعد 1948. غير أن غالبية أهالي المنطقة فرّت إلى الأردن أثناء إحتلال الضفة الغربية سنة 1967. وقد ذكرنا أن عدد قاطنيها اليوم نحو 5,500 نسمة.

[101] أنظروا: درور إتكس. كرم نابوت- الزراعة الإسرائيلية في الضفة الغربية. 2013. ص 57-56.

لا نملك معلومات عن سبب إغلاق هذه المنطقة عموماً وعن سبب إغلاقها بهذا التوقيت خصوصاً. مع ذلك، نفترض أنه جاء نظراً لكون المنطقة غنية بالمياه الجوفية والأراضي الزراعية التي تسدّ جزءاً كبيراً من احتياجات بيوت منطقة نابلس، وقد يكون الإغلاق بهدف إتاحة المجال أمام السلطات لحظر أي بناء فيها. تتعزز هذه الفرضية عند معاينة نسبة تطبيق أوامر الهدم التي صدرت بحق مبانٍ في المنطقة، وهي نسبة مرتفعة جداً قياساً مع تلك التي بمناطق أخرى ضمن أراضي C.[102]

لا بدّ هنا من الإشارة إلى أن أمر إغلاق هذه المنطقة غير مطبّق، بحيث نراها مفتوحة أمام القادمين من خارجها، علماً بأنه تسري فيها تقييدات بناء وتطوير مشددة. من إستفساراتنا مع موظفي المجلس المحلي في الجفتلك، يتبيّن أنهم لا يعلمون بأمر الإغلاق كما هو الحال لدى السكّان الذين تحدثنا معهم. بالمقابل، كل القطاع الممتد من شرق الجفتلك وشارع 90 حتى السياج الحدودي (هذا القطاع الذي كان في السابق جزءاً من المنطقة المغلقة بموجب المرسوم 151 والذي تمّ تقليص حدوده سنة 2002)، مغلق بموجب أحكام الجيش أمام الفلسطينيين يومياً من الساعة 18:00 مساءً وحتى الساعة 6:00 صباحاً.[103]

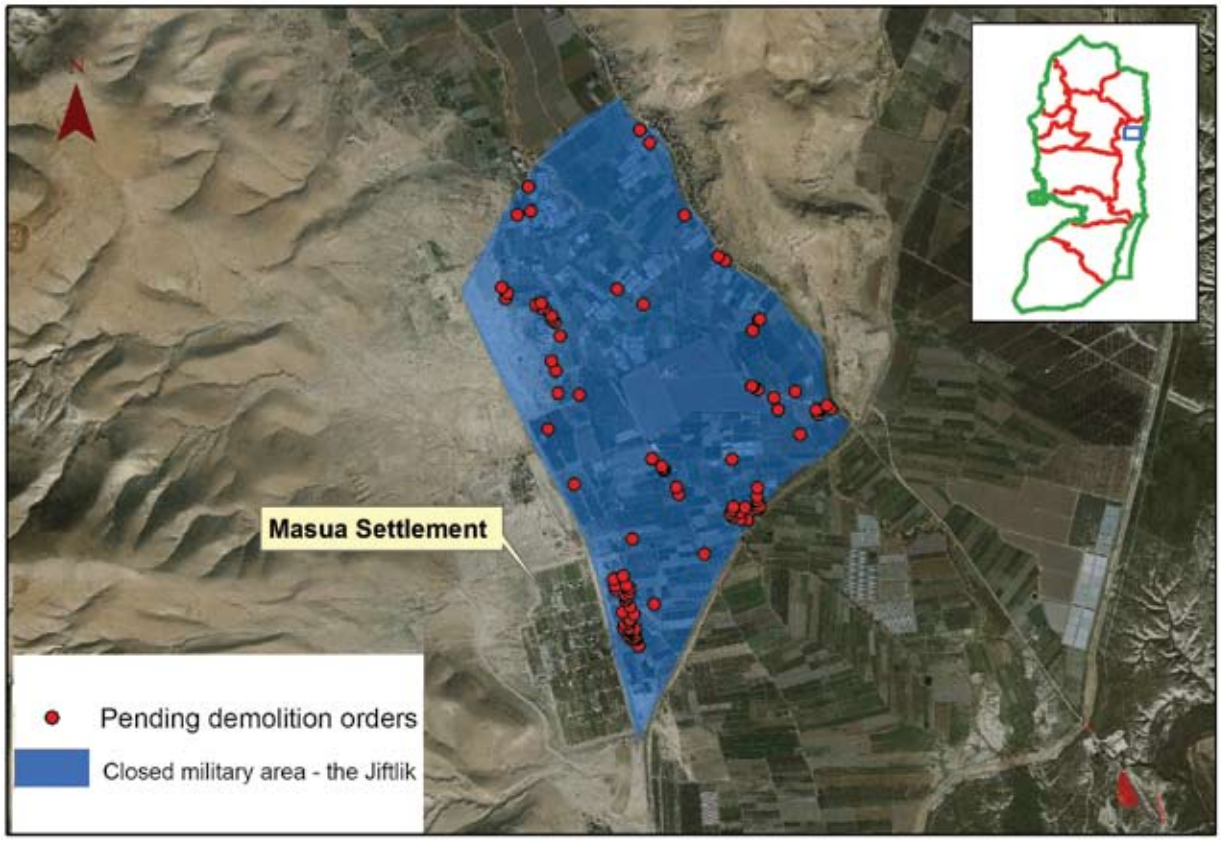

من بين 94 عملية رصد لبناء غير قانوني (بياح) في المنطقة المعلنة عسكرية مغلقة بالجفتلك، تمّ هدم 30 مبنى

إغلاق الأراضي ضمن مناطق السلطة الفلسطينية

لقد طال الإغلاق الكبير لأراضٍ واسعة بالضفة الغربية، مناطق وُضعت ضمن إتفاقيات أوسلو تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، وتبلغ بالمجمل حوالي 1،730 دونم. 560 دونم منها تقريباً تقع داخل الجيب الفلسطيني من المنطقة A حول أريحا. هذه الأراضي هي جزء من منطقة التدريب 929 (غرب أريحا)، والتي تمّ إعادة رسم خرائطها ثم التوقيع عليها بتاريخ 5 أيار 1999، سنوات طويلة بعد تعريف هذه الأراضي ضمن المنطقة A. حتى اليوم لم نفلح بالحصول على تفسير لهذا الإغلاق الذي يتناقض مع جوهر إتفاقية أوسلو. مع ذلك وبعد معاينات أجريناها في المكان، يتضح أنه غير مغلق فعلياً أمام الفلسطينيين.[104]

[102] من بين 94 أمر هدم صدرت بحق مبانٍ غير قانونية في الأرض المغلقة بمنطقة الجفتلك، تمّ تنفيذ 30 أمراً. أي ما يعادل نحو 33%. بالمقابل، نسبة تنفيذ أوامر الهدم لدى فلسطينيي المنطقة C برمّتها (باستثناء عمليات الهدم والإخلاء الذاتية من قبل الفلسطينيين أنفسهم) هي 18% فقط.

[103] بحسب إفادات أهالي الجفتلك، تمّ بالسابق تشديد تطبيق إغلاق هذه المنطقة في الأوقات المذكورة، بينما في السنوات الأخيرة لا يطبقه الجيش على الدوام.

[104] أنظروا الملاحظة الجانبية رقم 94

في العام 1991، وقّع القائد العسكري للضفة الغربية على أمر إغلاق لمنطقة مساحتها 800 دونم (س1/91) غرب حيّ الطيرة برام الله. عندما جرى ترسيم أراضي A وB في هذه المنطقة سنة 1995، تمّ شمل 244 دونم من هذه الأراضي المغلقة ضمن المنطقتين A وB، وحسب معلوماتنا لم يتمّ حتى الآن إلغاء أمر إغلاقها.

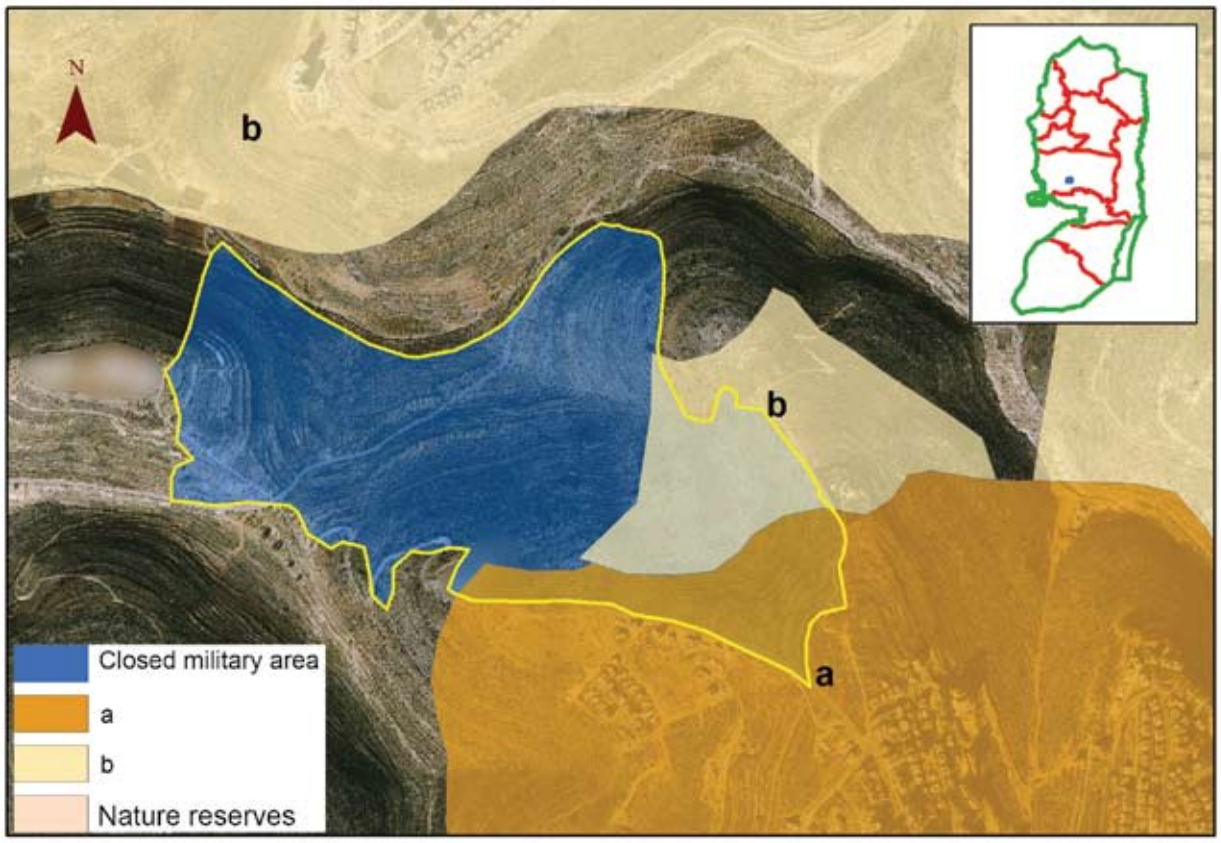

أمر إغلاق لمنطقة تقع غرب رام الله (س1/91)، وهو يسري على 800 دونم. 244 منها تقع ضمن أراضي A و B

لائحة بالأراضي المغلقة الموجودة داخل المنطقتين A و B

سبب الإغلاق	منطقة السلطة الفلسطينية	مساحة الأرض بالدونمات
منطقة التدريب 929	A	563
أمر إغلاق لأرض غرب رام الله لأغراض أمنية جارية	A و B	244 (118 دونم بالمنطقة A و 126 دونم بالمنطقة B)
منطقة التماس	B	921

الإستخدام الفعلي لمناطق التدريب

وفق ما أوردنا سابقاً، إن أحد أهم الأسئلة التي يحاول هذا التقرير الإجابة عليها، هو: هل يستخدم الجيش الإسرائيلي تلك الأراضي التي أعلنها مناطق مغلقة، وإن كان كذلك، ما هي هذه الإستخدامات؟ تأخذ الأمور أهمية أكبر خاصة عند الحديث عن الأراضي المعلنة مناطق تدريب، والتي تبلغ أكثر من نصف الأراضي المعلن عنها مناطق عسكرية مغلقة داخل الضفة الغربية. معروف أن النشاط التدريبي العسكري له أنماط واضحة جداً من حيث الموقع والوتيرة ما يتيح عادةً متابعته. لكن، عند التعامل مع هذا السؤال لا بدّ أولاً من تحديد وتعريف تراتبية إستخدامات هذه الأراضي.

لضرورات هذا البحث، قمنا بتحديد ثلاثة أنواع من الأراضي :

1. أراضٍ لم يجرِ فيها أي استخدام عسكري
2. أراضٍ أُستخدمت قليلاً، بمعنى أنها أماكن يُقام فيها أقل من تدريب واحد كل 3 أشهر.
3. أراضٍ تُستخدم بشكل متكرر، أي أماكن تشهد بالمعدّل تدريباً واحداً على الأقل كل 3 أشهر، أو أكثر من ذلك.[105]

وكما ورد ببداية التقرير، تمّ هذا الإستطلاع بواسطة عمل ميداني شمل زيارات لكافة مناطق التدريب الموجودة بالضفة الغربية، مقابلات مع فلسطينيين يقطنون هذه المناطق، مقابلات مع جنود تدربوا فيها وكذلك إجراء مقارنات بين صور تاريخية من الجوّ وصور أخرى حديثة.

قبل الشروع بشرح ما تمخّض عنه الإستطلاع من نتائج بالأرقام، لا بدّ من التأكيد على نقطتين إضافيتين :

1. نتيجة كِبر هذه الأراضي ونتيجة كون العمل العسكري لا يترك خلفه دوماً آثاراً جلية بالمطلق، يصعب جداً عرض صورة دقيقة تماماً لتدريبات الجيش داخل المناطق المغلقة، لذا تقدّم المعطيات التالية صورة عامّة فقط، ولا تدّعي الدقة المطلقة.

2. بكافة الأماكن التي شخّصنا وجود تدريبات عسكرية داخلها، كنّا سخيين بتقدير مساحة الأراضي الفاعلة، وذلك تفادياً للوقوع بخطأ التقدير الناقص لها.

فيما يلي نتائج هذا الإستطلاع :

1. كافة مناطق التدريب الفاعلة لدى الجيش الإسرائيلي موجودة في الجزء الشرقي من الضفة الغربية.
2. لا يستخدم الجيش الإسرائيلي بتاتاً، نحو 80% من مناطق التدريب المعلنة.
3. يقوم الجيش الإسرائيلي باستخدام نحو10.6%من مناطق التدريب إستخداماً قليلاً.
4. يقوم الجيش الإسرائيلي باستخدام نحو 9.5% من مناطق التدريب إستخداماً متكرراً.
5. كافة مناطق التدريب الموجودة على طول الحدود الغربية للضفة الغربية، غير فاعلة بالمرّة.

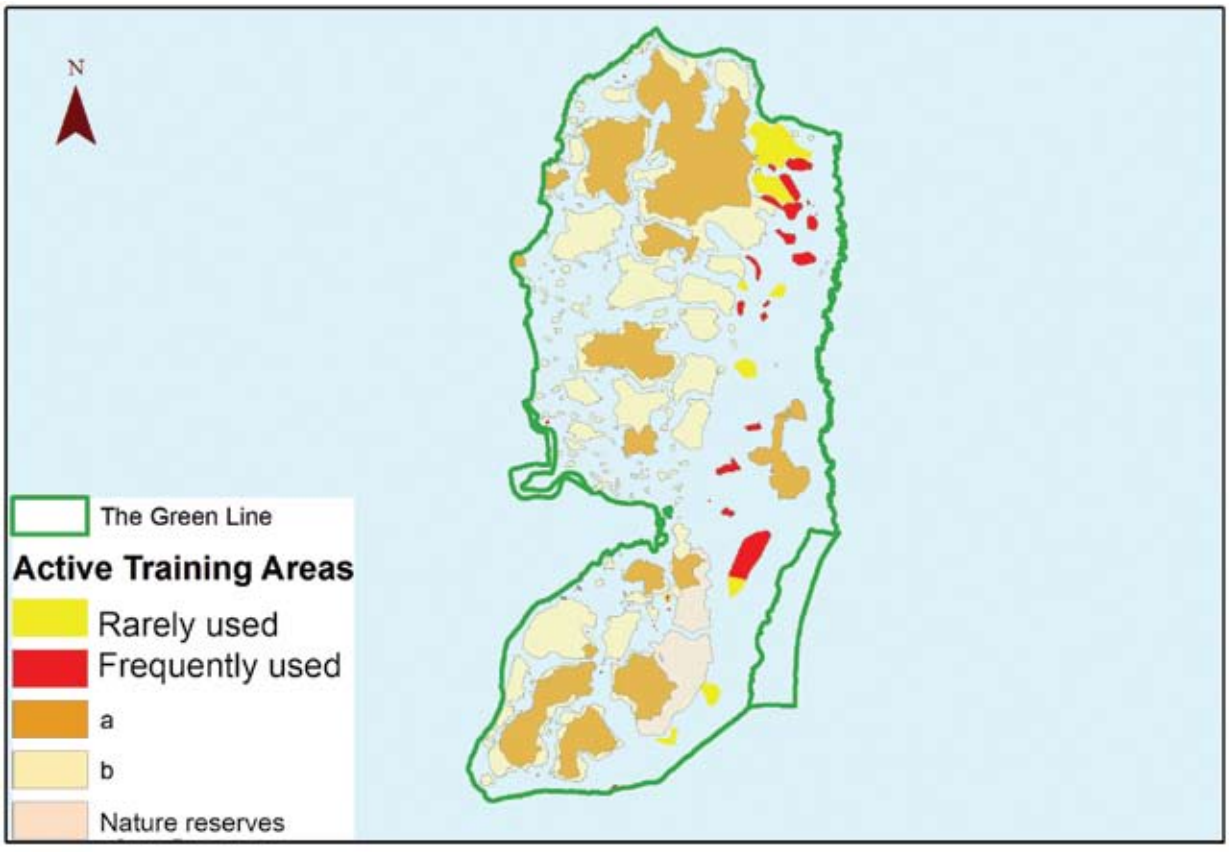

خارطة مناطق التدريب الفاعلة بالضفة الغربية. حوالي 80% منها غير مستخدم بتاتاً من قبل الجيش الإسرائيلي.

[105] تجدر الإشارة هنا إلى أنه وبسبب الظروف المناخية التي تميّز مناطق التدريب الفاعلة. غالبية التدريبات المُقامة فيها تكون بين تشرين الأول ونيسان. لذلك فحصنا معدّل إستخدامها على مدار السنة كلّها.

شهادة جندية كانت منسّقة مناطق التدريب لدى قيادة المنطقة الوسطى في العامين 2000–2001

بعد أشهر قليلة من تجنّدي للجيش، وضعوني بمركز تنسيق التدريبات لدى قيادة المنطقة الوسطى. كان عملي التنسيق ما بين الوحدات التي أرادت التدرّب داخل مناطق التدريب المختلفة. أمّا المنطقة التي كنت مسؤولة عنها فتقع بين حمام المليح شمالاً ومنطقة 918 جنوباً، وتمتد حتى البحر [المتوسط] غرباً. لم يكن هناك أي فرق في العمل من حيث تنسيق مناطق التدريب الموجودة داخل إسرائيل والأخرى في الضفة الغربية. كلّ وحدة أرادت التدرّب بمكان ما، كانت تصلني وأنا أفحص مع من يجب تنسيق التدريب في نفس المكان والزمان. كنت أعطيهم إستمارة يجب أن يضعوا عليها توقيع الوحدة المسؤولة عن منطقة التدريب العينية التي طلبوا التدرّب فيها، وكذلك بقية الوحدات الأخرى الراغبة بالتدرّب في نفس المنطقة بمواعيد متقاربة.

أذكر أنه ببداية الإنتفاضة الثانية [أيلول 2000] لم أفعل أي شيء طيلة أشهر، لأنه وببساطة لم تُجرَ تدريبات وقتها. بعد شهور بدأت الوحدات تدريجياً بالعودة للتدرّب، ولغاية إنتهاء خدمتي بتشرين الأول 2001، وصل عدد التدريبات إلى ما كان قبل الإنتفاضة. غالبية التنسيقات التي قمت بها كانت بمناطق تدريب موجودة شمال الغور. كان على الوحدات العسكرية وكذلك مَن رغب من المواطنين التجوّل نهاية الأسبوع بمناطق التدريب، التنسيق معي.

لائحة بمناطق التدريب الفاعلة فقط [106]

منطقة التدريب	المساحة الكلّية للمنطقة المعلنة (بالدونمات)	حجم المساحة المستخدمة مراراً (بالدونمات وبالنسبة المئوية)	حجم المساحة المستخدمة قليلاً (بالدونمات وبالنسبة المئوية)
900	73,068	(11.8%) 8,600	(67%) 49,100
901	49,229	(20.4%) 18,050	(39.6%) 19,500
902	10,654	(1.1%) 113	
903	80,309	(19.1%) 15,350	
904	60,781	(3.3%) 2,000	(6.6%) 4,000
904ن	42,497	(13.4%) 5,700	(4.9%) 2,100
906	88,256	(2.9%) 2,600	(10.6%) 9,400
929	58,711	(9.7%) 5,700	
"هبكعا"	409,294	(8.1%) 33,400	(5%) 20,500
918	32,713	(3%) 1,000 (بدون ذخيرة حية)[107]	
المجموع	905,512	(10.2%) 92,513	(11.5%) 104,600

[106] - لا تشمل هذه اللائحة مناطق التدريب الخالية تماماً من التدريبات.

[107] - لا يجري التدرّب مع ذخيرة حية في منطقة التدريب 918، بينما يتمّ فقط جنوب الخط الأخضر. بمنطقة التدريب 522 الواقعة كلّها داخل حدود إسرائيل.

مساحة مناطق التدريب الفاعلة وفق وتيرة الإستخدام (بالدونمات)

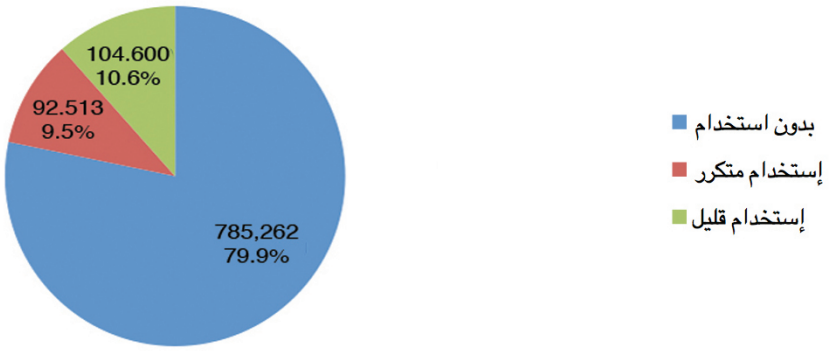

بالخلاصة، تدل المعطيات الشاملة حول أنماط إستخدام الجيش الإسرائيلي للمساحات الشاسعة المعلنة كمناطق تدريب، على أنه لا يقوم باستخدام غالبيتها الساحقة. إذ يستخدم نحو خُمس الأراضي العسكرية المغلقة لأغراض التدريب، في حين أن نصف هذه المساحة يُستخدم أحياناً قليلة جداً (أقل من تدريب واحد كلّ 3 أشهر). وفقط نحو عُشرها مستخدم بشكل متكرر، أي تدريب واحد على الأقل كلّ 3 أشهر. كما سبق وذكرنا، كافة مناطق التدريب الفاعلة موجودة في الجزء الشرقي من الضفة الغربية، وعلى ما يبدو أحد أسباب ذلك متعلق بانقطاع وصول الجيش إلى مناطق التدريب الموجودة في الجزء الغربي منها (التي كانت أصلاً أصغر بكثير، مع أنها أُلصقت بغالبيتها مع مناطق التدريب غرب الخط الأخضر)، عند بناء جدار الفصل.

على ضوء هذه النتائج، من الواضح أنه لا يمكننا بأي حال من الأحوال، تعريف الإغلاق المستمر لكلّ مناطق التدريب بالضفة الغربية على أنه "حاجة عسكرية". مساحة هذه الأراضي، بالإضافة لصورة إنتشارها، مدى التناسق بينها وبين عناصر قانونية أخرى تقيّد، بل تلغي تماماً، قدرة الفلسطينيين على إستعمالها (كما في مناطق نفوذ المستوطنات أو المحميات الطبيعية المعلنة) وكذلك حقيقة أن الإدارة المدنية تواصل مسحها ل"أراضي الدولة" داخل أجزاء كبيرة منها ولا تحرّك ساكناً لإخلاء غزوات المستوطنين لها (حتى لو كان ذلك لأراضٍ فلسطينية بملكية خاصة)، يقودنا هذا كلّه للإستنتاج بأن الإغلاق المستمر لهذه الأراضي هو لَبِنة مركزية في سياسة الأراضي التي أقامتها إسرائيل بالضفة الغربية. الهدف الأساسي من وراء هذه السياسة هو تقليص قدرة السكّان الفلسطينيين بشكل كبير على استخدام مورد الأرض ونقل أكبر جزء ممكن منها للمستوطنين الإسرائيليين.

المباني المستخدمة للتدرب على الحرب بمنطقة مبنية جنوب قرية العقبة (بخلفية الصورة) الواقعة شمال الضفة الغربية

التدريبات داخل الأراضي غير المعلنة مناطق تدريب

بالإضافة للمساحات الشاسعة داخل الضفة الغربية المعلن عنها مناطق تدريب، هناك أماكن أخرى تجري فيها تدريبات مع إطلاق نار أو أخرى عسكرية بدون إطلاق نار، دون إعلانها مناطق تدريب. هي مساحات صغيرة نوعاً ما، معرّفة كمواقع رماية يستخدمها الجيش، وأحياناً كثيرة المستوطنون أيضاً، بشكل متكرر. غالبية هذه المواقع موجودة بجوار قواعد عسكرية، وبعضها مشمول ضمن مناطق تمّ الإستيلاء عليها سابقاً لأغراض عسكرية. ثمّة مساحة واسعة جداً يستخدمها الجيش أحياناً متباعدة (وحسب معلوماتنا لا يوجد فيها إطلاق نار بالذخيرة الحية)، تقع على إمتداد شارع القدس – أريحا (شمال متحف السامريّ الطيّب والبدو المقيمين في الحترورة). وهي عبارة عن مكان مفتوح ممتد على نحو 850 دونم، جرت فيه سنة 2005 أعمال حفريات وأتربة.

موقع رماية بالقاعدة المهجورة أدورايم في منطقة المجنونة، جنوب غرب الخليل. هذه الأرض ليست جزءاً من مناطق التدريب المعلنة الموجودة إلى الجنوب منها

القسم الخامس: الإعلان عن إغلاق المناطق، فقرة مركزية بمنظومة السيطرة على أراضي الضفة الغربية

كما فصّلنا بالقسمين الثاني والرابع من هذا التقرير، كان الإعلان عن المناطق المغلقة، بما فيها مناطق التدريب داخل الضفة الغربية، الوسيلة الرئيسة، وليست الوحيدة، المستخدمة من قبل السلطات الإسرائيلية من أجل تقييد وصول الفلسطينيين إليها. في القسم الخامس، سنشرح سياسة الإعلان عن إغلاق هذه المناطق ضمن السياق الأكبر ألا وهو السياسة الإسرائيلية بخصوص أراضي الضفة الغربية والتي تشكّل صناعة الإستيطان المكوّن المركزي فيها.

التناسق ما بين مناطق التدريب ومناطق نفوذ المستوطنات

أُنشأت المجالس الإقليمية الإسرائيلية الستة بالضفة الغربية بموجب المرسوم 783 من العام 1979، والذي تعمل هي ضمن صلاحياته. تقع غالبية المستوطنات ضمن حدود هذه المجالس الإقليمية، ما عدا بعض المستوطنات الكبيرة التي تشكّل هي ذاتها مجالس محلية أو بلديات (مثل المجلسين المحليين بچفعات زئيف وإفرات أو مثل بلديتي أريئيل ومعليه أدوميم).

من بين ما ورد في هذا المرسوم، نعرض التالي :

בתוקף סמכותי כמפקד האזור ויתר סמכויותי לפי כל דין ותחיקת בטחון, הנני מצווה בזה לאמור:

1. בצו זה -

הגדרות

תיקון מס' 3 (מס' 848) תש"ם-1980

‹מועצה אזורית› - כל אחד מאלה -

(1) צירוף תחום הישובים אשר שמותיהם מפורטים בתוספת מתחת לשמה של אותה מועצה אזורית;

(2) השטח הנושא את שמה של המועצה האזורית כמפורט בתוספת, המתוחם והמשורטט בצבע אדום במפה החתומה בידי מפקד האזור, למעט שטחים סגורים (הדגשה שלי, ד»א) וקרקעות בבעלות פרטית, שאינם בתחום ישוב, אך לרבות שטחים שנתפסו לצרכים צבאיים;

‹שטחים סגורים› - כמשמעותם בצו בדבר הוראות בטחון (יהודה והשומרון) (מס› 378), תש»ל-1970 לרבות שטחים המשמשים לאימונים או למתקנים צבאיים;

إذاً، يعرّف المرسوم مناطق نفوذ المجالس الإقليمية ويقرّ أن الأراضي المغلقة "التي ليست ضمن حدود البلدة" (أي أنها ليست ضمن مناطق نفوذ المستوطنات)، **لا يمكن شملها ضمن أراضي المجالس الإقليمية، مما يعني بالطبع عدم شملها ضمن مناطق نفوذ المستوطنات ذاتها.**[109]

بنظرة شاملة على أماكن إنتشار مناطق نفوذ المستوطنات ومقارنتها بخرائط مناطق التدريب، يظهر التناسق الواضح فيما بينها. من الجليّ إذاً أن الجهات المؤتمنة على تخصيص ومسح الأرض للمستوطنات كانت مدركة تماماً لحدود مناطق التدريب المعلنة، والعكس كذلك – من قرّر حدود مناطق التدريب كان مدركاً لحدود مناطق نفوذ المستوطنات.

---

[108] مرسوم إدارة المجالس الإقليمية (يهودا والسامرة) (رقم -783 1979).

[109] إستناداً للخرائط العسكرية تقدّر منظمة "بتسيلم" أن 41.9% من أراضي الضفة مشمولة بمناطق نفوذ المجالس الإقليمية. أنظروا تقرير بتسيلم: يحزكيل لابن. سلب الأراضي. أيار 2002. ص 82: http://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200205_land_grab. لكن وبتقديرنا لا توجد خرائط دقيقة لمناطق نفوذ المجالس الإقليمية داخل الضفة الغربية. مما يجعل تحديد مساحتها أمراً غير متاح. إن خرائط مناطق نفوذ المجالس الإقليمية الستة الإسرائيلية والتي وقعها القادة العسكريون في 1982-1979 والمعتمدة من قبل طاقم "بتسيلم"، ليست دقيقة لكونها تناقض وبشكل صارخ المرسوم 783 بشملها أراضٍ هي بموجب هذا المرسوم غير قابلة للضم ضمن مساحاتها.

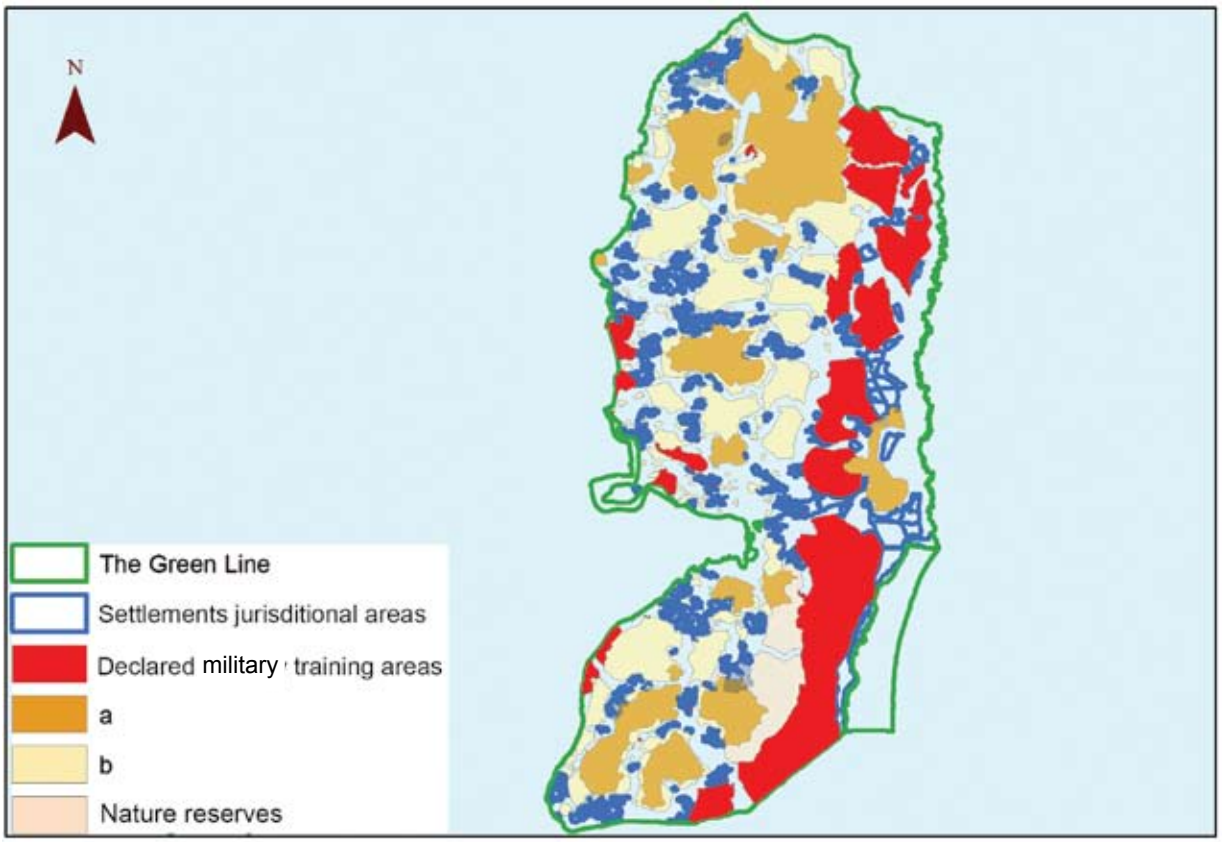

خارطة لمناطق نفوذ المستوطنات ومناطق التدريب، تُظهر بوضوح الجهد المبذول لتكون حدودهما محاذية إحداها للأخرى لكن غير متداخلة

مستوطنة حمدات – واحد من الأماكن التي تُظهر لنا بوضوح التناسق الموجود بين حدود المستوطنات وحدود مناطق التدريب، هو مستوطنة حمدات الواقعة شمال غور الأردن على أراضي قرية طوباس. تمّ التوقيع على خارطة نفوذ حمدات من قبل القائد العسكري للضفة الغربية يوم 23 حزيران 1999 وضمّت نحو 676 دونم.[110] بعد أسبوع من ذلك وبتاريخ 2 تموز 1999، تمّ تعديل حدود منطقة التدريب 903 المحيطة بحمدات من كلّ الجهات تقريباً. بعد فحص حدود منطقة التدريب هذه قبل التعديل المذكور، رأينا أنه قد تمّ إجراؤه لتمكين حمدات من التمدّد صوب مساحات كبيرة جداً داخل الجَيب الذي سيّجته السلطات وسط منطقة التدريب 903 (أنظروا الخارطة ص 70). لكن وبغضّ النظر عن هذا القرب الذي لم يأتِ صدفة بين موعدي التوقيع، من الواضح أن مجرد إقامة مستوطنة مدنية وسط منطقة تدريبات تحيطها فعلياً من كلّ الجهات، يبرهن أنه لا يمكن الحديث هنا عن أراضٍ مستخدمة برمّتها للتدريبات العسكرية، لأنه لا يمكن لبلدة مدنية التواجد وسط منطقة تدريبات نشطة.

[110] بناءً على قاعدة بيانات باروخ شيفيل. أُقيمت حمدات سنة 1979 كموقع للشبيبة الطلائعية المقاتلة (هِأحزوت ناحل). حُوّل لمدني في العام 1991. ثمّ عاد سنة 1993 ليكون هِأحزوت ناحل. منذ 1997 مُقامة هناك بلدة مدنية، أنشأتها حركة "أَمَنا".

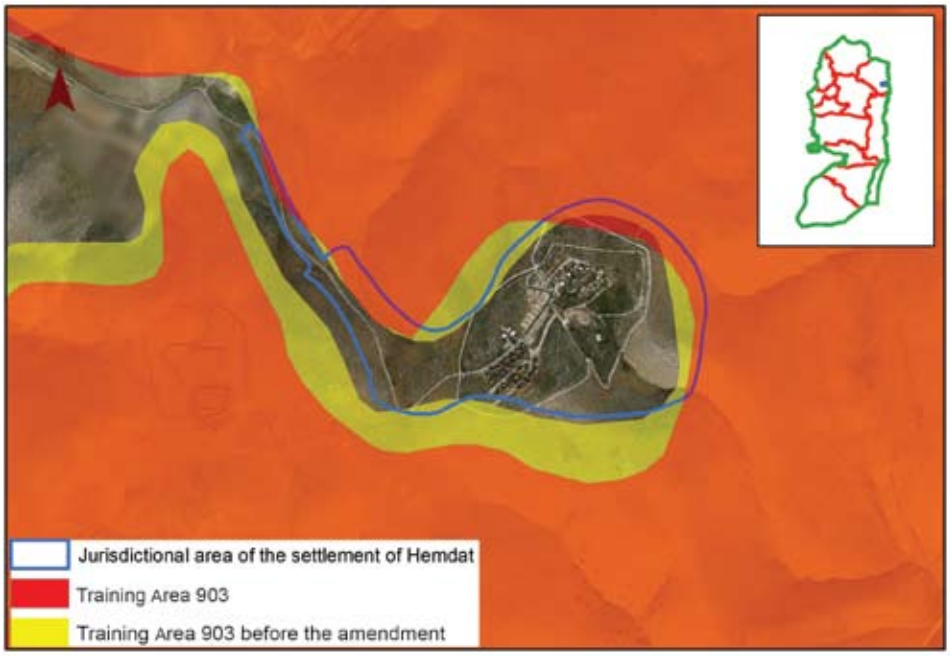

مناطق نفوذ مستوطنة حمدات على خلفية حدود منطقة التدريب 903، قبل تعديل الحدود بتاريخ 2 تموز 1999 وبعده

مستوطنات مركز الغور – منطقة أخرى تُظهر التناسق غير التصادفي بين مناطق نفوذ المستوطنات ومناطق التدريب، هي مركز غور الأردن. مناطق نفوذ المستوطنات هنا، رُسمت من جديد بأوامر عسكرية وُقّعت في الأعوام 1997–1994، بينما عُدّلت حدود مناطق التدريب هناك بأوامر وُقّعت في العامين 2000–1999. هنا أيضاً، ما من شكّ أننا أمام تناسق مقصود بين نوعي المناطق المذكورة. فمناطق التدريب ومناطق المستوطنات، تخلق معاً سلسلة قانونية لأراضٍ مغلقة لا تتيح للسكّان الفلسطينيين من حولها إستخدامها بشكل آمن وللمدى البعيد.

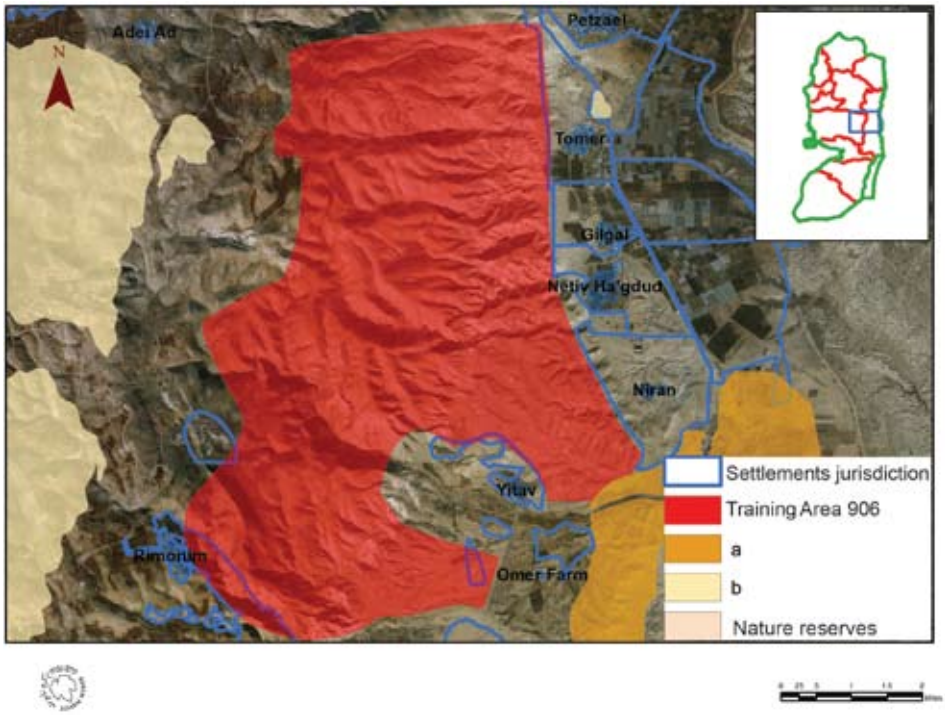

مناطق نفوذ مستوطنات مركز الغور المرسومة بالأعوام 1997–1994 وحدود مناطق التدريب 904، 904أ و 906 المرسومة بالعامين 2000–1999 والتي وُضعت لتؤمّن التسلسل فيما بينها وبين مناطق نفوذ المستوطنات

بالخلاصة، عند معاينة مواقع إنتشار مناطق نفوذ المستوطنات ومناطق التدريب العسكري يتبيّن أن حدودها قد رُسمت بتناسق قريب وبحرص ألاّ تتداخل فيما بينها (كما طُلب بالمرسوم 783). هذا التناسق، أوجد نظرياً سلسلة من الأراضي يُمنع الفلسطينيون من دخولها، بحيث تصبح كلّ محاولة من قبلهم لإستخدامها محفوفة بخطر إخلاء الضالعين فيها. إن مناطق نفوذ المستوطنات سوية مع مناطق التدريب العسكري تنتشر اليوم على مساحة تزيد عن 1.5 مليون دونم، والتي تشكّل 45% من أراضي المنطقة C.

التناسق ما بين المناطق المغلقة والمحميات الطبيعية المعلنة

منذ أواخر الستينات ولغاية أواخر التسعينات من القرن العشرين، أعلنت السلطات الإسرائيلية عن عشرات المحميات الطبيعية والحدائق العامّة في الضفة الغربية.[111] بموجب الأمر المعلن، تسري على هذه الأراضي تقييدات تطوير مشدّدة تحظر أي بناء هناك وأي فلاحة زراعية للأراضي التي لم تُفلح قبل الإعلان.[112] تبلغ المساحة الكلّية لهذه المحميات حوالي 341 ألف دونم، علماً بأن أجزاءً كبيرة منها تمّ شملها ضمن أراضي السلطة الفلسطينية بعد إتفاقية أوسلو (المنطقتين A و B)، بينما بقي بأراضي C بعد إتفاقية أوسلو حوالي 298 ألف دونم من المحميات الطبيعية والحدائق العامة المعلنة. ما يقارب 221،500 دونم من الأراضي المعلنة محميات طبيعية، تتداخل مع مناطق عسكرية مغلقة بمواقع مختلفة.[113]

توزّع مناطق المحميات الطبيعية والحدائق المعلنة المتداخلة مع مناطق مغلقة، وفق أهداف إغلاقها (بالدونمات)

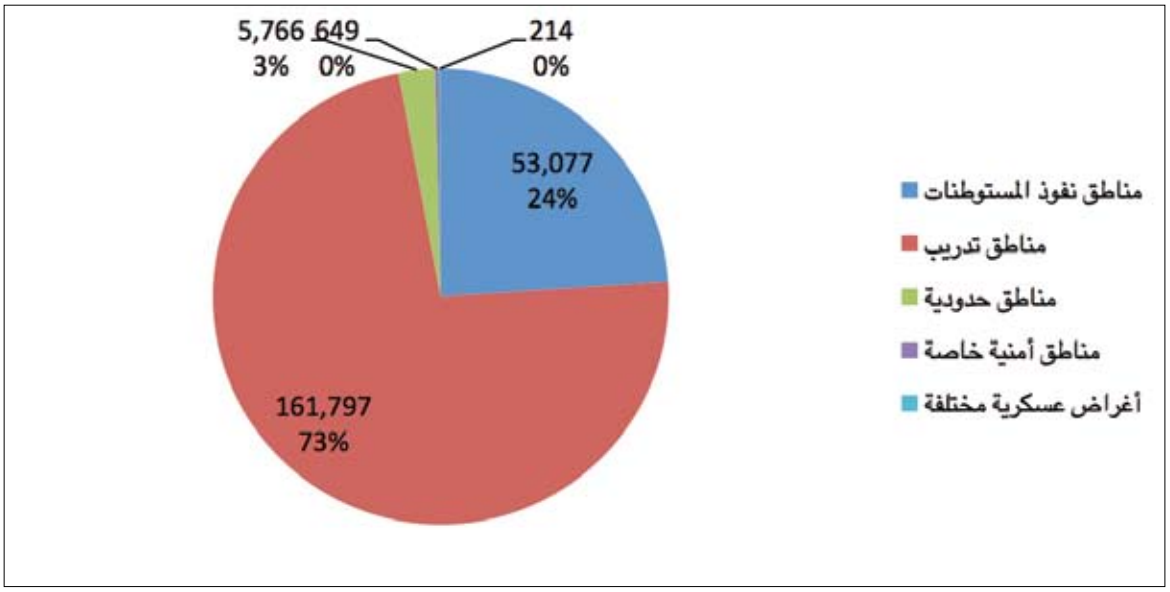

المسألة الأكثر أهمية هنا ليست مجرد التداخل بين المحميات الطبيعية والأراضي المغلقة، أو بين المناطق العسكرية المغلقة وأراضي المستوطنات، بل السلسلة المتكونة بين جميع هذه المناطق. وهي مسألة تخصّ بالأساس الجزء الشرقي من الضفة الغربية وشمال شرقها. هنا، أوجدت السلطات الإسرائيلية سلاسل من مناطق التدريب ومناطق نفوذ المستوطنات (وهي مناطق عسكرية مغلقة بالنسبة للفلسطينيين)، تلاصقها محميات طبيعية (تسري عليها أيضاً تقييدات تطوير مشدّدة)، لنجد أمامنا مساحات شاسعة لا يستطيع الفلسطينيون تطويرها، بل وفي أحيان كثيرة لا يستطيعون دخولها.

---

[111]- يجب عدم الخلط بين هذه المحميات وبين "محميات التسوية" المتوافق عليها ضمن معاهدة "واي" الموقّعة بتشرين الأول 1998.

[112]- مرسوم حماية الطبيعة (رقم 363، 1969).

[113]- هذا لا يميّز فقط المحميات الطبيعية المعلنة بالضفة الغربية، بل أيضاً داخل حدود إسرائيل هناك تداخل كبير بين مناطق التدريب والمحميات الطبيعية. أنظروا: عميرام أورن ورافي رباف. "أرض بالكاكي - الأرض والأمن في إسرائيل". القدس، 2008، ص 439-433.

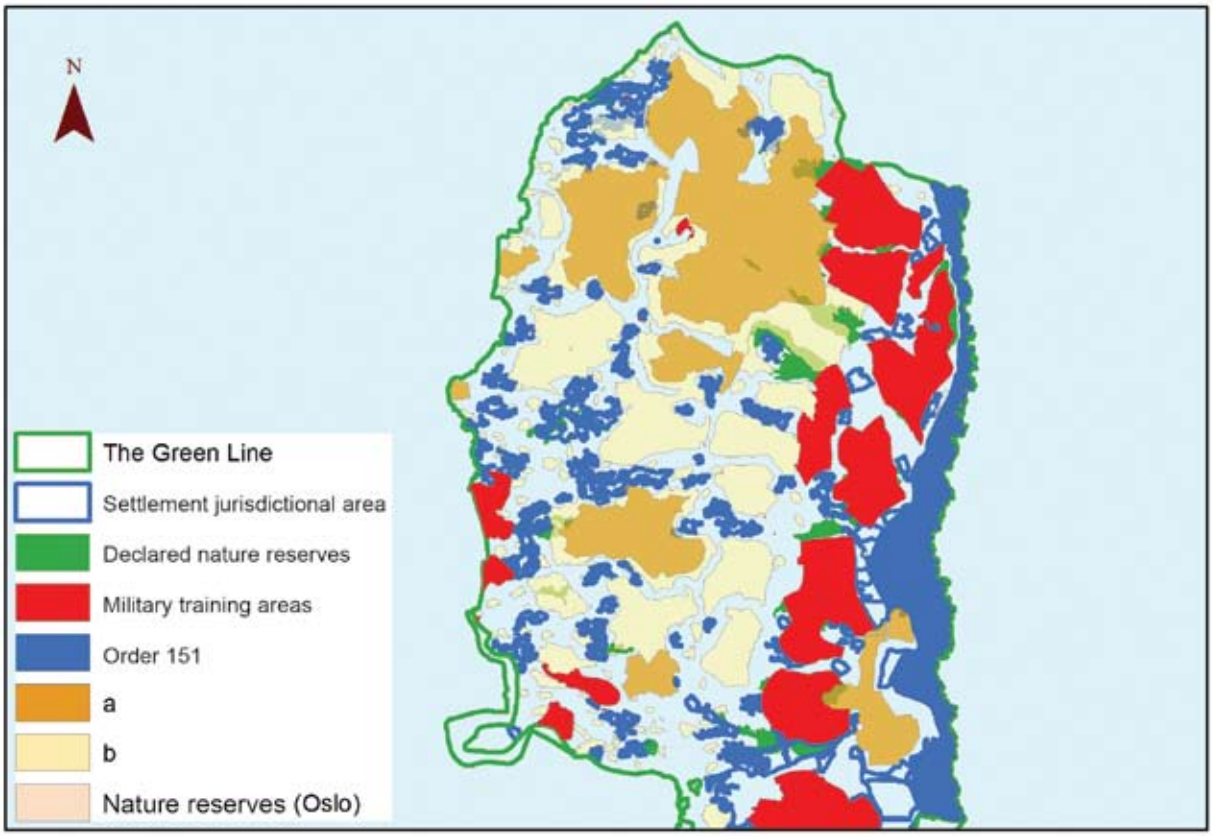

مناطق تدريب، محميات طبيعية ومناطق نفوذ مستوطنات موجودة شمال شرق الضفة الغربية
وتخلق سلسلة من الأراضي المغلقة أو أخرى تسري عليها تقييدات تطويرية مشدّدة

أراضي مستوطنة ألون موريه – من بين الأماكن التي يمكن أن نرى فيها بوضوح كيف "يعمل" هذا التمازج بين العناصر الثلاثة أعلاه (مناطق عسكرية مغلقة، مناطق نفوذ المستوطنات والمحميات الطبيعية) هو مستوطنة ألون موريه المقامة على جبل "كبير" بأراضي القرى؛ سالم، دير الحطب وعزموط شمال شرق نابلس. أُقيمت المستوطنة سنة 1980 وتبلغ مساحة نفوذها 1،278 دونم. بعد سنتين من إقامتها، تمّ الإعلان عن 24،226 دونم تقع إلى الغرب منها، محمية طبيعية أسمها "هار كبير"، مع بقاء 14،354 دونم منها ضمن المنطقة C (أمّا كلّ الأراضي المتبقية فأصبحت أراضي A وB). يجب الإنتباه هنا إلى أنه قد تمّ رسم حدود المحمية الطبيعية من حول المستوطنة بحيث تحاذي تماماً الحدود الشمالية للمستوطنة وتلك من الشمال غرب. في العام 1996، تمّ الإعلان عن نحو 900 دونم غرب المستوطنة منطقة عسكرية مغلقة لحماية المستوطنة (شبام)، في حين أن منطقة التدريب 904أ تبدأ من الجهة الشرقية للمستوطنة وملاصقة لأراضي المحمية.

إلى الشرق من منطقة التدريب 904أ تقع المستوطنتان حمرا ومخورا، وإلى الشرق منهما منطقتا التدريب 903 و 904 المحاذيتان لشارع 90 (شارع الغور). وإلى الشرق من شارع الغور تمتد المنطقة التي أُغلقت بالمرسوم 151، وهي مغلقة ومسيّجة لا يستطيع الفلسطينيون دخولها منذ العام 1967. هكذا وبواسطة عدد من الأوامر الرسمية المدعومة بسلسلة من عمليات الإستيلاء العنيفة من قبل مسستوطني ألون موريه على كلّ جبل "كبير"، تشكّلت سلسلة شبه كاملة من السيطرة الإسرائيلية على نحو 24 كم، من الأطراف الشرقية لمدينة نابلس حتى الحدود الشرقية للضفة الغربية مع الأردن.

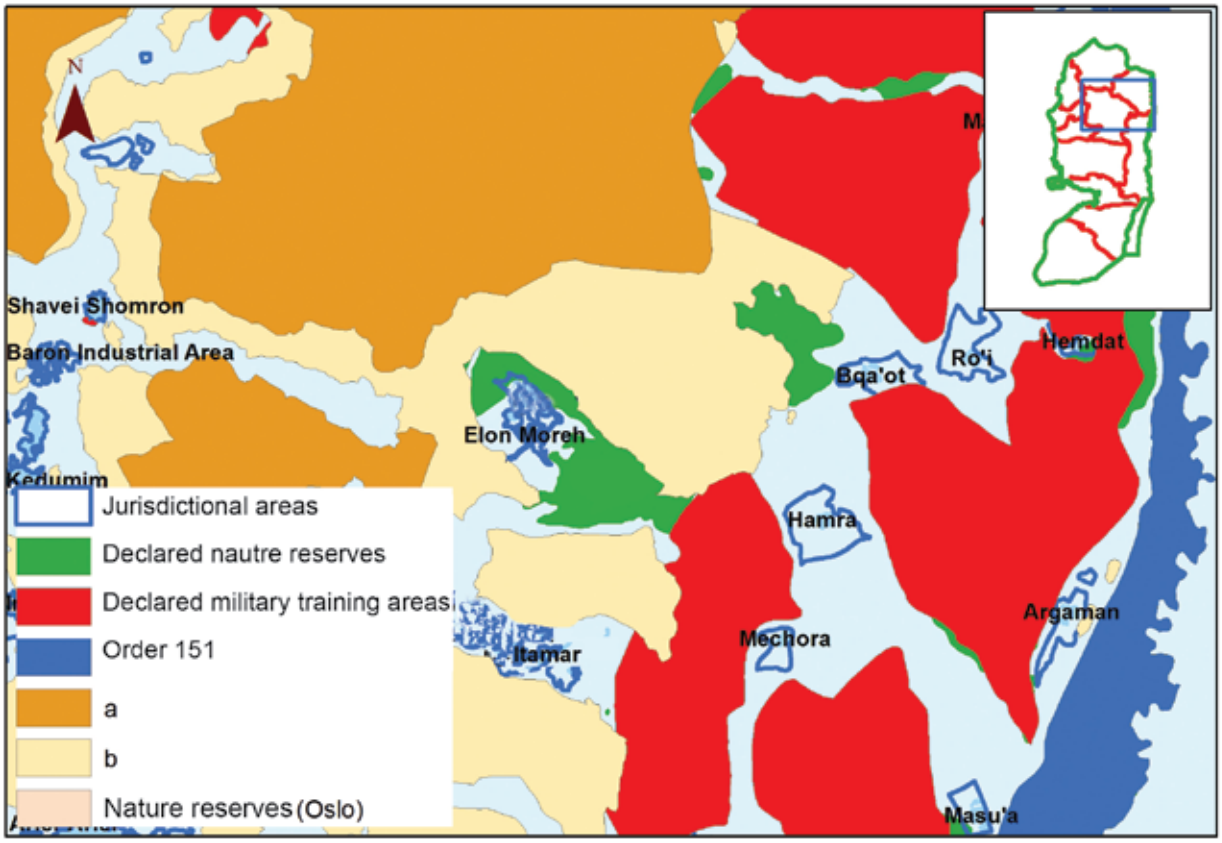

سلسلة أراضي مغلقة ومحميات طبيعية بطول 24 كم تقريباً، تمتد من مستوطنة ألون موريه حتى حدود الضفة مع الأردن

مستوطنات، بؤر إستيطانية، كسّارات ومناطق زراعية إسرائيلية داخل مناطق التدريب

طبعاً، مناطق التدريب العسكري هي "مناطق مغلقة" أيضاً أمام مستوطني الضفة الغربية الإسرائيليين، وكنّا ذكرنا سابقاً إنه بموجب الأمر 783، لا يمكن لمناطق نفوذ المستوطنات أن تشمل أراض مغلقة. هذه الحقيقة لم تشكّل حجر عثرة أمام المستوطنين الساعين لتوسيع مناطق نفوذ مستوطناتهم، كلاماً وفعلاً على الأرض. إذ أقيمت بؤر إستيطانية عديدة داخل مناطق تدريب، بالإضافة لآلاف الدونمات من "المناطق المغلقة" التي تحولت لأراضٍ زراعية يفلحها المستوطنون.

وفق معطيات الإدارة المدنية، تبيّن بكانون الثاني 2015 داخل المناطق المغلقة (طبعاً بدون حساب مناطق نفوذ المستوطنات غير المغلقة أمام الإسرائيليين) وجود 684 موقع بناء إسرائيلي غير قانوني (بباح)، أي البناء غير القانوني بيد المستوطنين، من 6،967 موقع بناء إسرائيلي غير قانوني في مجمل أراضي المنطقة C. هذا يعني أن 10% تقريباً من مواقع البناء الإسرائيلي غير القانوني موجودة بمناطق عسكرية مغلقة (بما فيها مواقع البناء غير القانوني في منطقة 10 عند اللطرون).

توزّع نقاط البناء الإسرائيلي غير القانوني بحسب الهدف من إغلاق المنطقة

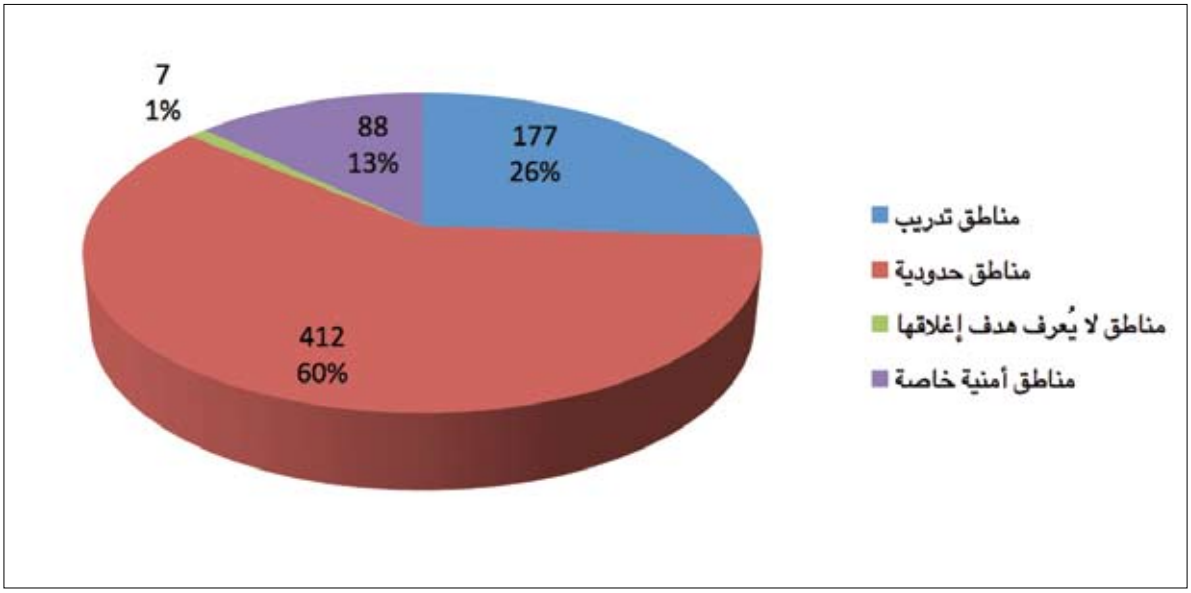

توزّع نقاط البناء الإسرائيلي غير القانوني بحسب منطقة التدريب

منطقة التدريب	عدد نقاط البناء غير القانوني
أ904	70
906	53
935	1
903	3
918	50

بؤر إستيطانية داخل مناطق التدريب

تمّ الكشف عن موقف الدولة الفعلي من بناء البؤر الإستيطانية غير القانونية داخل مناطق التدريب، وبخلاف موقفها الرسمي، في ردّها على إلتماس أصحاب أراضٍ من قرية دير جرير بقضاء رام الله، الذين تمّ بناء معظم مباني البؤرة الإستيطانية "متسپيه كرميم" (شرق مستوطنة كوخاف هشاحر) على أراضيهم (محكمة العدل العليا 953/11 عبد الفتاح صالحة وآخرون ضد وزير الأمن وآخرين). رغم ما جاء بردّ الدولة (16 كانون الثاني 2014) أن الحديث هنا في الحقيقة هو عن مبانٍ أُنشأت داخل منطقة 906 المغلقة بهدف التدريب (البند 18ج)، ينتهي بحث الموضوع عند هذا الحدّ وبمطالبة النيابة العامة شطب الإلتماس بحججٍ مختلفة، وذلك للتهرب من إخلاء البؤرة (البند 56)، حتى لو كانت ترى أنها لا يمكن أن تُبنى بهذا المكان. تجدر الإشارة أيضاً لإلتماس آخر، طالب فيه الملتمسون بإخلاء البؤرة الإستيطانية " أڤيچيل" المقامة جنوب جبل الخليل (محكمة العدل العليا 5300/13 محمد سعيد وآخرون ضد وزير الأمن وآخرين)، إذ تجاهلت الدولة في ردّها عليه (23 تشرين الأول 2014) حقيقة أن الشارع المؤدّي لهذه البؤرة يمرّ داخل أراضي منطقة التدريب 918، ورفضت فعلياً طلب هدمه بحجة أنه الطريق الوحيدة للبؤرة وأن الملتمسين أنفسهم ليسوا أصحاب الأرض التي تمّ عليها تعبيد هذا الجزء من الشارع (البند 7). إن الإستنتاج الحاصل من ردّ الدولة على هذين الإلتماسين هو أنها لا ترى من واجبها إخلاء المستوطنين اللذين يمارسون البناء غير القانوني على أراضٍ فلسطينية بملكية خاصة، حتى لو تمّ ذلك بمناطق تدريب معلنة.

البؤرة الإستيطانية متسپيه كرميم داخل منطقة التدريب 906

مستوطنات، بؤر إستيطانية وكسّارات داخل مناطق التدريب ومنطقة 10 (اللطرون)

المستوطنة/ البؤرة الإستيطانية	منطقة التدريب/ المنطقة المغلقة	سنة الإقامة/ سنة البناء
مدرسة "أورط فضاء وطيران" معليه أدوميم[114]	"هبكعا"	2002
مڤو حورون	المنطقة 10 (اللطرون)	1969
الطريق المؤدية للبؤرة الإستيطانية أڤيچيل وجزء صغير من البؤرة ذاتها	المنطقة 918	2001
جزء صغير من البؤرة الإستيطانية متسپيه يئير	المنطقة 918	1998
جزء من مزرعة معون	المنطقة 918	1999
الطريق الإلتفافية الجديدة غرب بيت أرييه (لم تُفتتح)	المنطقة 203	2007
چدعونيم 777	المنطقة 904أ	1999
مزرعة بنيامين شرق چدعونيم 777	المنطقة 904أ	2012
البؤرة الإستيطانية متسپيه كرميم	المنطقة 906	1999
جزء صغير من البؤرة الإستيطانية معليه حچيت	المنطقة 929	2001
كسّارة إليكيم بن أري	المنطقة 935	1997

[114]- بتاريخ 18 كانون الثاني 2015 وقّع قائد المنطقة الوسطى. نيتسان ألون على مرسوم يعدّل مساحة منطقة التدريبات "هبكعا". لتُقتطع منها عشرات الدونمات حول مدرسة "أورط فضاء وطيران" في معليه أدوميم. انظر ص. 56.

زراعة للمستوطنين داخل مناطق عسكرية مغلقة

ثمّة وسيلة أكثر أهمية ينتهجها المستوطنون بغية الإستيلاء على الأراضي وهي الزراعة. وفق المعطيات المتوفرة لدينا، نحو 14،480 دونم من الأراضي الزراعية المفلوحة من قبل إسرائيليين، تقع داخل مناطق أُعلن عنها عسكرية مغلقة (هذا الرقم لا يشمل طبعاً، الأراضي الزراعية الموجودة داخل مناطق نفوذ المستوطنات نفسها والمغلقة فقط بوجه الفلسطينيين).[115] غالبية الأراضي المزروعة (73%) موجودة بالمناطق الحدودية للضفة الغربية – عند الحدود مع الأردن شرقاً (المنطقة 151)، وعند الحدود مع إسرائيل غرباً (المنطقة 10 في اللطرون) – لكن نحو خمس هذه الأراضي يقع داخل مناطق تدريب، ونحو 2% من الأراضي الزراعية يقع داخل ما أُعلن عنه مناطق أمنية خاصة (شبام) حول المستوطنات.

توزّع المناطق الزراعية للمستوطنين داخل مناطق عسكرية مغلقة وفق الهدف من إغلاقها (بالدونمات)

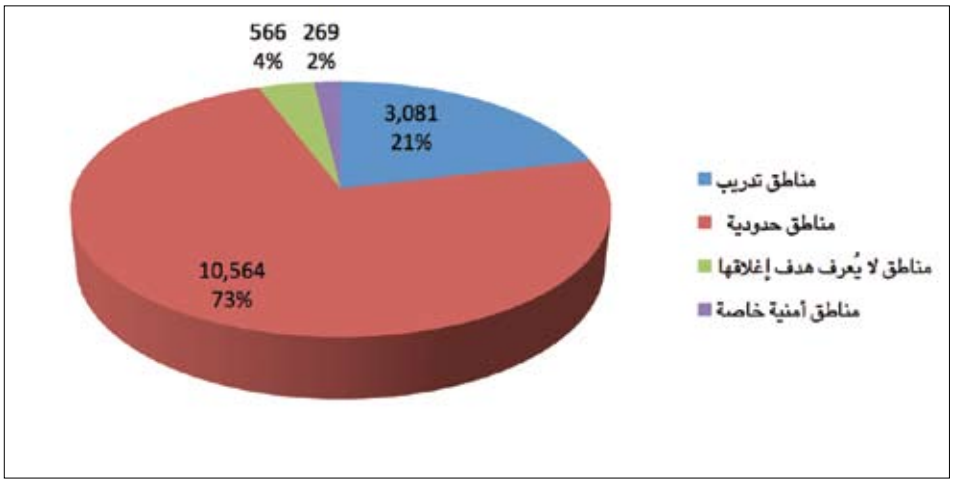

يبيّن الرسم البياني التالي أن أكثر من نصف الأراضي (58%) المفلوحة من قبل مستوطنين والموجودة داخل مناطق مغلقة هي بملكية فلسطينية خاصة، بينما أقل من ثلثها (29%) هو أراضي دولة. تؤكد هذه الحقيقة العلاقة الوثيقة ما بين إغلاق المناطق والإستيلاء على أراضٍ بملكية خاصة ثمّ نقلها لمستوطنين إسرائيليين بغية فلاحتها.

عمليات إستيلاء زراعية من قبل المستوطنين داخل مناطق عسكرية مغلقة، بحسب ملكية الأرض (بالدونمات)

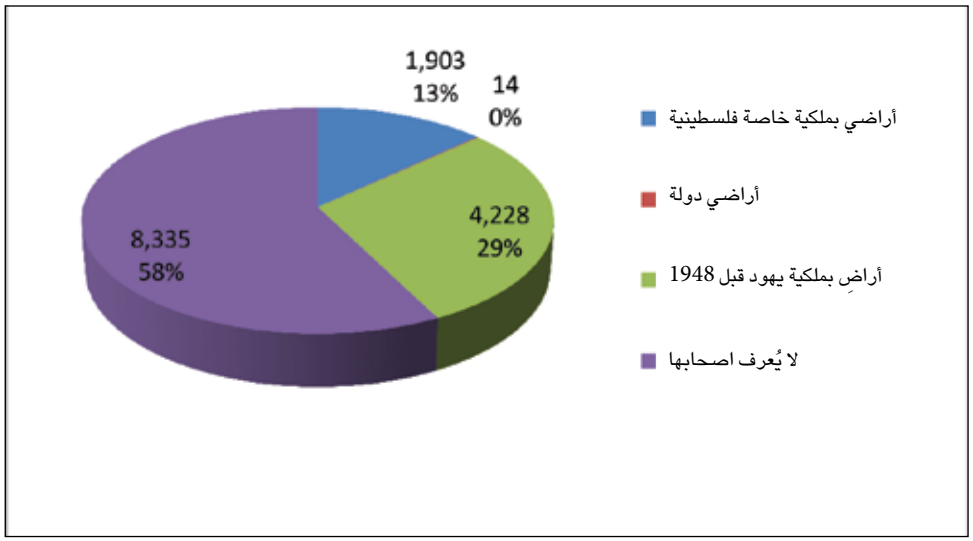

أراضي زراعية واسعة للمستوطنين موجودة، كما قيل، أيضاً داخل مناطق أُغلقت بهدف التدريب. تبلغ نحو 2،920 دونم، غالبيتها الساحقة (76%) بملكية أفراد فلسطينيين.

[115] حالياً، يفلح المزارعون الإسرائيليون نحو 96،000 دونم بالضفة الغربية.

عمليات إستيلاء زراعية من قبل المستوطنين داخل مناطق تدريب، بحسب ملكية الأرض (بالدونمات)

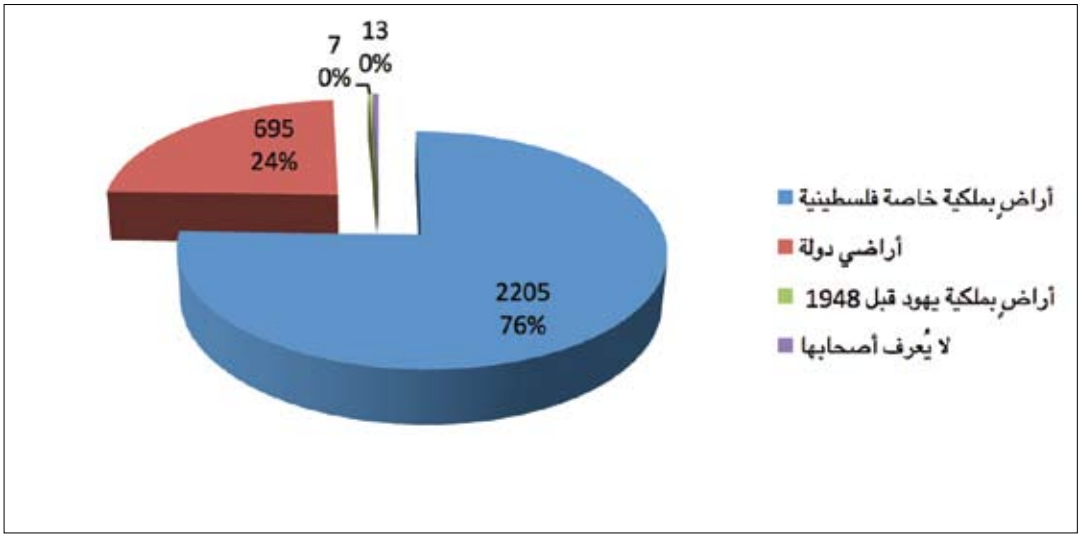

يظهر عند معاينة خارطة الأراضي المستخدمة للزراعة الإسرائيلية داخل مناطق التدريب، أن غالبية عمليات الإستيلاء الزراعي قد تمّت بمناطق التدريب الموجودة شمال خط القدس–أريحا، وذلك على ما يبدو نتيجة كون هطول الأمطار بشمال الضفة هو الأفضل بالنسبة للزراعة.

الأراضي الزراعية الرئيسة المفلوحة من قبل مستوطنين داخل مناطق التدريب (بالدونمات) [116]

منطقة التدريب	مساحة الأرض الزراعية (بالدونمات)
900	327
903	235
904	973
906	549
904أ	755

يمكن رؤية نماذج أخرى لظاهرة السلب والإستيلاء الزراعي بحجة الإعلان عن هذه الأراضي مناطق تدريب، أيضاً حول المستوطنات التالية: چيتيت، مخورا وبكعوت شمال غور الأردن، وكذلك البؤرة الإستيطانية چدعونيم 777 شرق إيتمار، البؤرة الإستيطانية متسپيه كرميم شرق كوخاف هشاحر، البؤرة الإستيطانية عينوت كدوميم ("مزرعة عومر") غرب أريحا (موقع منطقة التدريب 911 حتى إلغائها)، بالإضافة لمستوطنتي معون ومتسپيه يئير جنوب جبل الخليل.

[116] لدينا معلومات عن عدد آخر من الأراضي الزراعية الأصغر نسبياً الموجودة داخل مناطق تدريب. لكنها لم تُدرج بهذه اللائحة.

إستيلاء زراعي من قبل مستوطني معون بمنطقة التدريب 918

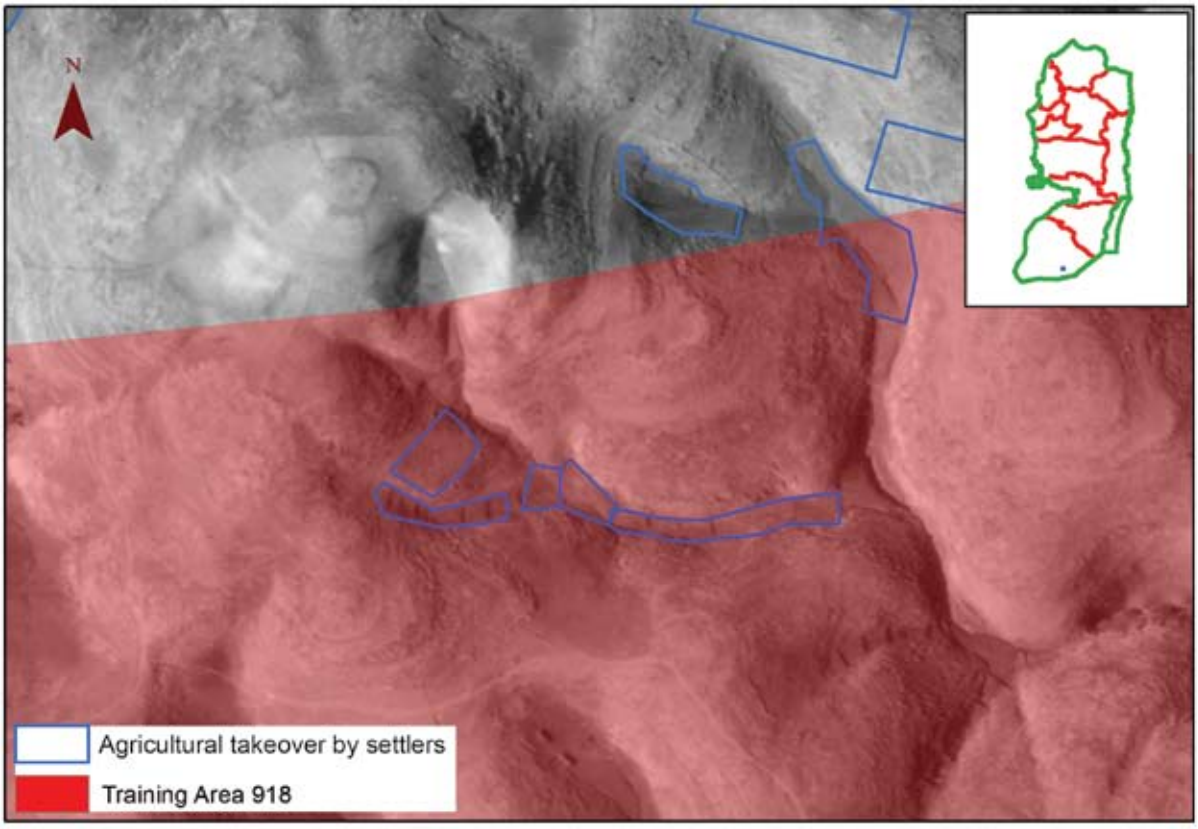

صورة من الجو للمنطقة سنة 1969

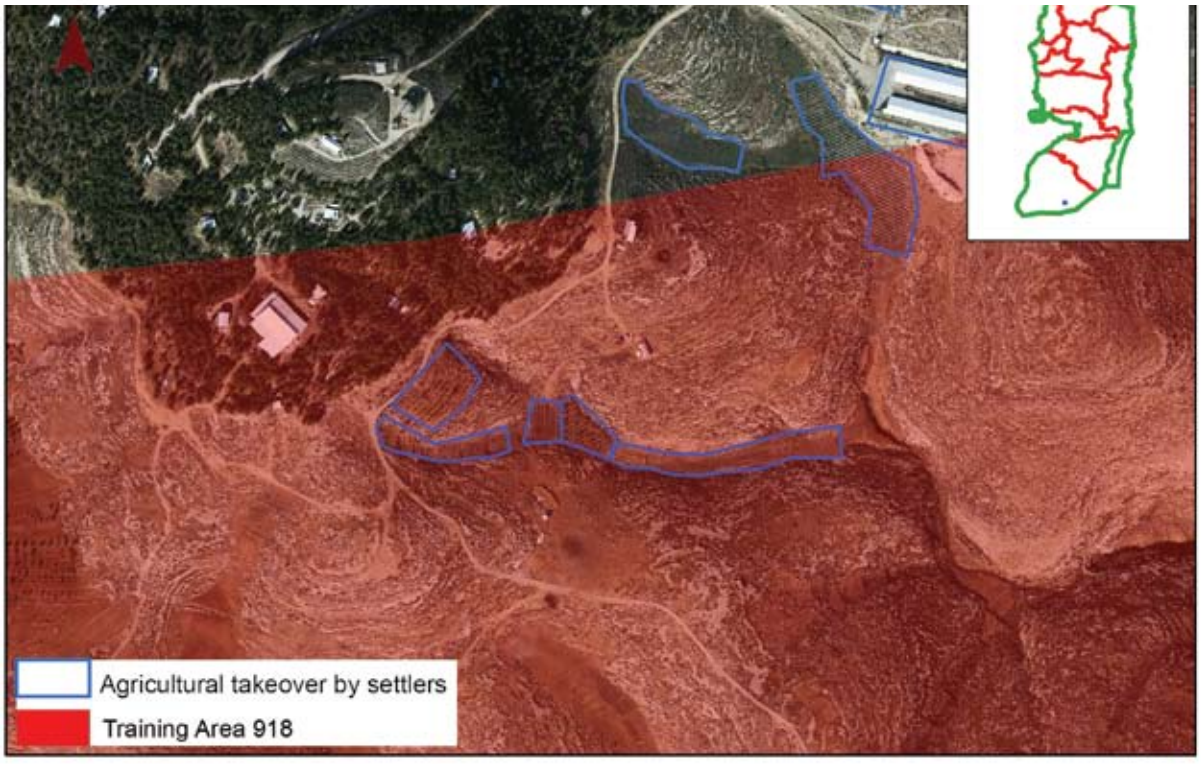

صورة من الجو للمنطقة سنة 2014

إستيلاء زراعي من قبل مستوطني إيتمار بمنطقة التدريب 904أ

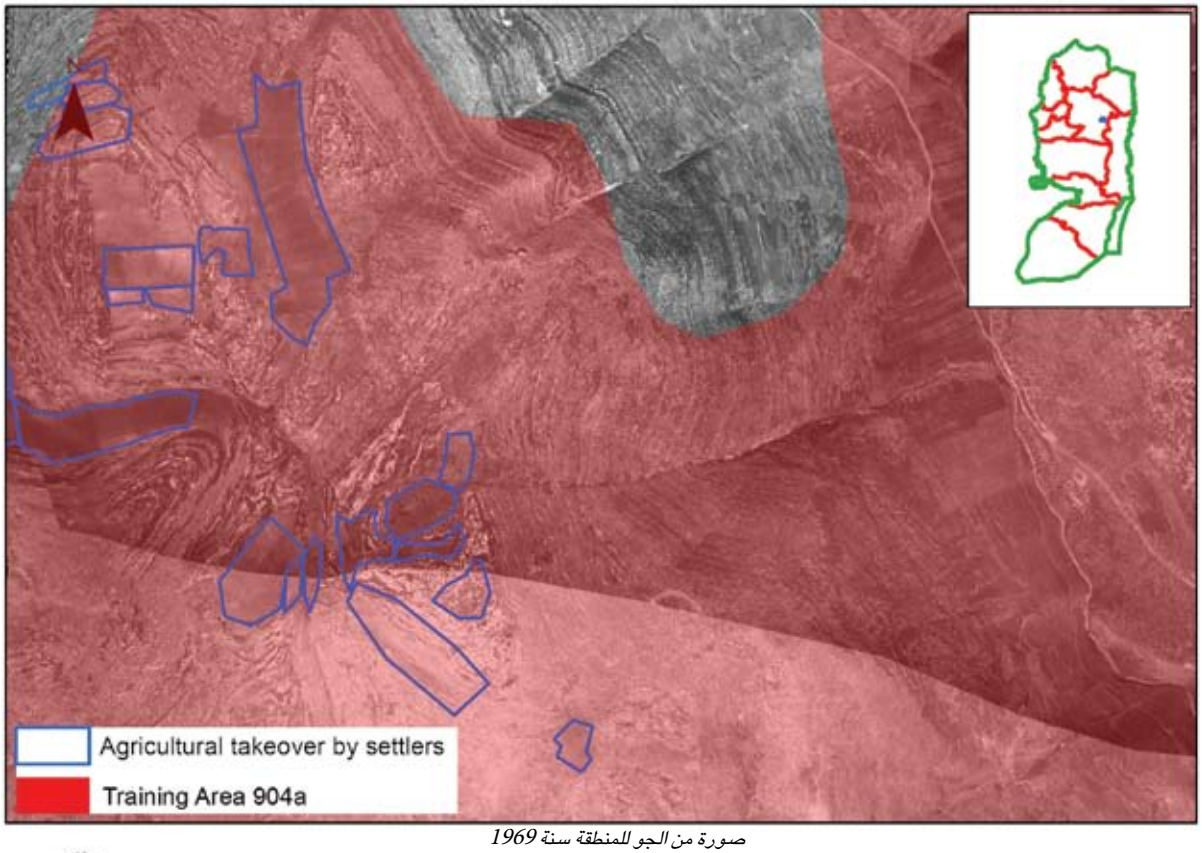

صورة من الجو للمنطقة سنة 1969

صورة من الجو للمنطقة سنة 2014

إستيلاء زراعي من قبل مستوطني كوخاف هشاحر بمنطقة التدريب 906

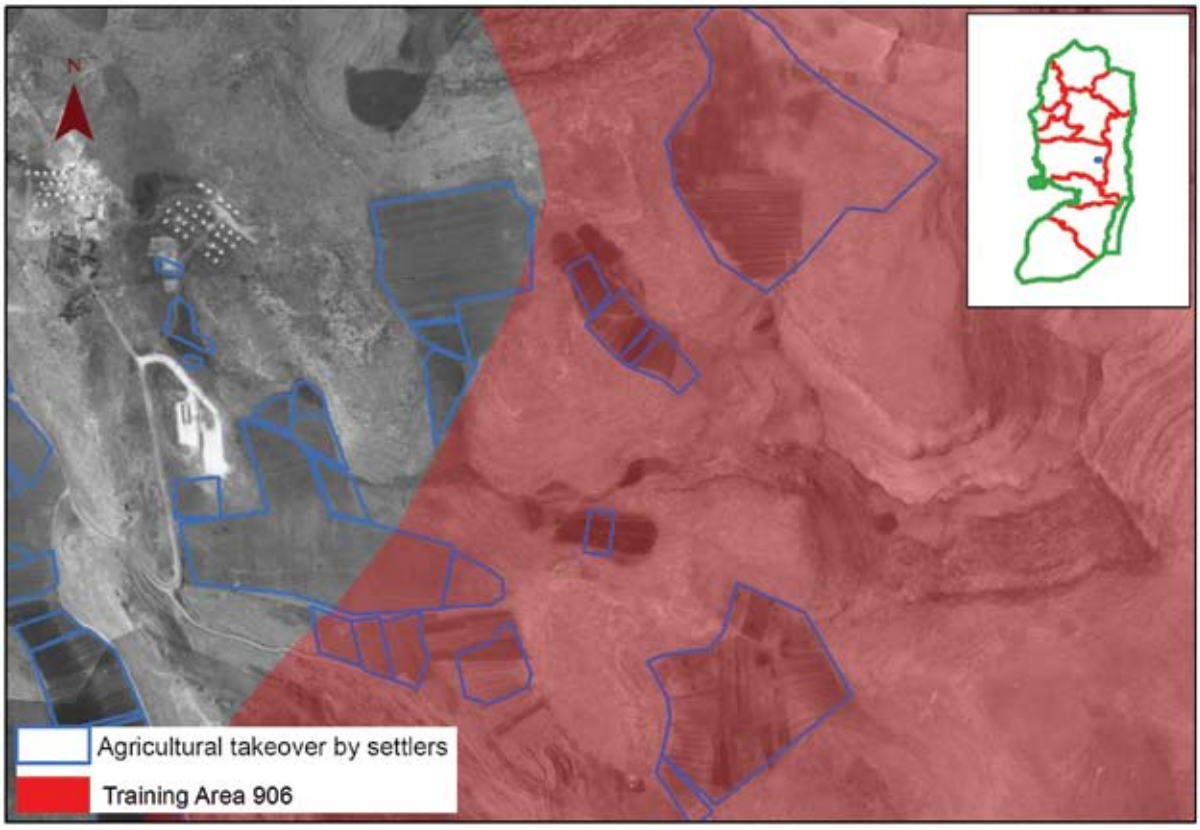

صورة من الجو للمنطقة سنة 1981

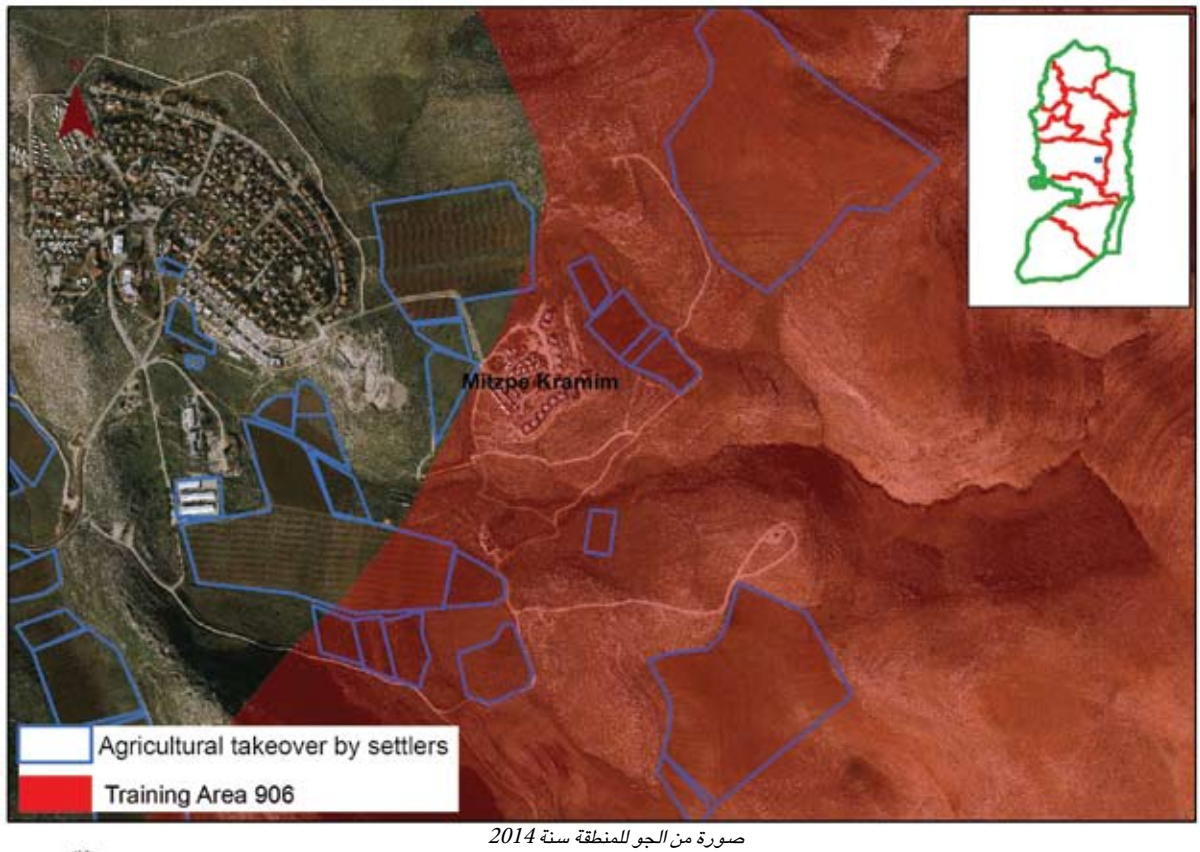

صورة من الجو للمنطقة سنة 2014

الإستنتاجات المستخلصة من الحقائق المعروضة هنا واضحة، وهي :

1. تعمل السلطات الإسرائيلية على تشجيع النشاط الزراعي بين الإسرائيليين في المناطق المغلقة أمام الفلسطينيين على طول حدود الضفة الغربية، من جهتها الشرقية وكذلك في منطقة جَيب اللطرون.
2. ساعدت السلطات الإسرائيلية مستوطنين إسرائيليين على إقامة بعض البؤر الإستيطانية داخل مناطق تمّ إغلاقها بهدف التدريب، وهي ما زالت تستثمر بهذه البؤر وتدافع عن وجودها في أروقة المحاكم.
3. تحت غطاء إغلاق أراضٍ شاسعة معدّة بالعلن للتدريبات العسكرية، تتيح السلطات الإسرائيلية للمستوطنين الإستيلاء على آلاف الدونمات بغية زراعتّها. في العديد من الحالات، تمّت سرقة هذه الأراضي بالقوة من أصحابها الشرعيين.
4. لا تقوم السلطات الإسرائيلية المؤتمنة على فرض القانون بهدم المباني غير القانونية للمستوطنين ولا تطرد ممارسات السطو الزراعي التي يقدِم عليها المستوطنون داخل مناطق التدريب، حتى لو كانت هذه الأراضي بملكية فلسطينية خاصة.

الإعلان "أراضي دولة" وعمل "فريق الخط الأزرق" داخل مناطق تدريب

منذ بداية سنوات الثمانين، أعلنت السلطات الإسرائيلية بالضفة الغربية عن حوالي 800 ألف دونم أنها "أراضي دولة".[117] مع مرور الزمن، أصبحت منظومة إعلان أراضي الدولة الوسيلة الرئيسة التي تعيد إسرائيل بواسطتها تعريف ملكية الأراضي وبالتالي تحرم الفلسطينيين من إستخدامها. حوالي 348 ألف دونم من الأراضي التي أعلنتها إسرائيل أراضي دولة داخل الضفة الغربية، موجودة بمناطق تدريب وتعادل 43.5% من مجموع ما تمّ إعلانه. إنها حقيقة تبرهن أن دوافع إغلاق هذه الأراضي متعلقة بمصالح صناعة الإستيطان داخل الضفة الغربية. وإن لم يكن كذلك، فما الحاجة للإعلان عن كلّ هذه المساحات الشاسعة "أراضي دولة" ؟!

عند معاينة خارطة المناطق المعلن عنها أراضي دولة داخل مناطق التدريب، يتبيّن أن غالبيتها المطلقة جاءت في الأجزاء الشرقية من الضفة الغربية، على طول الخط الواصل بين طمون شمالاً ويطا (الواقعة جنوب شرق جبال الخليل) جنوباً، وخاصة في منطقة التدريب "هبكعا" الممتدة على مساحة واسعة من جنوب شارع القدس–أريحا حتى أراضي يطا.[118] مع ذلك، هناك أكثر من 21،700 دونم أُعلنت أراضي دولة موجودة داخل مناطق تدريب في الجزء الغربي من الضفة الغربية، خاصة الأراضي المحاذية للخط الأخضر. تتصل هذه الحقيقة بنية إسرائيل غير المخفية طمس الخط الأخضر في أجزاء كبيرة منه، عن طريق بناء المستوطنات والبلدات الإسرائيلية على جانبيه.

خارطة أراضي الدولة المعلن عنها داخل مناطق التدريب

[117]- أنظروا ص 15 في هذا التقرير.
[118]- أراضي طوباس الواقعة شمال طمون. لم تُعلن أراضي دولة لكونها ضمن تسوية قانونية لا تتيح إعلانها كذلك.

أراضي الدولة المعلنة داخل مناطق التدريب (المناطق الرئيسة)

منطقة التدريب	كتلة القرى	المساحة المعلنة بالدونمات
"هبكعا"	• التعامرة • الرشايدة • الجهالين	297,073
203	• رنتيس • خربة مسمار • عبود • دير بلوط • رافات • الزاوية	16,956
903	• طمون	15,749
918	• يطا	5,944
935	• نوبا • بيت أولا	4,334
904أ	• بيت دجن • عقربا • يانون	3,999
904	• عقربا	3,015
906	• المغير	454
309أ	• أدنا • خربة البرج	368
934	• بيتونيا	118

تتعزز الفرضية بشأن دوافع الدولة من وراء إغلاق المناطق، بحقيقة أن جزءاً لا يُستهان به من عمل "فريق الخط الأزرق" التابع للإدارة المدنية (فريق يعمل بالأساس على مسح أراضي الدولة المخصصة للمستوطنات بغية البناء عليها أو تأهيل ما تمّ بناؤه من قبل) قد جرى داخل مناطق التدريب.[119] بدأ هذا الفريق عمله سنة 1999، واستمر حتى تشرين الثاني 2014 فأنجز عبر وسائل مسح حديثة، حوالي 261 ألف دونم، يقع نحو 35 ألف منها (13.4%) داخل مناطق تدريب معلنة.[120]

---

[119] أنظروا: حاييم ليفنسون. "قامت إسرائيل بتأهيل 28 ألف دونم داخل الضفة الغربية لصالح البناء في المستوطنات". هآريتس. 29.4.2014. http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2307613

[120] أنظروا: حاييم ليفنسون. "ما تكشفه الترسيمات: تقوم الدولة بتأهيل مناطق إطلاق نار تحضيراً لتوسيع المستوطنات". هآريتس. 9.12.2014. http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2507505

عند تحليل المسح الذي قام به فريق الخط الأزرق بمناطق التدريب، يتبيّن أن عملهم هذا تمحور حول الأهداف الثلاثة التالية:

1. مسح الأراضي الموجودة بمناطق مجاورة للخط الأخضر (غرب سلفيت وغرب الخليل) خُصّصت لإقامة مستوطنات جديدة وتشكيل سلسلة مع البلدات الواقعة غرب الخط الأخضر.
2. مسح مناطق البؤر الإستيطانية وجوارها القريب كجزء من عملية تأهيلها.
3. مسح الأراضي المحيطة بمستوطنات قائمة لفسح مجال توسيع مناطق نفوذها مستقبلاً.

لا بدّ من الإشارة إلى أن جهود "فريق الخط الأزرق" تشكّل عاملاً هاماً جداً في الإستيلاء على أراضٍ جديدة وتنظيم البناء غير القانوني الذي سبق تشييده داخل المستوطنات. يمكننا رؤية إنعكاس هذا النهج في الوثيقة التحضيرية التي أرسلها سكرتير الحكومة إلى مندوبي المستوطنين داخل الحكومة وخارجها يوم 23 تشرين الأول 2014، تحت عنوان: "نقاش حول البنى التحتية في مناطق يهودا والسامرة بمشاركة رئيس الحكومة". حمل البند الخامس من المواضيع المطروحة على طاولة نقاش هذه الجلسة، ما يلي: **"تعزيز عمليات الإستطلاع الميداني مع التركيز على تنظيم البؤر الإستيطانية وقوننتها"**.[121]

عمل فريق الخط الأزرق داخل مناطق التدريب في الأعوام 2013–1999 (المناطق الرئيسة)

منطقة التدريب	كتلة القرى	الأرض الممسوحة (بالدونمات)	هدف المسح	سنة المسح
203	• رنتيس • خربة مسمار • عبود • دير بلوط • رافات • الزاوية	16,956	مسح أراضٍ شرقي الخط الأخضر	• 2000 • 2004 • 2005 • 2007
912 "هبكعا"	• أبو ديس، • النبي موسى	10,848	توسيع معليه أدوميم	• 2000 • 2001 • 2005 • 2006
935	• نوبا • بيت أولا	4,296	مسح أراضٍ شرقي الخط الأخضر	• 2005 • 2013
918	• يطا	2,808	تأهيل البؤر الإستيطانية جنوب الخليل: أفيجيل، حفات معون، متسبيه يئير، حفات يعكوف طاليا	• 2001 • 2004 • 2011 • 2012

[121] ورد ذكر هذا المستند في التقرير الإخباري للقناة 2 - "البناء سيعود بضرر جسيم على إسرائيل". 26.10.2014 http://www.mako.co.il/news-military/politics-q4_2014/Article-7e963bb382e4941004.htm. في بند "البنى التحتية الكهربائية" (رقم 4)، كُتب التالي: "إيتمار-جيبتيت". القصد على ما يبدو بناء أحد الخطوط الكهربائية للربط بين جيبتيت وبؤرة إيتمار الإستيطانية اللتين تفصل بينهما منطقة التدريب 904أ. رغبة المستوطنين في العمل على بناء الخط الكهربائي هناك، تتشابك مع محاولة مستوطني إيتمار مواصلة عملية إستيلائهم على كلّ الأرض بين المستوطنتين والتي بدأت مع إقامة البؤر الإستيطانية شرق إيتمار بالنصف الثاني من سنوات التسعين.

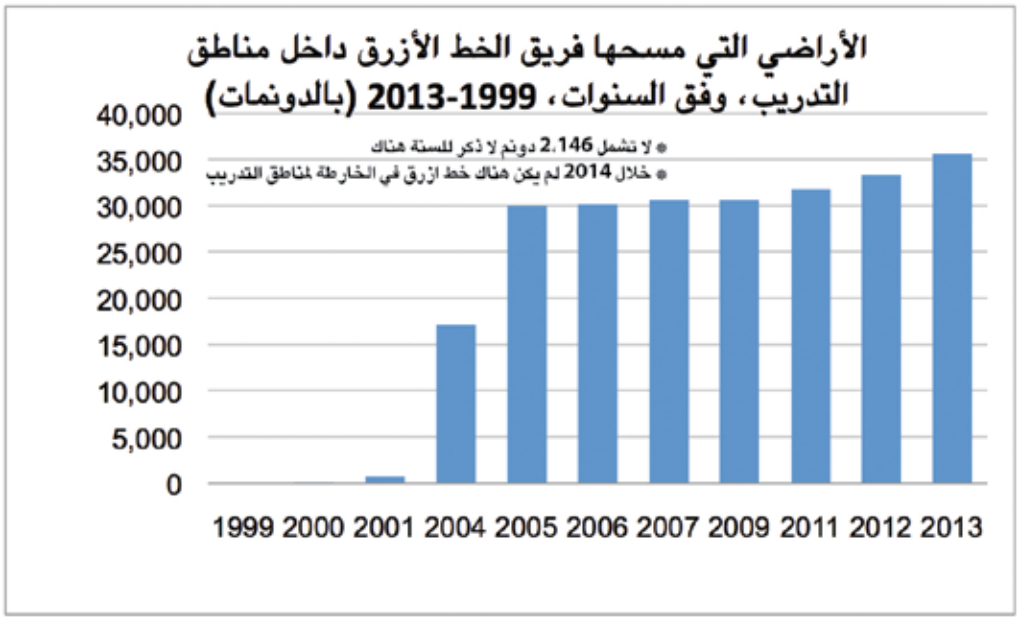

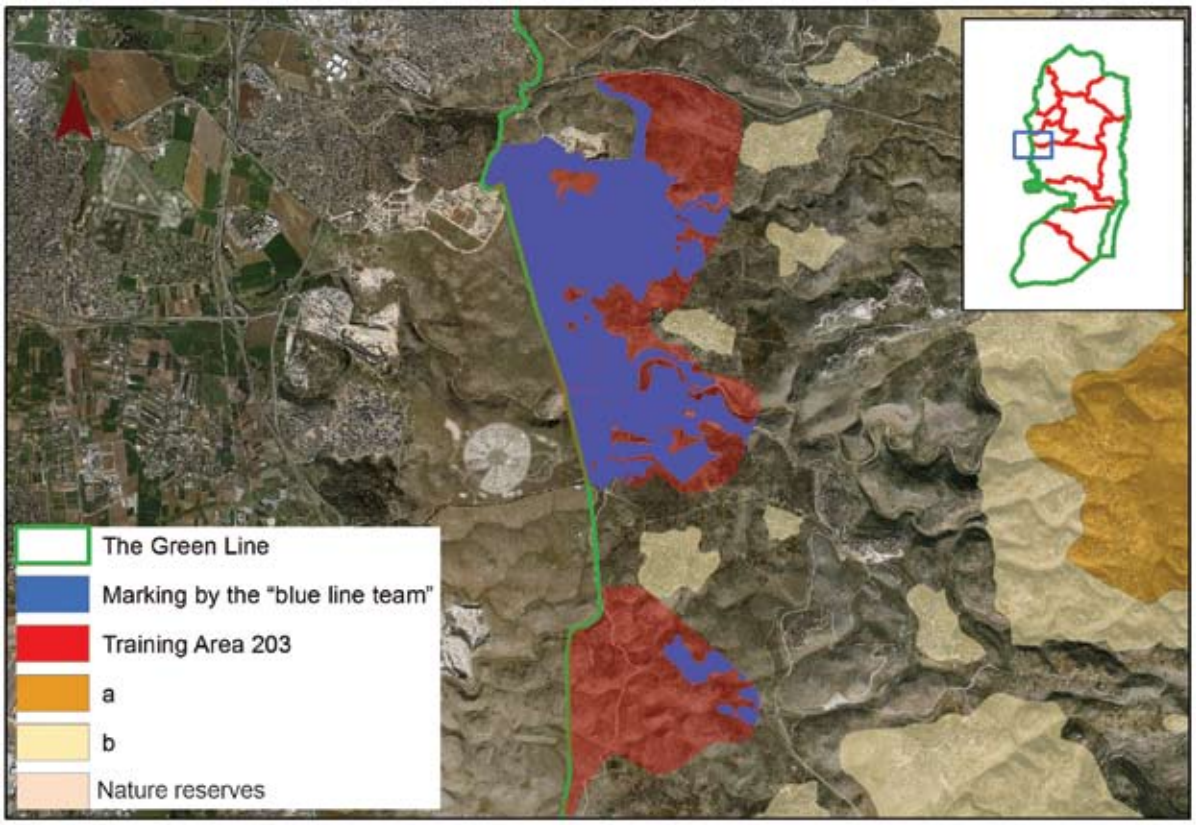

علامات فريق الخط الأزرق في أراضي قرية رنتيس، داخل منطقة التدريب 203 الملاصقة للخط الأخضر، وتبلغ نحو 16,956 دونم

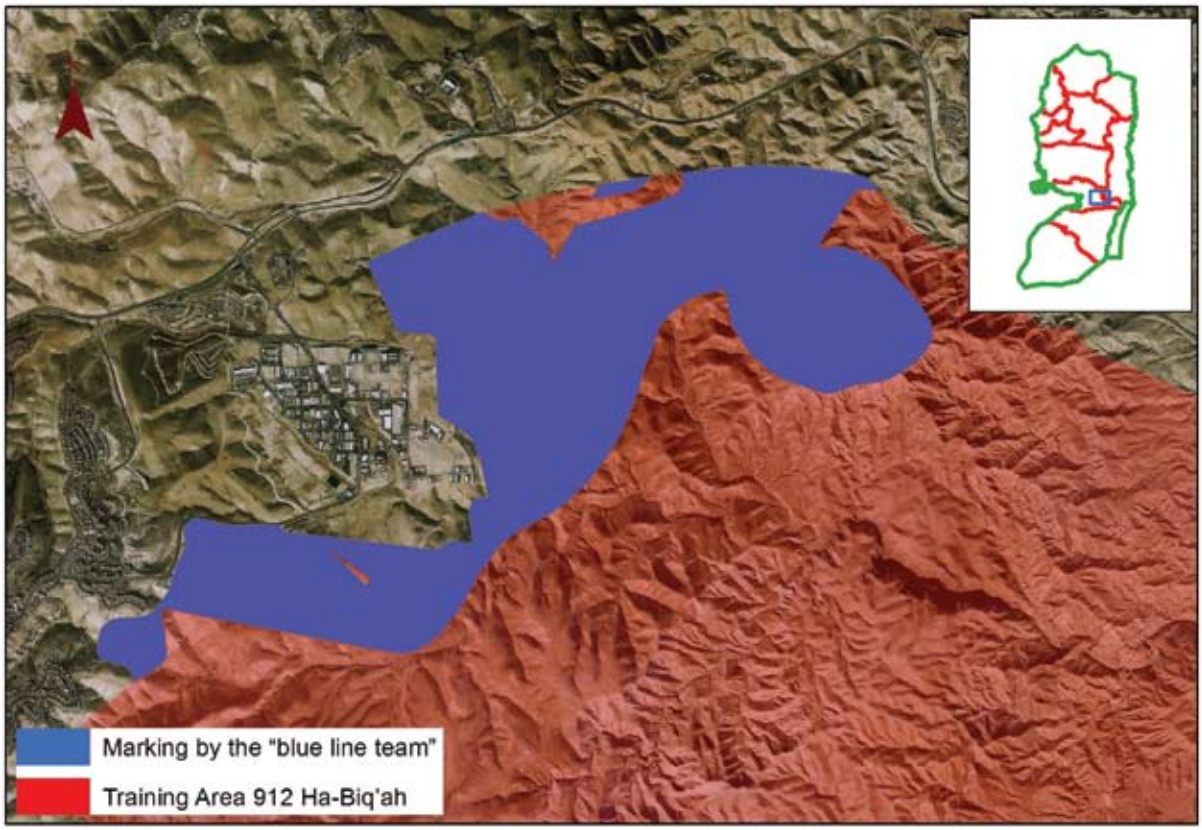

علامات فريق الخط الأزرق قرب معليه أدوميم، 10،848 دونم

ترسيم أراضٍ بالأزرق داخل منطقة التدريب 918. هذه الأراضي البالغة 2،808 دونم مجاورة لأربع مستوطنات ومخصّصة لتوسيع مناطق نفوذها

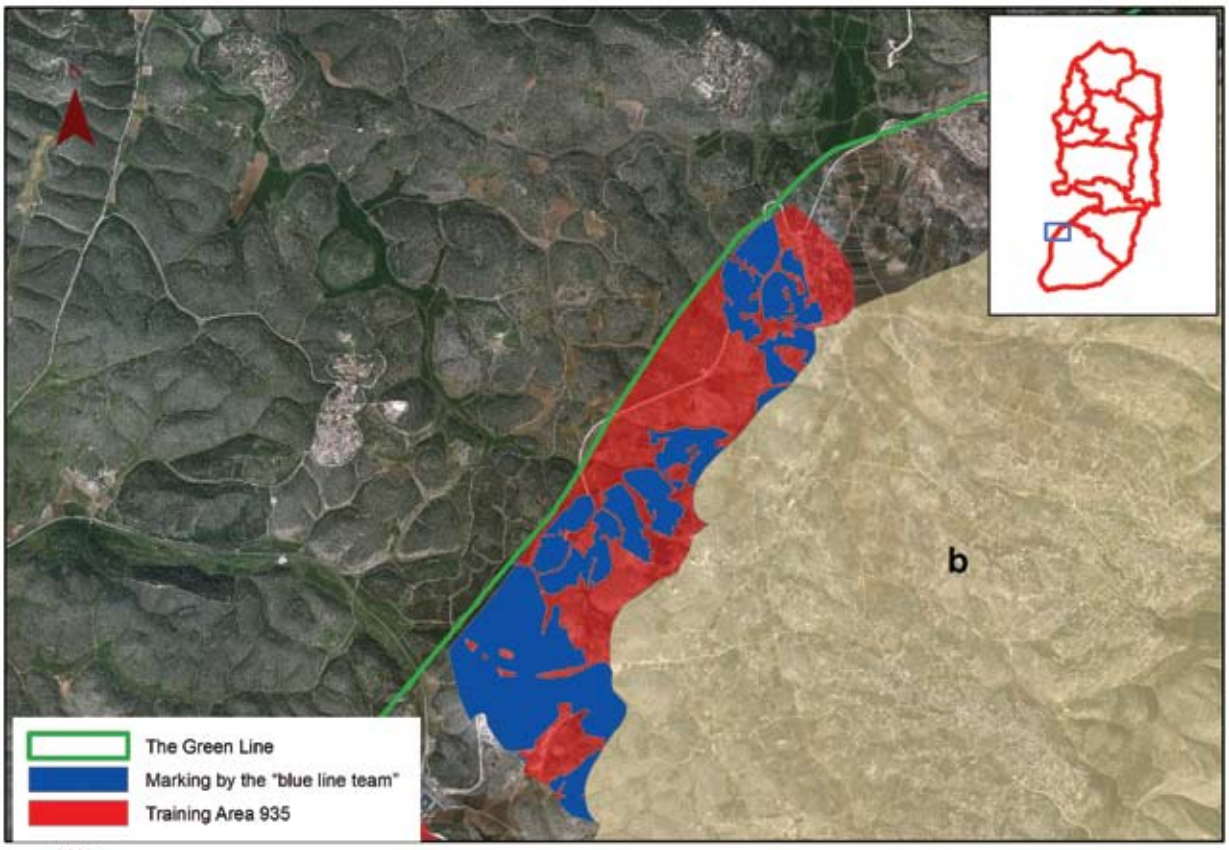

منطقة التدريب 935 وتبلغ 6,442 دونم مخصّصة لبناء مستوطنات جديدة شرق الخط الأخضر (غوش تيلم)

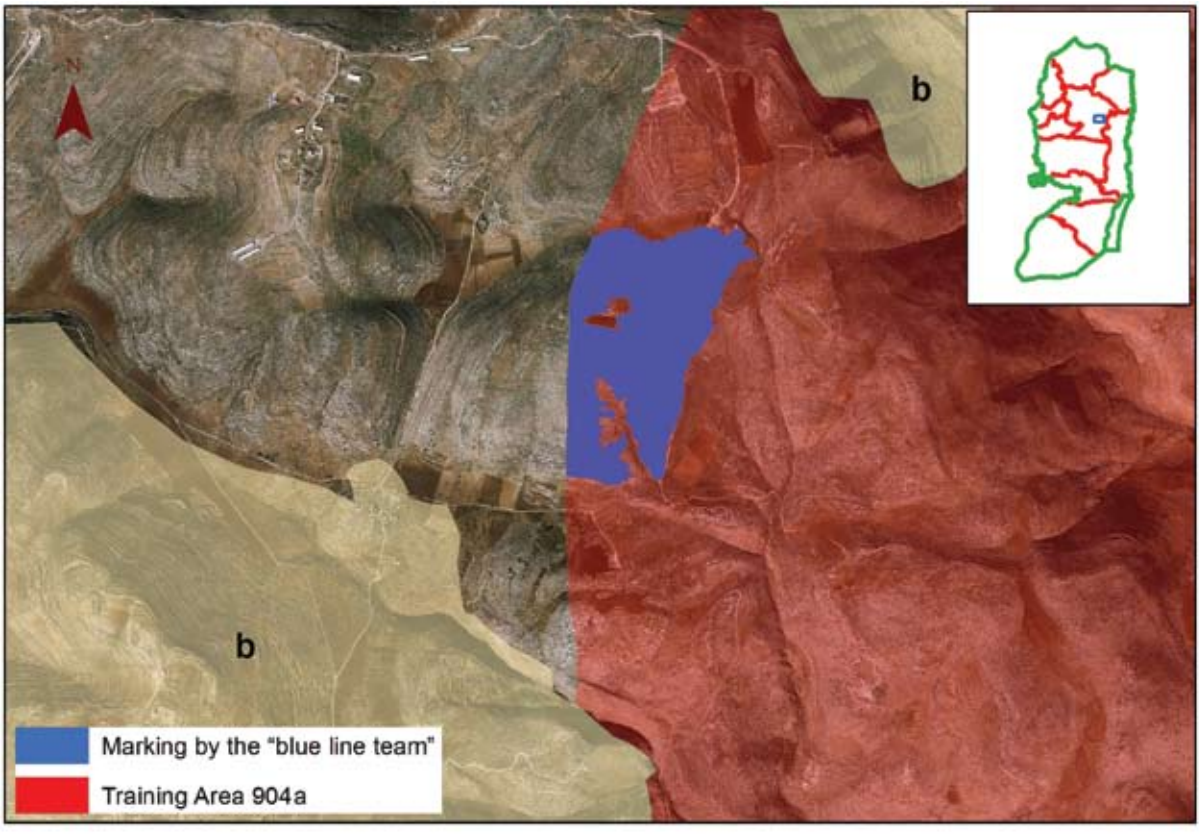

الترسيم بالأزرق داخل منطقة التدريب 904أ، عبارة عن 699 دونم تهدف لتأهيل البؤرة الإستيطانية مأحاز چدعونيم 777 وفسح مجال توسيعها شرقاً باتجاه غور الأردن

إقتطاع أراضٍ من منطقة التدريب 203 وتحويلها للمستوطنين

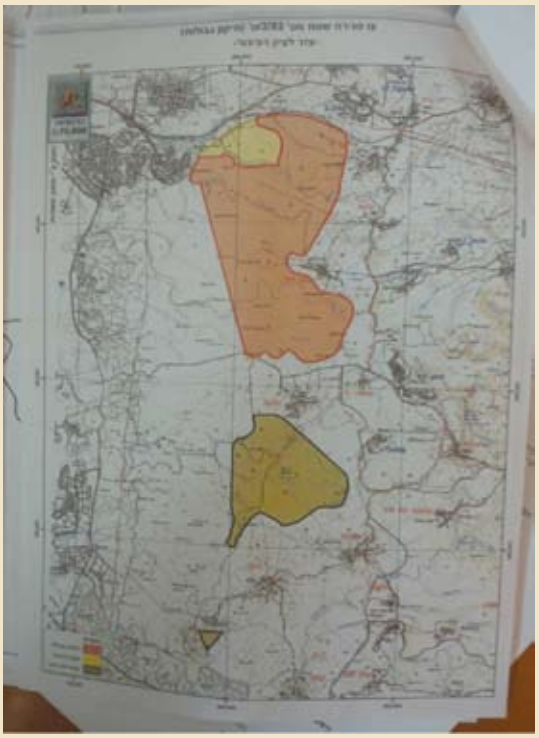

بتاريخ 23 تشرين الأول 2011، زار رئيس الإدارة المدنية في حينه، العميد موطي ألموز، مستوطنة أورنيت (شرقي الخط الأخضر، جوار كفر قاسم). من بين المواضيع الكثيرة التي نوقشت في الزيارة، كانت أيضاً فكرة إقامة منطقة صناعية مشتركة هناك وأسمها "شاعر هشومرون" التي ستخدم مستوطنتي أورنيت وألكنا. المشكلة الرئيسة التي واجهت المستوطنين الساعين لتحقيق المشروع هي أن الأرض المزمع إقامة المنطقة الصناعية عليها، لم تُضمّ بعد للمستوطنة إضافة لكون جزئها الجنوبي يقع داخل منطقة التدريب 203، مما لا يدع مجالاً لأن يكون جزءاً من منطقة نفوذ المستوطنة. بعد أسبوع من الزيارة، أطلع رئيس الإدارة المدنية رئيس المجلس المحلي في أورنيت على تقدّم معالجته للمسألة، فقال:

تمّ عرض المسألة ... على القائد العسكري للمنطقة الذي صادق على الدفع قدماً بطلب ضم منطقة النفوذ، وفي الأيام القريبة سيستكمل موقف فرع التخطيط بخصوص ضرورة إقتطاع الجزء الجنوبي من المجمّع "شاعر هشومرون" المتجاوز مناطق إطلاق نار.

بتاريخ 19 شباط 2012، تمّ تعديل حدود مستوطنة ألكنا وضُمّت لأراضيها مساحة تزيد عن 900 دونم موجودة على بعد 2 كم تقريباً غربيّ المستوطنة. في اليوم ذاته، وقّع قائد المنطقة الوسطى، اللواء آڤي مزراحي أيضاً على الخارطة الجديدة لمنطقة التدريب 203. في أعقاب هذا التعديل، أُخرجت من منطقة التدريب كسّارة ناحل ربة ومساحة أخرى تبلغ حوالي 2،100 دونم.

هذه المنطقة الملاصقة للخط الأخضر، أُعلنت كأراضي دولة ومن المحتمل أن السلطات الإسرائيلية تنوي تخصيصها لتوسيع المستوطنات القائمة هناك، والمستوطنات المزمع بناؤها شرق روش هعاين، التي تشهد هي أيضاً عمليات بناء واسعة ملاصقة للخط الأخضر وإلى الغرب منه.

أنظروا: حاييم ليڤنسون، "قامت الإدارة المدنية بتحويل ملايين الأراضي لشركة تطوير السامرة، خلافاً للتعليمات"، هآريتس، 28.1.2015– http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2550570

الخطاب غير الرسمي – كيف يتحدث المستوطنون عن مناطق التدريب؟

كما هو الحال في الجوانب الأخرى المتعلقة بالسياسة الإسرائيلية إزاء أراضي الضفة الغربية، فأيضاً بشأن مناطق التدريب هناك، يجدر الإصغاء بالذات للناطقين الرسميين لدى المستوطنين الذين يرون أنفسهم عادةً معفيين من قيود الخطاب الرسمي المفروضة على الناطقين الرسميين في الدولة. منظمة "رچڤيم" التي تعرّف نفسها على أنها "حركة للحفاظ على أراضي الوطن"، وتتلقى ميزانيات من حركة "أَمَنا" ومن المجالس الإقليمية التابعة للمستوطنين، هي الجهة الرئيسة الجديرة بالإستماع لأقوالها، كونها اليوم المنظمة اليمينية المتطرفة صاحبة الرؤية الأكثر شمولية وتنظيماً في كلّ ما يتعلق بسياسة الأراضي داخل إسرائيل والضفة الغربية.[122] خلال السنوات الأخيرة، كانت منظمة "رچڤيم" تحذّر من "إستباحة مناطق التدريب في تسيئليم"،[123] أي من دخول المواطنين لمناطق التدريب الموجودة داخل الخط الأخضر، وفي الوقت ذاته، تحذّر من "الغزو العربي لمناطق التدريب في غور الأردن" وتسمّيه "إستراتيجية [فلسطينية] مقصودة".[124] هنا أيضاً، ينطق أُناس "رچڤيم" علانية بما يتحفظ الناطقون الرسميون للدولة عن قوله، ألا وهو أن الإعلان عن مناطق التدريب من جهتي الخط الأخضر هو فقرة مركزية بالسياسة الإسرائيلية للإستيلاء على الأرض. إذاً، يمكن الإستنتاج من ذلك أن الإعلان عن مناطق التدريب، سواء غربيّ الخط الأخضر أم شرقيه، هو جزء من "الإستراتيجية المقصودة" المتسترة بعباءة "الأغراض العسكرية" والهادفة لتحقيق نفس الغاية، لكن بالمقلوب، أي إبعاد الفلسطينيين عن هذه الأراضي.

---

[122]- رچڤيم مثال قوي لما يُسمّى اليوم بالدارج GONGO ((Governmental Non Governmental Organization، أي هيئة تتنكّر بزيّ مدنيّ. لكن في الحقيقة، تعمل الدولة على تمويلها بشكل غير مباشر وتستعين بها لتحقيق أهداف لا تستطيع دوماً التصريح بها علانية. منظمة رچڤيم هي التي بادرت لعقد جلسة اللجنة الفرعية لشؤون مناطق يهودا والسامرة المنضوية تحت لجنة الخارجية والأمن، بتاريخ 27 نيسان 2014 (والتي ذُكرت في مقدمة هذه الوثيقة. أنظروا ص XX).

[123]- أنظروا: http://regavim.org.il/%D7%9E%D7%90%D7%95%D7%AA-%D7%A7%D7%A6%D7%99%D7%A0%D7%99%D7%9D-%D7%9C%D7%A9%D7%99%D7%9D-%D7%A7%D7%A5-%D7%91%D7%98%D7%97%D7%99-%D7%94%D7%90%D7%A9-%D7%9C%D7%94%D7%A4%D7%A7%D7%A8%D7%95%D7%AA-%D7%91%D7%A9%D7%98%D7%97%D7%99-%D7%94%D7%90%D7%A9/

[124]- أنظروا: http://regavim.org.il/?s=%D7%A9%D7%98%D7%97%D7%99+%D7%90%D7%A9

http://regavim.org.il/%D7%A2%D7%A8%D7%91%D7%99%D7%9D-%D7%A4%D7%95%D7%9C%D7%A9%D7%99%D7%9D-%D7%9C%D7%A9%D7%98%D7%97%D7%99-%D7%90%D7%A9-%D7%A9%D7%9C-%D7%A6%D7%94%D7%9C/

هناك مثال آخر للخطاب السائد في أوساط المستوطنين المتطرفين، وهو ما جاء بالموقع الإلكتروني لحركة أَمَنا حول ظروف إقامة البؤرة الإستيطانية "عينوت كيدم" ("حقات عومر")، شمال أريحا في العام 2004 بعلم السلطات ومساعدتها، حيث تمتنع هنا أيضاً عن أي فعل حقيقي وجادّ لتطبيق القانون.[125]

خلفية هذا العمل كانت بتفكيك قسم كبير من القواعد العسكرية الكبيرة للجيش الإسرائيلي في غور الأردن، أواخر العام 2003. الإخلاء الرئيسي كان بجنوب الغور، منطقة البلدتين "بيطاف" و"نعران"، حيث فُكّك معسكر المدرّعات "عيشت" ثمّ قاعدة "تسوري". نتيجة لذلك، بدأ الفلسطينيون بالإستيلاء على أراضي القواعد ومناطق التدريب عند وادي العوجا وسرقة ما بقي من معدّات. أقام الفلسطينيون بمنطقة العوجا مبانٍ، بركسات وخيَماً، من وادي بيطاف حتى حدود مدينة أريحا، وبذلك أوجدوا في المكان مجمعات سكنية جديدة فلسطينية. وكان ردّ سكّان الغور المزيد من الحرص والتشدّد في الحفاظ على أراضي الدولة هناك.[126]

إذاً، توضّح لنا هذه الأقوال أن المستوطنين هناك يعتبرون الإعلان عن مساحات واسعة بالضفة الغربية كمناطق تدريب، جزءاً لا يتجزأ من سياسة إسرائيل الشاملة في كلّ ما يتعلق بإدارة الأرض داخل هذه المنطقة. وكما هو الحال في أمور أخرى عديدة، يُعتبر المستوطنون رسل المؤسسة الحاكمة التي تتيح لهم، بل تشجعهم على إخراج أي سياسة تمتنع هي عن المجاهرة بها علانية، إلى حيّز التنفيذ.

مناطق التدريب كمواقع تجوال ورحلات للإسرائيليين

عند تصفّح الموقع الإلكتروني لمستوطنة إيتمار التي تقع إثنتان من بؤرها الإستيطانية لأقصى الشرق (جدعونيم 777 وحفات بنيامين) داخل منطقة التدريب 904أ، ندرك كيف يفهم مستوطنو المكان المعنى العملي لمناطق التدريب والعلاقة بينها وبين توسيع المستوطنة مستقبلاً. يظهر بالموقع إعلان ملوّن يبرز فيه شعار المجلس الإقليمي شومرون وبعض الأجسام الأخرى، يدعو المتجولين الهواة لمجموعة من الرحلات في عدد من المسارات الواصلة بين إيتمار وغور الأردن.[127] ولا يوجد بكلّ النصّ أو الخارطة الموضوعة هناك (أنظروا أدناه) أي ذكر لحقيقة أن المسارات المعروضة تمرّ بمنطقة تدريب معلنة، وذلك لأن هؤلاء المستوطنين يدركون جيداً أن الجزء الأعظم من منطقة التدريب هذه لا يُستخدم بتاتاً في تدريبات الجيش.

يجدر هنا التذكير بأن السياحة الإسرائيلية في الضفة الغربية تزايدت طيلة السنوات الأخيرة، ومن بين الأعمال التطويرية لها نجد؛ شقّ مسارات للرحلات الراجلة ورحلات الركوب، ترسيمها ووضع العلامات عليها وكذلك الإستيلاء على مواقع تحمل بعداً تاريخياً هاماً وعلى نقاط إشراف وينابيع.[128] ببعض الحالات، يتمّ وصف هذا النشاط كعملية ترفيهية "تربوية" وليس "سياسية"، حتى لو كان من يقف من ورائها يمينيون غلاة، تسكن غالبيتهم في المستوطنات، عدا عن أنه لا مجال للشكّ بأنها تهدف بالأساس لإبعاد الفلسطينيين عن هذه الأماكن.[129]

للتلخيص، إنّ مناطق التدريب بالضفة الغربية والممتدة على مساحة تصل حوالي مليون دونم تتضافر وتتناسق في نسيج من الأراضي التي تسري عليها أوامر رسمية أخرى إضافية (أوامر إغلاق لمناطق نفوذ المستوطنات، أوامر إغلاق للمنطقة الحدودية مع الأردن والمحميات الطبيعية) وتحظر كلّياً أو تقيّد كثيراً، قدرة الفلسطينيين على إستخدامها. هذا التناسق بين مختلف الأوامر الرسمية ليس صدفة، بل هو ثمرة تخطيط دقيق قامت به السلطات الإسرائيلية لتقييد دخول الفلسطينيين لمساحات واسعة ضمن أراضي المنطقة C، الواقعة تحت سيطرة إسرائيلية كاملة على مورد الأرض. في الوقت ذاته، تتيح إسرائيل للمستوطنين السيطرة على أراض داخل مناطق مغلقة، ولا فرق إن كانت مناطق تدريب أو مناطق حدودية على طول نهر الأردن أُغلقت بالأمر العسكري 151. يتمّ هذا الإستيلاء إمّا بواسطة بناء البؤر الإستيطانية أو بواسطة وضع اليد زراعياً، وكثيراً ما يحدث هذا أيضاً على أراضٍ فلسطينية بملكية خاصة.

حقيقة أن مناطق التدريب تشكّل نوعاً من "إحتياطي الأرض" تستخدمه إسرائيل لتعزيز صناعة الإستيطان، تنعكس أيضاً بإعلان إسرائيل عن مساحات شاسعة داخل مناطق التدريب "أراضي دولة" وتقوم فيها بعمليات مسح دقيق من قبل فريق الخط الأزرق. ما يبرهن أن لهذه الأراضي دوراً مدنياً ينخرط أيضاً في خدمة الصناعة الإستيطانية.

---

[125] بحسب بيانات الإدارة المدنية، كان هناك في آذار 2013 (20) موقع بناء غير قانوني من الأعوام 2013-2004، وواحد منها فقط تمّ إخلاؤه على يد المستوطنين بدل أن تفعل الإدارة ذلك. هذه البؤرة الإستيطانية وكذلك الأرض الزراعية الواسعة من حولها والممتدة على 624 دونم، هي كلّها أراضٍ بملكية فلسطينية خاصة. قسم منها، تمّ الإستيلاء عليه منذ البداية عسكرياً لصالح المسطحات الزراعية لمستوطنة بيطاف سنة 1997.

[126] أنظروا: http://www.amana.co.il/?CategoryID=22&ArticleID=194

[127] أنظروا: http://www.myitamar.org.il/sites/default/files/travel.pdf

[128] أنظروا تقرير OCHA : التأثير الإنساني لسيطرة المستوطنين على الينابيع الفلسطينية، آذار 2012 - http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_springs_report_march_2012_arabic.pdf

[129] من يقود هذا التوجه هو مشروع "مشكيفت" (الناظور) الذي يصف نفسه على أنه "مشروع تعارف وطني" و "هيئة سياحية غير سياسية". في الحقيقة هي هيئة تحصل على جميع أموالها من أجسام متجندة لخدمة المستوطنين، مثل حركة أَمَنا والمجالس الإقليمية والمحلية لمستوطني الضفة، ويديرها مستوطنون. أنظروا الموقع الإلكتروني للمشروع: http://mishkefet.org.il

هذا بالإضافة لحقيقة أن ناطقي الدولة الرسميين المقيّدين، شفهياً على الأقل، بذريعة أن إغلاق المناطق يأتي اليوم أيضاً لإحتياجات أمنية فقط، يختلفون عن الناطقين الرسميين لدى المستوطنين الذين يعرفون الواقع "على الأرض" ويعرفون أين تُجرى التدريبات فعلياً، وهم الذين يعبّرون عن السياسة الحقيقية دون موانع. تدلّ أقوالهم على أن الهدف الحقيقي من وراء الإغلاق المستمر لقسم كبير من الأراضي التي ما زالت حتى اليوم معرّفة على أنها "مناطق تدريب"، هو إضعاف القبضة الفلسطينية المستدامة وطويلة الأمد على هذه الأراضي وأيضاً تقييد وصول الفلسطينيين إليها واستخدامها.

شهادة أبو فاخر ، مختار خربة الطويل (داخل منطقة التدريب 904 أ)

وُلدت سنة 1961 شمال خربة الطويل، في المنطقة المقام عليها اليوم بؤرة المستوطن المدعو كوبي (حوالي 7 كم شرق إيتمار). في العام 1967، جاء الجيش وأعلن عن أراضينا منطقة عسكرية مغلقة. بعد ذلك، بدأ التضييق علينا والحدّ من تحركنا. فمُنع الناس من دخول المنطقة وغُرّم في كثير من الأحيان، الرعاة الذين قُبض عليهم داخلها. ولإخافة الناس، كان الجيش يقوم أحياناً بإطلاق النار على المواشي. لم أرَ أبداً أية خارطة شاملة للمنطقة العسكرية ولا أعرف ما هي حدودها بشكل دقيق.

من حين لآخر، يتواجد الجيش عدّة أيام في المنطقة ويتدرب عناصره بمواقع محدّدة، وأحياناً يدخلون أماكن تواجد منازلنا أيضاً. في السنة الحالية، هم دخلوا منطقة منازلنا 3 مرّات. من المفروض أن تكون المنطقة العسكرية المغلقة بعيدة عن الناس وأماكن سكناهم، لكنهم قاموا بالإعلان عن الأماكن التي يقطنها الناس ويعملون فيها، كمناطق تدريب.

يتراوح اليوم عدد سكّان خربة الطويل ما بين 250–200 نسمة ويتوزعون على حوالي 25 عائلة. تتوزع غالبية العائلات بين خربة الطويل وعقربا لأن كلّ من يتزوج لا يستطيع البناء هنا. لقد تمّ حتى اليوم هدم 8 بيوت في خربة الطويل، قسم منها هُدم مرّات عديدة. حتى المسجد المقام هنا، تمّ هدمه. إن أوامر الهدم الصادرة بحق الناس هنا ليست على أساس كون المكان منطقة عسكرية مغلقة، إنما لكونه جزءاً من المنطقة C. لكن ما من سبيل للحصول على رخصة بناء من السلطات الإسرائيلية. لقد دمّر الجيش شبكات الكهرباء والماء التي بنيناها، لكننا قمنا بإصلاحها.

منذ العام 1999، بدأ المستوطنون بتشييد البؤرة الإستيطانية 777 (شرق إيتمار) داخل منطقة كان الجيش قد استعملها في السابق لتدريباته. عندما بدأ المستوطنون في البناء هناك، غادر الجيش المكان وأصبح يتدرب بأماكن أخرى. قبل عدّة أعوام، جاء مستوطن يُدعى كوبي وأقام بؤرة إستيطانية جديدة إلى الشرق من البؤرة 777، وهي أيضاً داخل منطقة كان الجيش قد أعلنها حتى ذلك الوقت منطقة عسكرية مغلقة للتدريب. ومنذ ذلك الحين والمستوطنون يمنعوننا من دخول هذه المناطق بينما يستعملونها هم أنفسهم بدون أي تقييد من الجيش، للزراعة ورعي المواشي. وإن حاولنا الدخول، يأتون أحياناً برفقة الجيش وأحياناً لوحدهم بعد أن يرتدوا الزي العسكري ويقدّمون أنفسهم على أنهم عناصر الجيش، لطردنا منها. نتيجة لبناء البؤر الإستيطانية شرق إيتمار داخل المنطقة التي استخدمها الجيش من قبل لتدريباته، خسرنا آلاف الدونمات من المراعي والأراضي الزراعية بشكل كلّي.

المسألة هنا هي وجود قانون للفلسطينيين وآخر لليهود. إذ يتضح أن إغلاق الأراضي يسري فقط على الفلسطينيين، بينما تُخصّص ذات الأراضي العسكرية المغلقة، لصالح البناء والزراعة لدى المستوطنين.

خارطة إرشاد من الموقع الإلكتروني لمستوطنة إيتمار

منطقة تدريبات أم منطقة حفلات؟

"الحفلة بأحضان الطبيعة" داخل منطقة القتال/التدريب رقم 903 بشهر آذار 2014
(من موقع ynet، تصوير: آڤي مرزن)

خلال عيد الفصح في آذار 2014، أُقيمت شمال غور الأردن "حفلة في الخلاء" بمشاركة آلاف الأشخاص الذين أتوا من داخل إسرائيل. لقد اشتهرت الحفلة في حينه بسبب العشرات من المشاركين الذين دخلوا المستشفيات نتيجة الجفاف والسُكْر. أُقيمت الحفلة داخل منطقة التدريب 903/901 المجاورة للقاعدة العسكرية التدريبية التابعة للواء كفير ومستوطنة روعي. هذه الأراضي بملكية أهالٍ من سكّان قرية طوباس يُمنعون من أي استخدام لها بسبب وجود الجيش هناك. وقد إقتبست صحيفة هآريتس ما جاء على لسان رئيس مجلس "بكعات هيردين"، داڤيد ألحياني:

حصلت الحفلة على كافة التصاريح المطلوبة واستوفت شروط الرقابة المشددة من قبل جهات فرض القانون. أنقل من هنا تمنياتي بالشفاء العاجل للمصابين مؤكداً على ما يلي: من بين عشرة آلاف محتفل، تمّ نقل 7 مصابين وتوقيف 15 من المحتفلين لحيازتهم المخدرات. إنني لا أستهين بذلك أبداً، لكن تبقى النسبة ضئيلة جداً إذا ما أخذنا بالحسبان هذه الأعداد الهائلة من المحتفلين.

(إيلي أشكنازي، "أُضطر 40 من المحتفلين لتلقي العلاج الطبي أثناء حفلة في الهواء الطلق بمنطقة الغور، حالة واحد منهم صعبة"، هآريتس 22.3.2014– (http://www.haaretz.co.il/news/local/1.2276548

حقيقة أن المكان هو منطقة عسكرية، غابت عن تقارير جميع وسائل الإعلام التي تناولت الحدث، وكذلك حقيقة أنه وفق القانون العسكري، لا توجد للمجلس الإقليمي أية صلاحية قانونية للمصادقة على أي استخدام لهذه الأراضي، التي كما ذكرنا سابقاً، تعود لملكية خاصة وتقع داخل منطقة عسكرية مغلقة. كما أن هذه الحقائق لم تردع المنظّمين من إجراء حفلة أخرى بنفس المكان لاحقاً وبمرور نصف عام، خلال عيد العرُش في تشرين الأول 2014. ومع غياب النشر بوسائل الإعلام عن الحفلة الثانية، يمكننا الإستنتاج أنها مرّت بسلام.

القسم السادس: المناطق المغلقة والسكّان الفلسطينيون بالضفة الغربية

مما لا شكّ فيه أن الإعلان عن إغلاق هذه المساحات الشاسعة من أراضي الضفة الغربية يؤثّر عميقاً وبالعديد من الجوانب على كافة السكّان الفلسطينيين، خاصة على حرية تنقلهم داخل الضفة الغربية. أمّا المتضررون الأوائل من إغلاق المناطق فهم المجموعات السكّانية القاطنة داخل الأراضي المغلقة أو بالجوار منها، خاصة أولئك القاطنين داخل مناطق التدريب التي تشهد نشاطات تدريبية مكثّفة. لذا، سيتركّز جل النقاش في هذا القسم على المجموعات السكّانية الفلسطينية داخل المناطق التي أُغلقت لأغراض التدريب، أو بجوارها. مع ذلك، جزء من الأرقام المبيّنة هنا يشمل كافة المناطق المغلقة على مختلف أهداف إغلاقها، بما فيها المناطق غير المغلقة على الصعيد الفعلي.

لا بدّ من التأكيد على أن هذا القسم بتفاصيله الواردة لا يدّعي تغطيته الشاملة لمسألة تأثيرات إغلاق المناطق على السكّان الفلسطينيين من مختلف جوانبها، لكنه دعوة للتفكير وللمزيد من البحث ودراسة هذه المسألة.

سكّان فلسطينيون داخل مناطق التدريب

في العام 2013، أجرتOCHA إستطلاعاً شاملاً حول السكّان الفلسطينيين داخل المنطقة C، أحد إستنتاجاته أن عدد القاطنين في المنطقة C يقارب 300 ألف فلسطيني ويتوزعون على 532 منطقة سكنية.[130] وُجد فيه أيضاً أن 38 مجموعة سكّانية فلسطينية تعيش بمناطق تدريب، يبلغ تعداد أفرادها نحو 6،200 نسمة، بالإضافة ل50– مجموعة أخرى تعيش جوار مناطق التدريب، يبلغ تعداد أفرادها 12،176 نسمة.[131] جزء منهم من أصول قروية (فلاّحين) والجزء الآخر من أصول بدوية، لكنهم بغالبيتهم الساحقة يعتمدون في معيشتهم على رعاية الماشية وعلى الزراعة. إن إغلاق مناطق التدريبات العسكرية يحاصرهم في رزقهم، وفي بعض الحالات يمسّ بصورة بالغة قدرتهم على العيش من الناحية الاقتصادية.[132] أحد أسباب هذا المساس هو أن جزءاً كبيراً من الأراضي المعلنة مناطق تدريب، خاصة تلك الموجودة في القسم الشرقي من الضفة الغربية، هو بمثابة مخزون الحبوب والمحاصيل ومناطق الرعي الرئيسة بالنسبة للأهالي القاطنين في القرى الواقعة على امتداد متن الجبل وغور الأردن.

بمناسبات عدّة، كرّر الناطقون الرسميون بأسم دولة إسرائيل الإدعاء بأن الإعلان عن مناطق تدريب في الضفة يتمّ فقط بعد التأكد من عدم وجود "سكّان دائمين"، وأن الإعلان عن هذه الأراضي كمناطق تدريب لا يمسّ "نسيج حياة" السكّان.[133] إلاّ أن مواجهة هذه التصريحات مع الواقع القائم على الأرض تُظهر مدى خلوّها من المعنى عدا عن كونها مضلّلة. إننا ندرك من خلال العلامات المتروكة في المكان ومن المقابلات التي أجريناها مع سكّان فلسطينيين يعيشون بجوار مناطق تُقام فيها تدريبات الجيش (مناطق التدريب الرسمية والأخرى التي يتدرب فيها الجيش الإسرائيلي دون إعلانها مناطق تدريب)، أن تأثير هذه التدريبات على السكّان القاطنين في الجوار بالغ جداً، وأحياناً يكون مدمّراً.

في التحضير لهذا التقرير، قمنا بمعاينة مجموعة صور من الجو لعدد من البلدات المشمولة ضمن مناطق التدريب منذ عام 1967.[134] تُظهر هذه المعاينة وبدون أدنى شكّ أن قسماً من البلدات المشمولة في مناطق التدريب، كانت قائمة قبل الإعلان عن هذه الأراضي مناطق مغلقة. بالإستناد لهذه الصور من الجو، لا يمكن طبعاً تحديد إذا ما كانت هذه البلدات مسكونة طيلة العام أم فقط أشهر معدودة منه، كما ادّعت الدولة بردّها على إلتماس أهالي منطقة التدريب رقم 918. بكلّ الأحوال، من خلال هذه الصور نرى بوضوح أن هذه القرى كانت جزءاً من المكان الذي عاش فيه الناس، عملوا فيه واعتاشوا من رزقه على مرّ الأجيال، وأن الإعلان عنه كمناطق تدريب مغلقة قد ألحق ضرراً كبيراً ب"نسيج حياة" هؤلاء السكّان.

---

[130]- أنظروا: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_pressrelease_5_march_2014_ar.pdf, وكذلك: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_fact_sheet_5_3_2014_ar_.pdf

[131]- في الحقيقة، عدد قاطني هذه المناطق أعلى بكثير من الأرقام التي وردت في الإستطلاع حيث لم يشمل سكّان القرى الواقعة غربيّ الضفة الغربية، وهي قرى لها أراضٍ جزء منها داخل مناطق تدريب غير مستخدمة فعلياً. أنظروا ص 64 من هذه الوثيقة.

[132]- من المعطيات الرسمية التي سلّمتها الإدارة المدنية للقسم القانوني في حماة القانون - حاخامين من أجل حقوق الإنسان. يتبيّن أنه في الأعوام 2010-1995 تمّ طرد أكثر من 109 آلاف رأس ماشية (أغنام وماعز) من مناطق تدريب.

[133]- أنظروا ص 7-8 من هذه الوثيقة.

[134]- ليس بإمكاننا فحص مساحة كلّ مناطق التدريب نتيجة التغطية الجزئية للصور من الجو التي بحوزتنا.

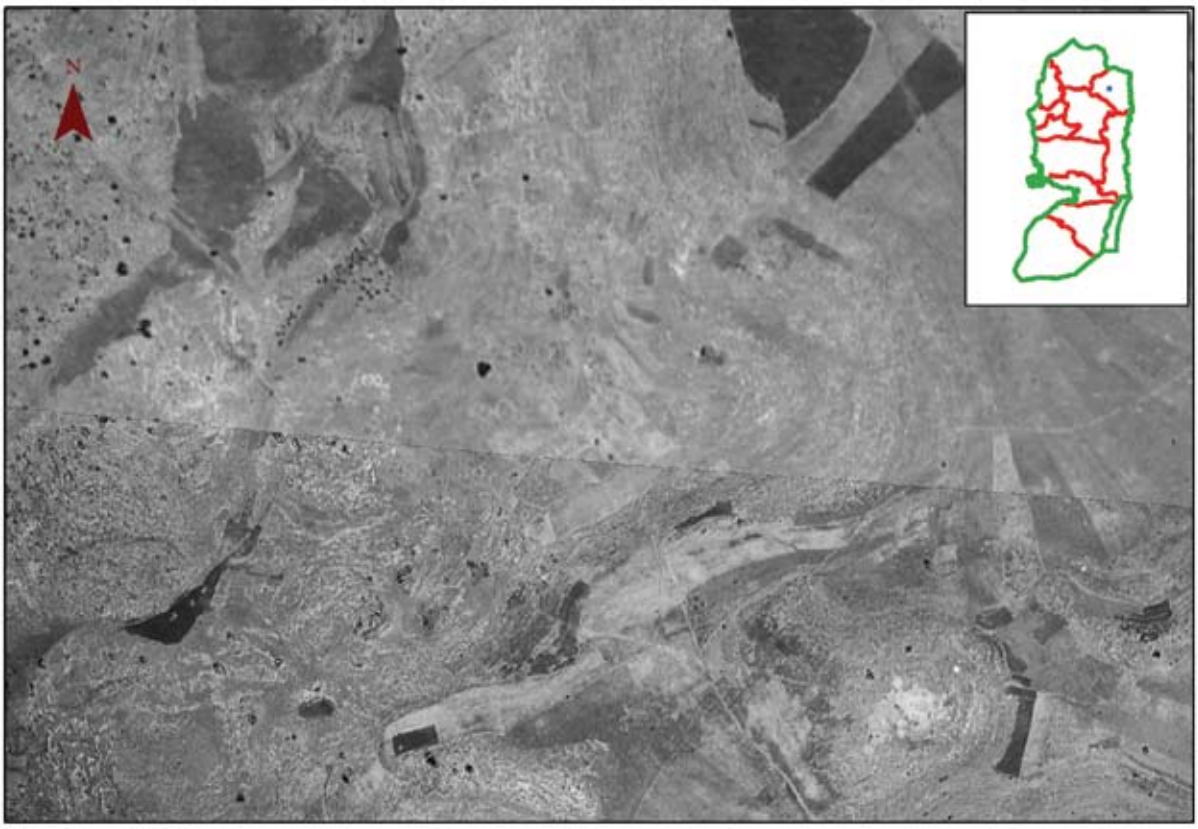

خربة يرزا بمنطقة التدريب 901 شرقي طوباس في العام 1967

خربة يرزا بمنطقة التدريب 901 شرقي طوباس في العام 2014

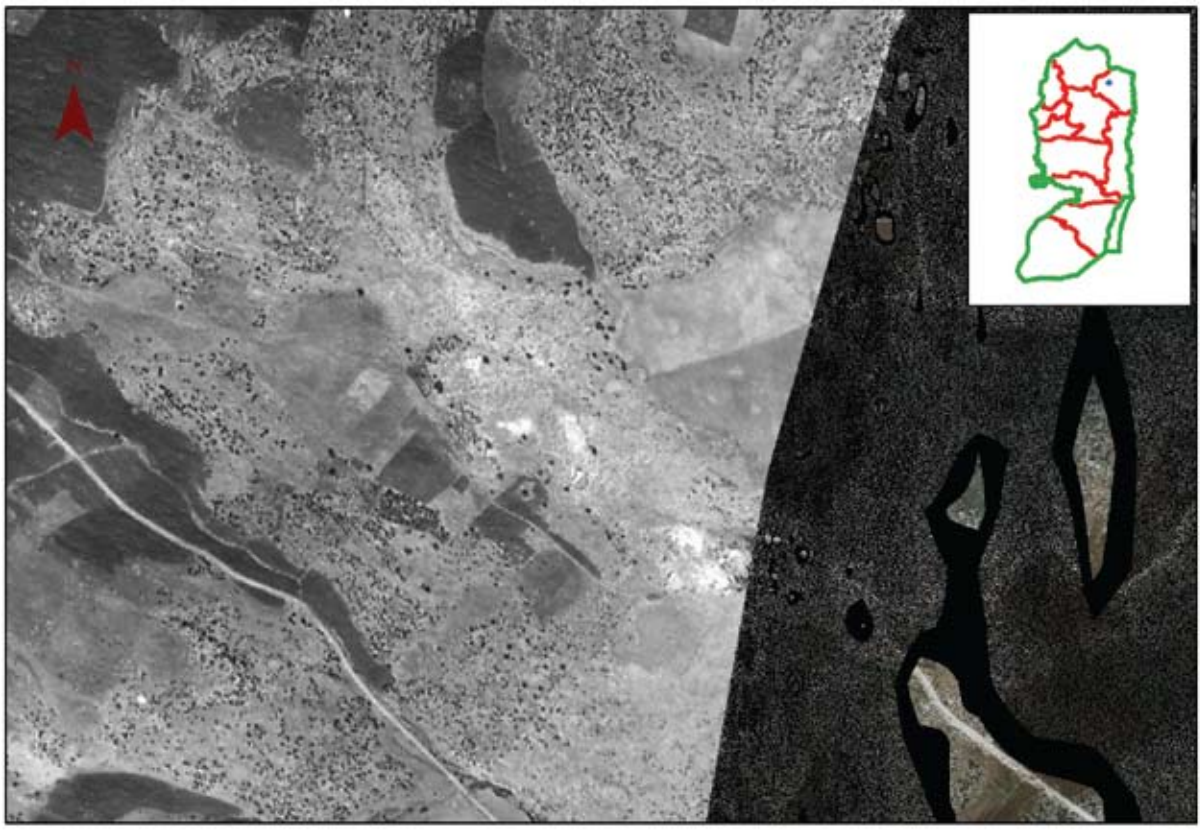

قرية العقبة بمنطقة التدريب 900 شمال شرق طوباس في العام 1967

قرية العقبة بمنطقة التدريب 900 شمال شرق طوباس في العام 2014

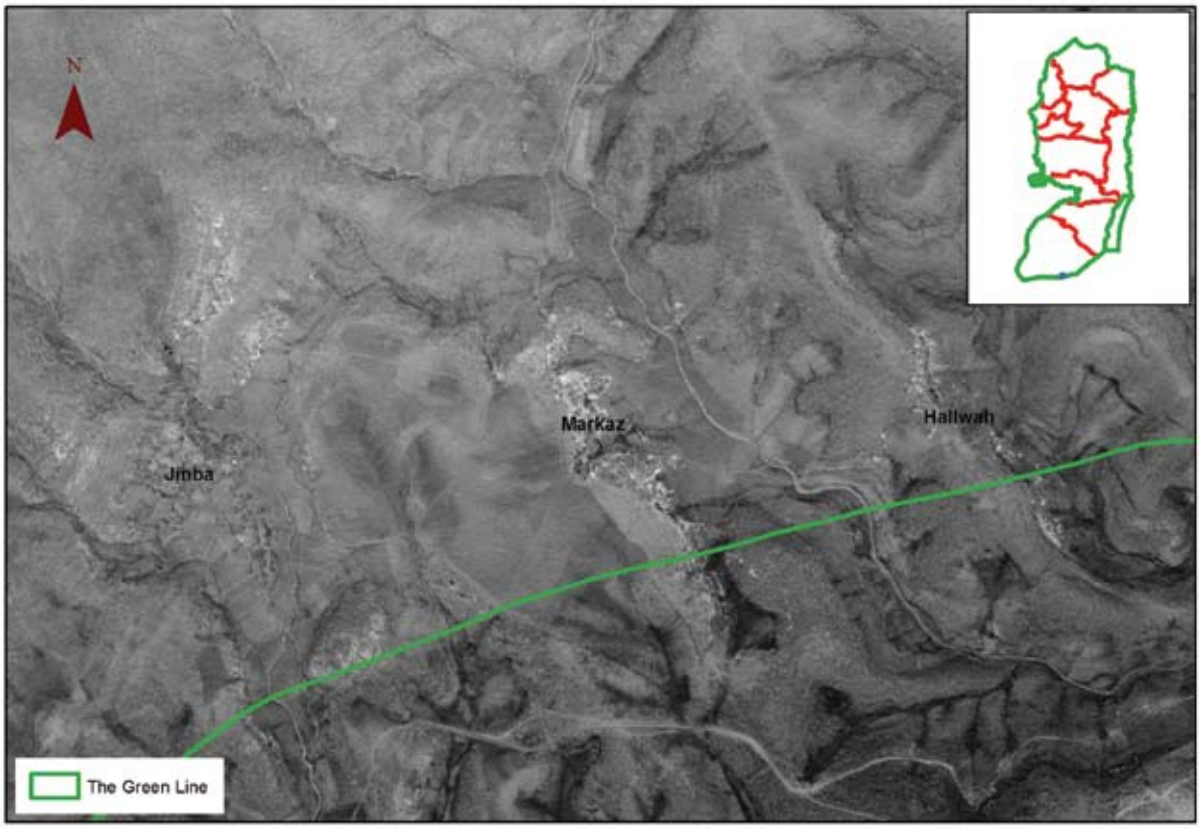

القرى جنبة، مركز وحلاوة بمنطقة التدريب 918 جنوب شرق جبل الخليل في العام 1967

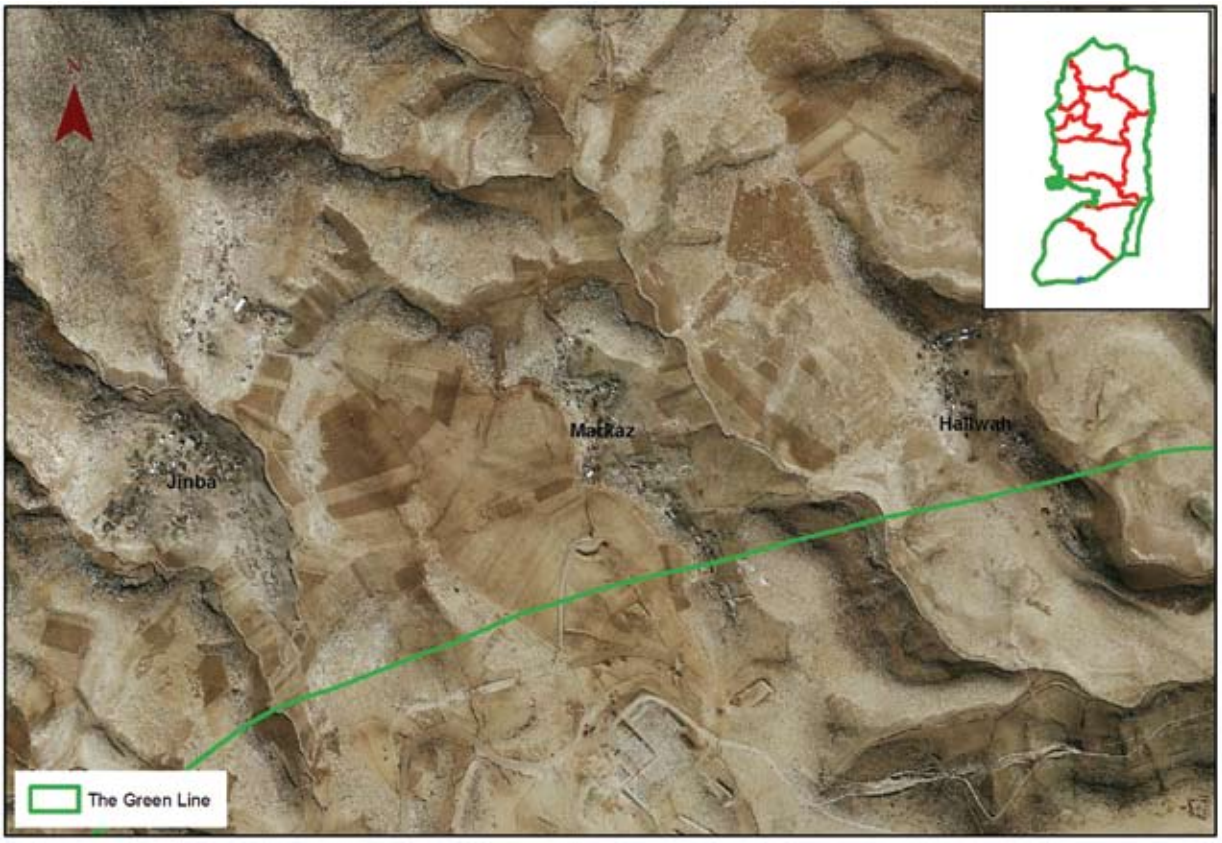

القرى جنبة، مركز وحلاوة بمنطقة التدريب 918 جنوب شرق جبل الخليل في العام 2014

شهادة نداف ڤايمان – جندي إحتياط

بمنتصف شهر تشرين الثاني 2012، شاركتُ بتمرين للفرقة التي أتبع لها. بدأنا بالقرب من جبل "بزاك" [شرق طوباس] وأكملنا في صفوف مدرّعة بإتجاه الشمال. كانت مدّة التمرين خمسة أيام، منها ثلاثة أيام ونصف بالضفة الغربية والباقي داخل إسرائيل. بمرحلة ما، قطعنا الجدار عبر ممرّ فُتح من أجلنا، وفقط ناقلات الجيوش المدرّعة والجيبات هي التي أكملت إلى داخل إسرائيل. الدبابات والمدافع الثقيلة بقيت داخل الضفة، أمّا نحن فأكملنا طريقنا يوماً آخر ونصف حتى وصلنا "هتڤور".

في الضفة، يمكن للمرء أن يسافر كيفما أراد ولا يعمل حساباً لأحد. مررنا بحقول الناس وداخل القرى. عند تجاوزنا الخط الأخضر، سافرنا في البداية على شارع "نوف جلبواع" مع ناقلات الجند المدرعة ثمّ فقط على شوارع ككال (الصندوق القومي لإسرائيل). هنا لا يمكنك أن تفعل ما تريد كما في الضفة، وكلّ حركة هنا تحتاج لتصاريح. لا يمكن بتاتاً المقارنة بين ما حدث هناك وبين ما حدث هنا، على جانبي الحدود. فالجيش يتصرّف بصورة مختلفة تماماً في تلك المناطق. لقد بدا وكأن الأضرار التي سببناها لممتلكات السكّان الفلسطينيين وللبنى التحتية في شوارع الضفة لا تهمّ أي شخص.

زراعة فلسطينية تقليدية داخل المناطق المغلقة

رغم التغيّرات الكبيرة التي طرأت على المجتمع الفلسطيني واقتصاده منذ العام 1967، بما فيها هبوط عدد المشتغلين بقطاع الزراعة، إلاّ أن الزراعة ما زالت اليوم أيضاً تحتل مكانة محترمة بالثقافة الفلسطينية واقتصاد سكّان الضفة الغربية.[135] لن نبالغ لو قلنا إنّ الغالبية الساحقة من المناطق المغلقة بالضفة الغربية، أو كلّها، قد ساهمت سابقاً بشكل ما في اقتصاد السكّان الفلسطينيين (القرويين وشبه الرحّل) لكونها أراض زراعية مفلوحة أو مساحات رعي مفتوحة بمواسم معيّنة خلال العام. ولا شكّ في أن تقييد الدخول إليها إضافة للأضرار التي يسببها النشاط العسكري للمحاصيل حيث تجري التدريبات (خاصة التدريبات التي تشارك فيها مركبات مدرّعة)، يمسّان حقاً رزق العديد من الفلسطينيين.

حقول تعود ملكيتها لأهالي قرية عقربا بعد تدريب عسكري جرى بكانون الأول 2014. وهي ضمن منطقة التدريب 904أ

[135]- أنظروا ص 18 من هذه الوثيقة.

شهادة أبو العباس رشايدة

منذ عدّة سنوات نقوم، أنا وأبنائي، كلّ عام بمغادرة قريتنا الواقعة جنوب شرق بيت لحم ونقضي أشهر الشتاء بمنطقة النبي موسى بصحبة قطيع الماعز الذي لدينا، وتعداده حوالي مئتي رأس، وذلك لوجود الكثير من مناطق الرعي هناك. إننا نتواجد دائماً على بعد كيلومترات قليلة جنوب مناطق التدريب التابعة للجيش. ننام بالخيمة ونشرب من مياه الآبار الموجودة في المكان. يوم الخميس، 1 كانون الثاني 2015، جاءني مراقب الإدارة المدنية وأبلغني أنه يجب عليّ مغادرة المكان. قلتُ له إننا بعيدون عن منطقة التدريبات وإنها أراضٍ مفتوحة وغير مسيّجة، لكن شيئاً من هذا لم يسعفني. قال لي إنني ملزم بمغادرة المكان خلال أيام معدودة، وإلاّ سيصادر لي قطيعي.

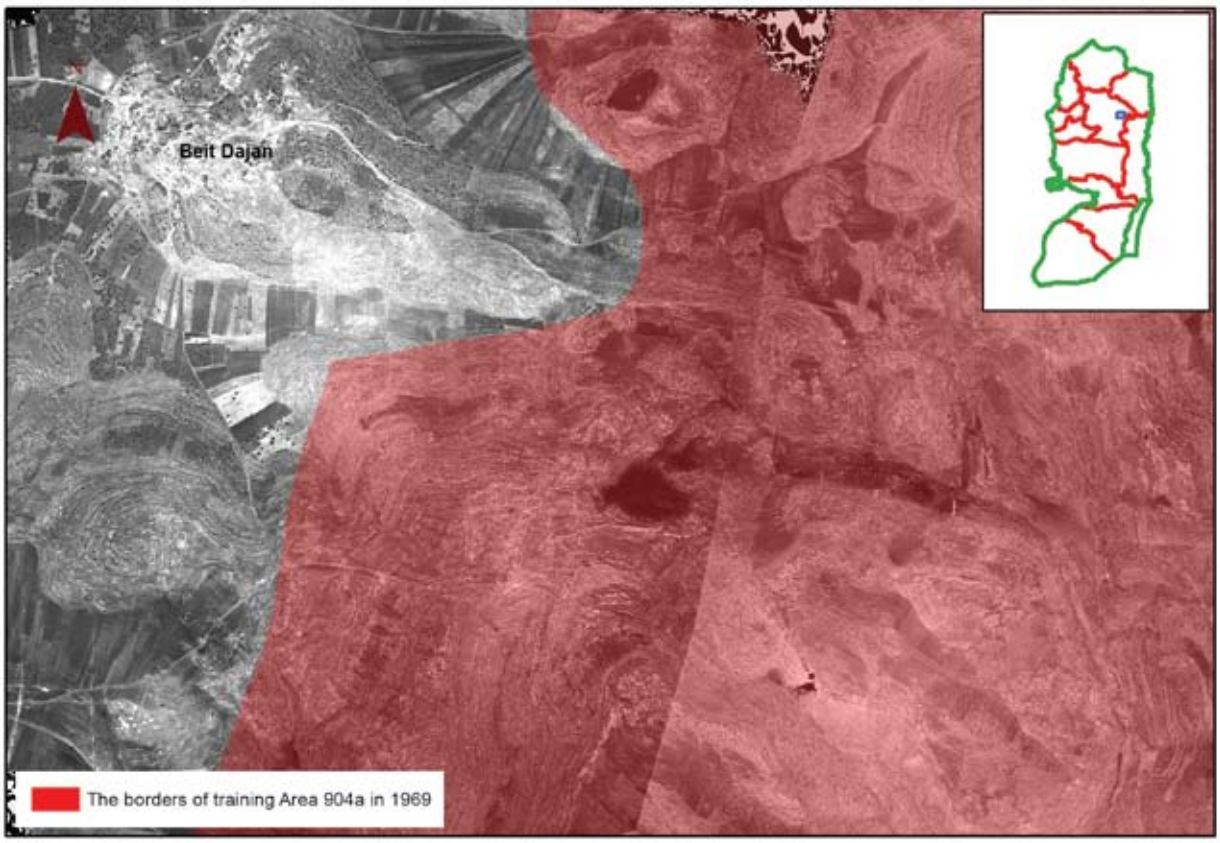

قرية بيت دجن بمحافظة نابلس سنة 1969 وحدود منطقة التدريب 904أ. أُعلن عن إغلاق منطقة التدريب هذه بشهر آب 1967، وتمتد على نحو 14 ألف دونم – حوالي ثلثي الأراضي الزراعية ومساحات الرعي التابعة للقرية آنذاك

قطع الطرق التاريخية بواسطة إغلاق المناطق

كما ورد سابقاً، هناك بعد هامّ آخر من "نسيج حياة" الفلسطينيين بالضفة الغربية المتأثّر بإغلاق الأراضي، ألا وهو حرية التنقل. تتضرر قدرة السكّان الفلسطينيين على التنقل من مكان لآخر، ضرراً بالغاً نتيجة قطع بعض الطرق التاريخية التي يُعلن عن أجزاء منها مناطق مغلقة. تمرّ بالأراضي المعلنة مناطق تدريب طرق كانت ذات أهمية محلية وأخرى ذات أهمية أكبر. وفي الكثير من الحالات، أعاد إغلاق الأراضي تشكيل خارطة الطرق المفتوحة أمام السكّان الفلسطينيين، حيث أصبح إستخدام تلك الطرق العابرة بمناطق مغلقة سلوكاً غير قانوني. في بعض الأحيان، ينطوي استخدامها على خطر محدق من الناحيتين القضائية والبدنية.

لا نملك اليوم معطيات دقيقة عن كافة الطرق التي تضرر استخدامها نتيجة الإعلان عنها أو عن أجزاء منها، مناطق مغلقة. يحتاج جمع المعلومات المطلوبة لقياس حجم هذه الظاهرة (عدد الطرقات، أطوالها وأهميتها) وكذلك تحليل المعطيات، دراسة أخرى ممحورة ومركّزة.

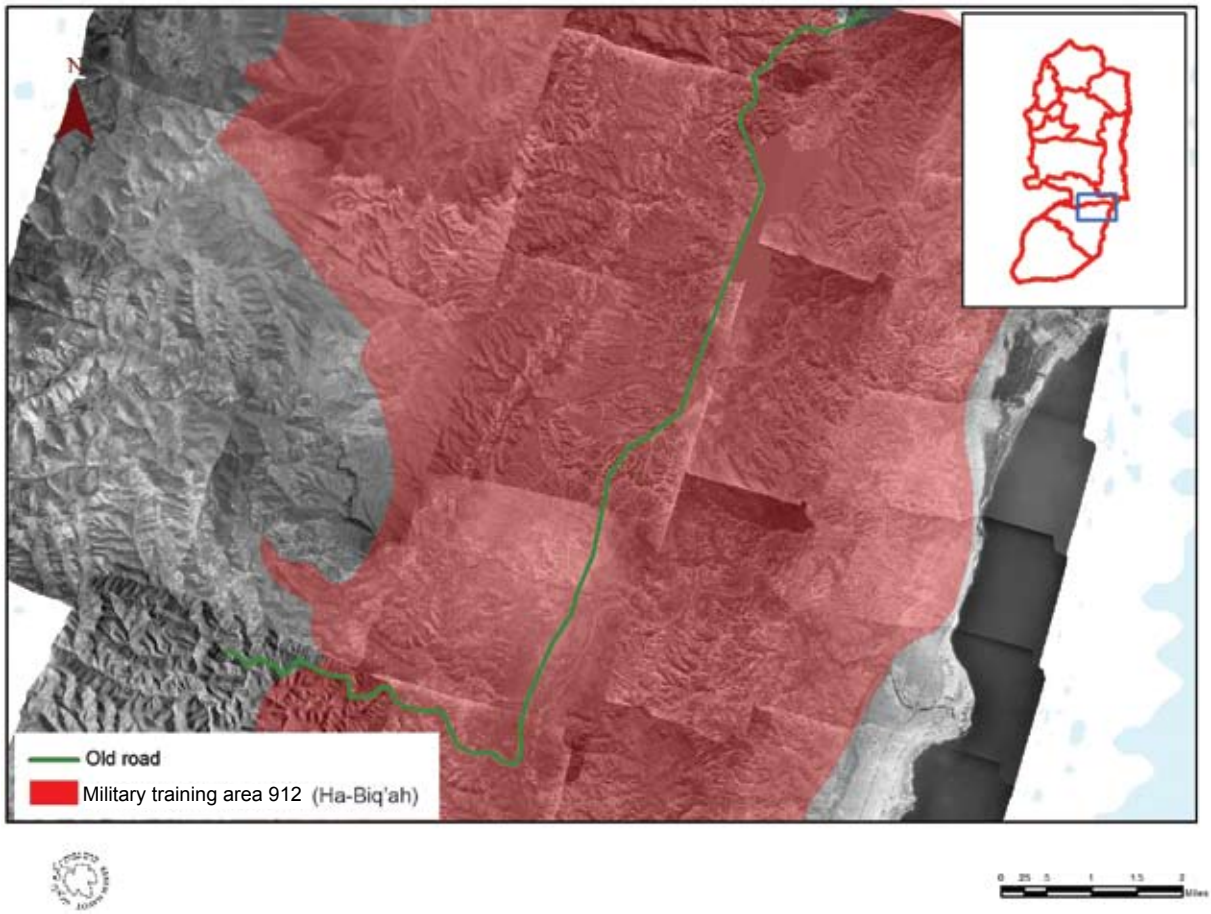

الطريق التاريخية التي ربطت ما بين النبي موسى وقرى التعامرة جنوب شرق بيت لحم مروراً ببكعات هوركانيا، وقد أُدخلت ضمن منطقة التدريب 912 ("هبكعا") وبذلك تمّ إغلاقها أمام حركة الفلسطينيين

الأراضي بملكية خاصة فلسطينية داخل المناطق العسكرية المغلقة

هناك مئات آلاف الدونمات من الأراضي بملكية خاصة فلسطينية مشمولة ضمن مناطق مغلقة. من المسح الذي أجرته الإدارة المدنية للأراضي الخاصة بالضفة الغربية، يتبيّن أن حوالي 376 ألف دونم من الأرض الخاصة موجودة داخل المناطق المغلقة. أي أن ما يعادل 21% تقريباً من مجمل المناطق المغلقة هو أراض بملكية خاصة. بالإضافة لهذه الأراضي الخاصة، منها حوالي 11،600 دونم أخرى موجودة بنحو 250 جَيب تقع ضمن مناطق نفوذ المستوطنات.[136] بالرغم من أن هذه الجِيب فعلياً ليست جزءاً من أراضي المستوطنات، إلاّ أن أصحاب الكثير منها لا يستطيعون دخولها بتاتاً، أو أن وصولهم إليها محدود ومقيّد.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الفلسطينيين لا يسلّمون بالتعريف الإسرائيلي لملكيات الأرض ضمن المناطق خارج التسوية بالضفة الغربية، ففي الكثير من الحالات تقوم إسرائيل بتعريف أرض ما على أنها "أرض دولة" بينما يراها الفلسطينيون ملكاً خاصاً تمّت مصادرته خلافاً للقانون.[137] لذا ما من شكّ بأنه لو قام الفلسطينيون أنفسهم بمسح الأراضي الخاصة داخل المناطق المغلقة لحصلنا على مساحة أكبر بكثير.

[136] - لا يشمل هذا العدد آلاف الدونمات من الأراضي ذات الملكية الخاصة التابعة لسكّان القرى الفلسطينية الثلاث (عمواس، نوبا وبيت يالو) الواقعة داخل المنطقة المغلقة "10" في جَيب اللطرون. لا يوجد لدينا معطيات رسمية عن ملكيات الأراضي في هذه المنطقة، لأن الإدارة المدنية لا تقوم بمسحها، على ما يبدو نتيجة لكون السلطات المسؤولة ترى بضمها لدولة إسرائيل حقيقة لا جدال فيها.

[137] - أنظروا بهذا الشأن تقرير بتسيلم: نير شلو، "بذريعة الشرعية"، شباط 2012 -
http://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201203_under_the_guise_of_legality

تُظهر لنا تجزئة الأراضي الخاصة الموجودة داخل المناطق المغلقة وفق الهدف من إغلاقها أن ما يزيد قليلاً عن نصفها مشمول ضمن مناطق تدريب التي كما ذكرنا، تشكّل المساحة الأكبر داخل المناطق المغلقة، وأن حوالي ثلث الأراضي الخاصة موجود داخل المناطق المغلقة على امتداد حدود الضفة الغربية (أي المنطقة المغلقة بموجب المرسوم 151 ومنطقة التماس). يجب الإنتباه هنا إلى أن 12% من مجمل الأراضي الخاصة المشمولة ضمن المناطق المغلقة تقع في مناطق نفوذ المستوطنات، على الرغم من إلزام إسرائيل بعدم إستخدام الأراضي الخاصة لبناء المستوطنات.[138]

الأراضي بملكية خاصة داخل المناطق المغلقة، حسب الهدف من إغلاقها (بالدونمات)

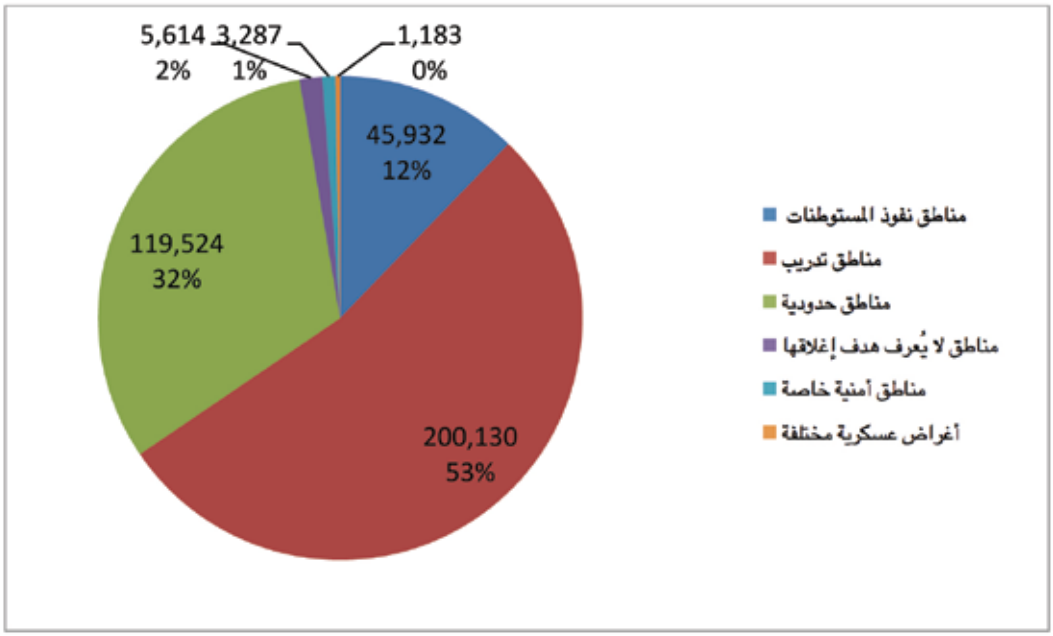

تدمير الأراضي الزراعية داخل المناطق المغلقة والتسبب بهجرها

في القسم الخامس، أوردنا بعض الأمثلة عن الظاهرة المنتشرة جداً من إستيلاء المستوطنين على الأراضي الخاصة الفلسطينية داخل المناطق المغلقة، أيضاً لفلاحتها (أنظروا ص 76–78). لكن هذه الأراضي الخاصة التي استولى عليها المستوطنون هي جزء صغير فقط من الأراضي الخاصة داخل المناطق المغلقة. فهناك مساحات أكبر بكثير غير متاحة لأصحابها من الناحيتين النظرية والعملية، حتى لو لم تُستخدم لأي من الأغراض المختلفة (عسكرياً، زراعياً أو للبناء عليها).

وفق تقديراتنا الحذرة، نتحدث هنا عن عشرات آلاف الدونمات من الأراضي الخاصة داخل المناطق المغلقة التي لا يستطيع أصحابها الوصول إليها بالمرّة، أو أنه بإمكانهم الوصول إليها نادراً وبتقييدات مشدّدة لا تدع لهم أي مجال للإستفادة منها. ونظراً لعدم تمكننا في هذه المرحلة من تحديد الحجم الدقيق لهذه الظاهرة نتيجة ما يستلزمه الأمر من عمليات مسح كبيرة ومعقدة لم تُجرَ حتى الآن، سنكتفي ببعض الأمثلة.

[138] أنظروا تقرير طاقم متابعة المستوطنات في حركة السلام الآن: درور إتكس وحجيت عوفران. "مخالفة جِرّ الأخرى". تشرين الثاني 2006- http://peacenow.org.il/eng/sites/default/files/Breaking_The_Law_in_WB_nov06Eng.pdf.

فيما يلي مجموعة صور من الجوّ تجسّد عملية إبعاد السكّان الفلسطينيين عن المناطق المغلقة:
"شبام (منطقة أمنية خاصة) شقيه شومرون" – بتاريخ 20 أيلول 2005، تمّ التوقيع على أمر إغلاق مساحة مقدارها 400 دونم من الأراضي الخاصة والمفلوحة التابعة لأهالي قريتي ناقورة ودير شرف من حول مستوطنة "شقيه شومرون" شمال غرب نابلس. تُظهر صور الجو من العام 1999 والعام 2014 الإنخفاض الحادّ بمستوى فلاحة أراضي هذه المنطقة، على أثر إغلاقها وإعلانها منطقة أمنية خاصة تابعة للمستوطنة المذكورة.

1999

2014

سنة 2013، تمّ إدخال مستوطنتي ألكنا وشعاريه تكفا ضمن المنطقة المغلقة بإطار الإعلان عن إغلاق "منطقة التماس". هناك بين المستوطنتين مئات الدونمات المزروعة بكروم الزيتون لأهالي قرية مسحة الواقعة شرقي جدار الفصل. وعلى أثر إعلان المكان منطقة عسكرية مغلقة، مُنع الأهالي من الوصول لكرومهم، أو حُدّد وصولهم إليها بأيام معدودة من السنة. تُظهر صور الجو من العام 1999 والعام 2014 الإنخفاض الحاصل بمستوى فلاحة هذه المنطقة.

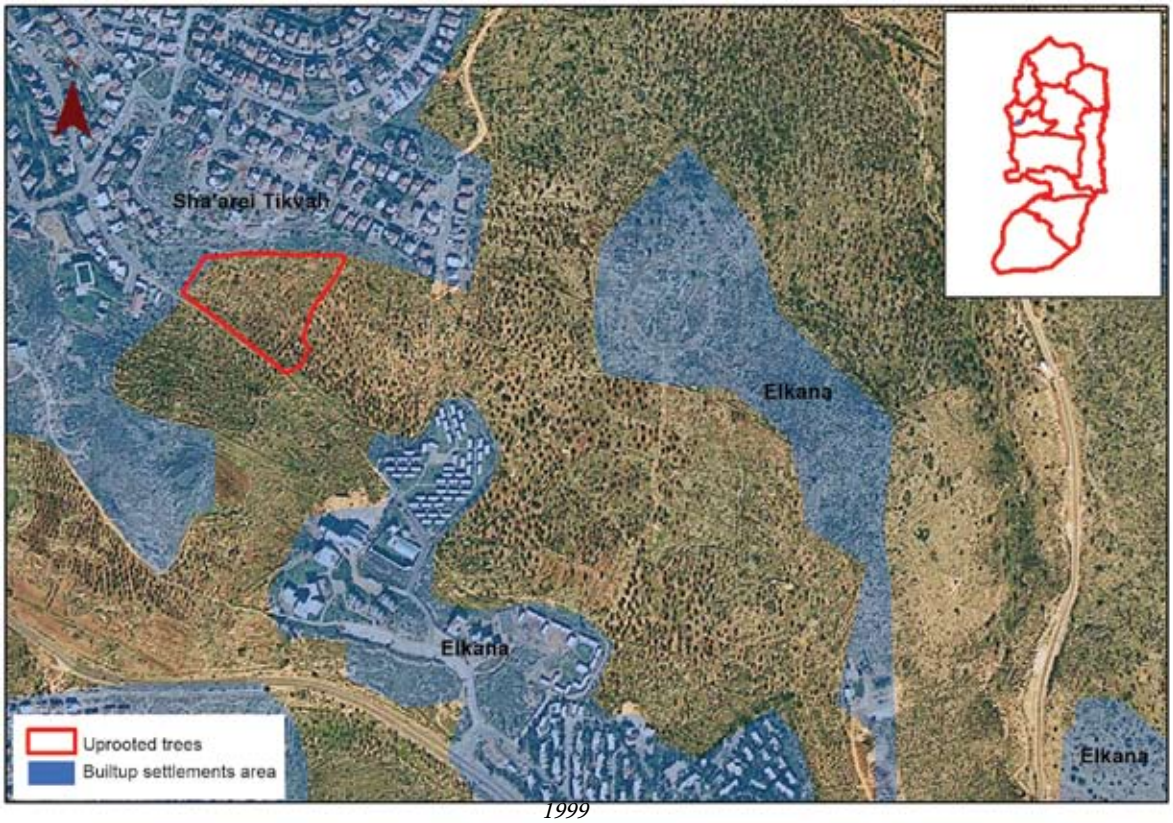

1999

2014

أُغلقت منطقة التدريب 901 شرق مستوطنة روعي منذ 1 آب 1967. وهناك فعلاً أجزاء منها تُستخدم بأوقات متقاربة للتدريبات العسكرية. تتسبب هذه التدريبات بإلحاق أضرار جسيمة لقطَع الأراضي الواسعة، التي فلحها أصحابها بالسابق، وهم أهالي بلدة طوباس والقرى الصغيرة إلى الشرق منها.

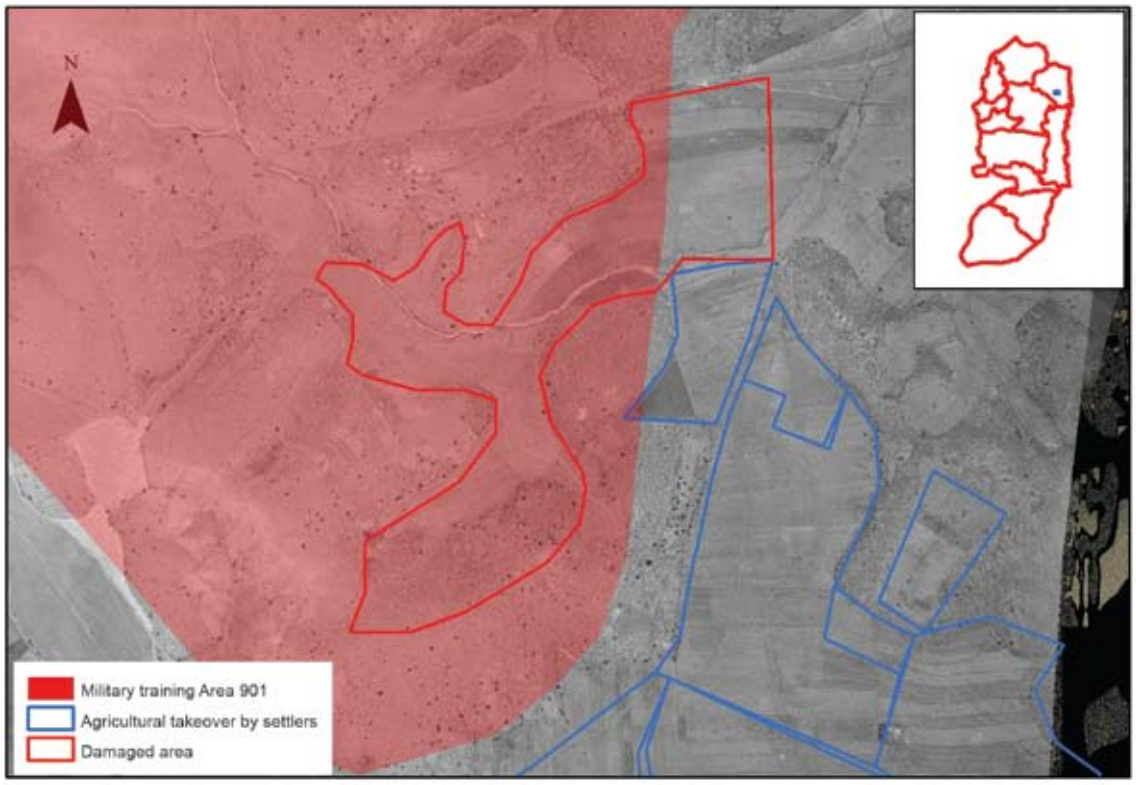

1967

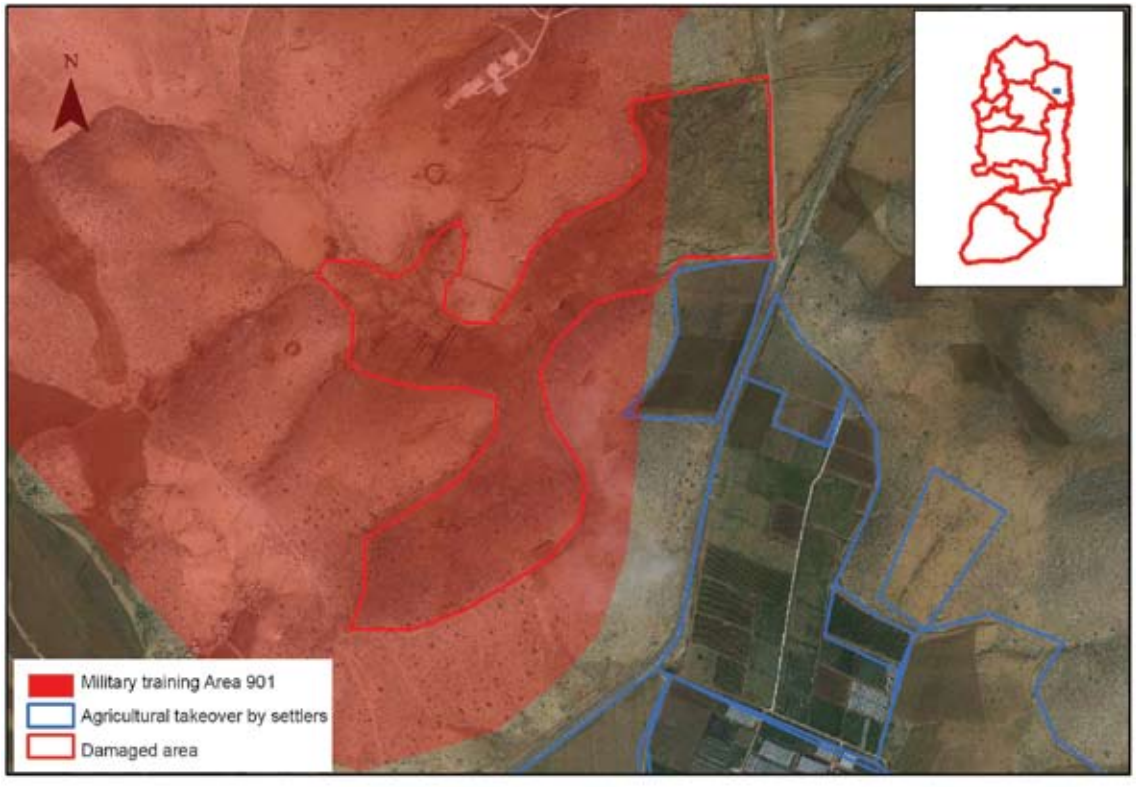

2014

بناء "غير القانوني" (بب"ح) المرصودة لدى الفلسطينيين في المناطق المغلقة

واحدة من طرق قياس مدى تأثير أوامر الإغلاق على قدرة الفلسطينيين استخدام أجزاء مختلفة من المنطقة C، هي التحقق كم من مواقع البناء غير القانوني التي رُصدت لدى الفلسطينيين، مُقامة داخل المناطق المغلقة فيها.

إستناداً لمعطيات الإدارة المدنية، كان بشهر كانون الثاني 2015 (14،375) رصداً لبناء غير قانوني عند فلسطينيي المنطقة C، (3،094) منها (21.5%) في مناطق مغلقة، بما فيها الأراضي المعلنة سنة 2003 "منطقة تماس". من مجمل ما رُصد بالمناطق المغلقة، هناك 1،128 داخل مناطق نفوذ المستوطنات، و1،137 بمناطق تدريب.[139] هناك أيضاً 731 رصداً لبناء غير قانوني في المناطق الحدودية للضفة الغربية مع إسرائيل (غالبيتها بمنطقة التماس، حيث يعيش حوالي 11 ألف فلسطيني)، و 98 رصداً بمناطق لا نعرف ما الهدف من إغلاقها.

قد ترمز حقيقة كون الأراضي المغلقة تشكّل 52% من المنطقة C، وفقط 21.5% من عمليات رصد البناء غير القانوني موجود فيها، إلى أن إغلاق هذه الأراضي يقلّص حقاً وبشكل كبير المساحة التي يجرؤ الفلسطينيون على البناء فيها أصلاً، لعلمهم أن البناء هناك منوط بمخاطرة أعلى بكثير قياساً مع بقية أراضي المنطقة C (وهو بناء يتمّ أيضا بغالبيته المطلقة، دون الحصول على تصاريح من الإدارة المدنية).[140]

مع ذلك ورغم المعطى السابق، نرى أنه لا يمكن في هذه المرحلة التوصل لإستنتاجات واضحة بهذا الخصوص، وذلك لإحتمالية وجود سبب آخر من وراء قلّة البناء غير القانوني في هذه المناطق، وهو كون هذه الأراضي بعيدة نسبياً عن مراكز القرى والمدن، الأمر الذي يقلّل أصلاً نسبة البناء فيها.

تأثير سياسة الإغلاق الجارف للأراضي التي تنتهجها إسرائيل، على تمدد البلدات الفلسطينية وعلى قرارات سكّانها أين يبنون وأين لا، هو مسألة معقدة تتطلب دراسة أخرى تدمج مجموعة من المصادر، بما فيها مقابلات مع أهالي التجمعات السكّانية الفلسطينية التي تقع أراضيها ضمن المناطق المغلقة.

تجزئة ما رُصد من بناء فلسطيني غير قانوني داخل المناطق المغلقة، وفق هدف إغلاقها

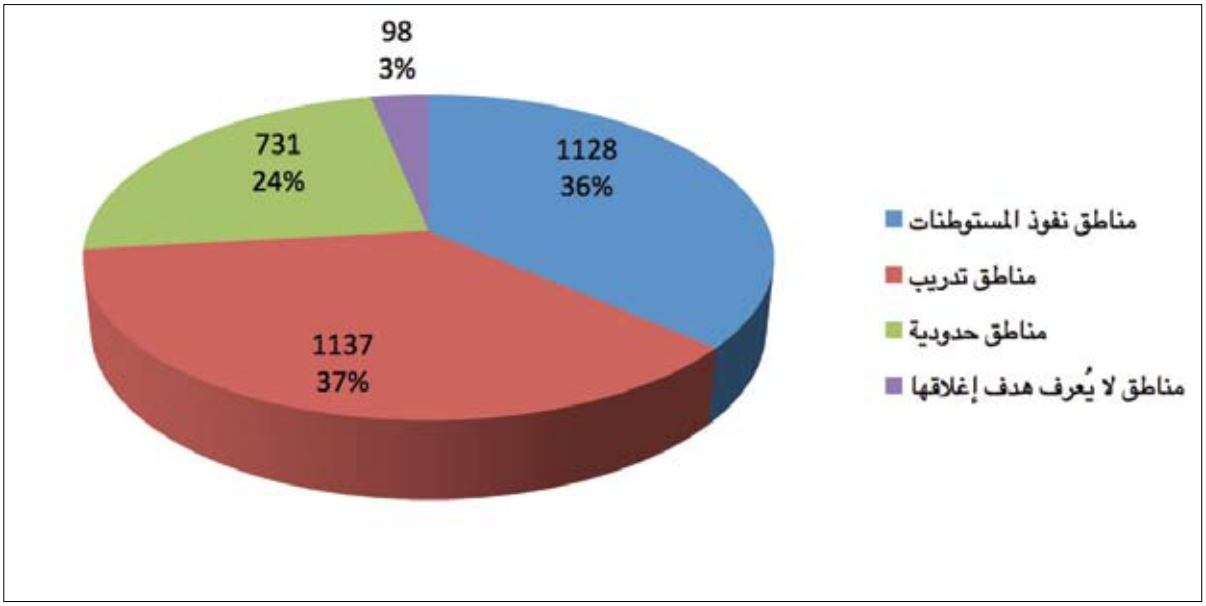

[139] تجدر الإشارة إلى أن حوالي نصف ما رُصد من مواقع بناء غير قانوني لدى الفلسطينيين ضمن مناطق نفوذ المستوطنات موجود بمناطق نفوذ: كفار أدوميم، معاليه أدوميم وكيدار. هذا الرصد جاري في بلدات أبناء عشيرة الجهالين.

[140] تقرير "بمكوم"، نير شليف وألون كوهن-ليفشيتس "المنطقة المحرّمة. سياسة التخطيط الإسرائيلية في القرى الفلسطينية بمناطق C"، حزيران 2008 - http://bimkom.org/ar/wp-content/uploads/ProhibitedZone.pdf

توزّع ما رُصد من بناء فلسطيني غير قانوني ضمن مناطق التدريب (1،137 موقعاً)، وفق منطقة التدريب [141]

منطقة التدريب	عدد ما رُصد من بناء غير قانوني
203	37
208	21
أ309	172
900	133
901	58
903	19
أ904	110
918	268
934	15
935	38
"هبكعا"	230
906	13
929	13

هدم المباني الفلسطينية بمناطق التدريب

بعد معالجة معطيات الإدارة المدنية المنقولة إلينا بشهر كانون الثاني 2015، تبيّن أنه بمناطق التدريب قد تمّ هدم ما مجموعه 198 مبنى، عبارة عن حوالي 17.5% مما رُصد من بناء غير قانوني في مناطق التدريب. هذه النسبة، تعادل نسبة عمليات هدم ما رُصد من بناء غير قانوني فلسطيني في كافة المنطقة C، وهي تصل كما أوردنا من قبل إلى 18% (هذه الأرقام لا تشمل عمليات الهدم والإخلاء التي نفّذها الفلسطينيون بأنفسهم).[142] بكلمات أخرى، **تُظهر معطيات الإدارة المدنية أن تطبيق القانون في مناطق التدريب لا يزيد عنه ببقية مناطق C.**

تلخّص التقارير السنوية لوحدة المراقبة في الإدارة المدنية، "عمليات فرض القانون" التي نُفّذت بمناطق تدريب في الأعوام 1995–2010.[143] الحقيقة الأبرز الصادرة عن هذه التقارير هي أن عمليات فرض القانون بمناطق التدريب، قد تمّت فقط وحصرياً ضد الفلسطينيين، حيث أنها لا تذكر أي تطبيق للقانون على أي بناء غير قانوني أو أي عمليات فلاحة غير قانونية قام بها إسرائيليون في المناطق المذكورة.[144]

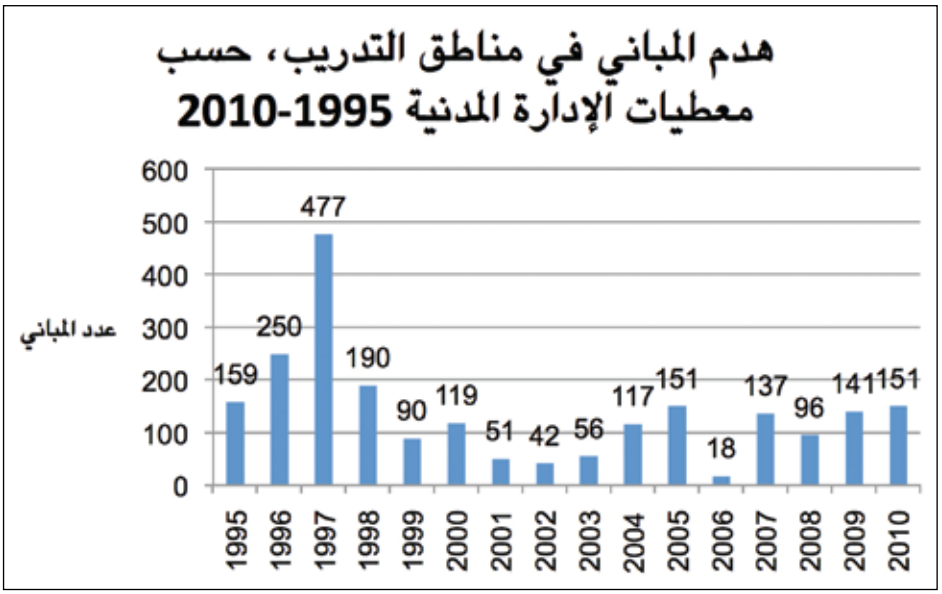

[141] مناطق التدريب التي حوت أقل من 10 مرصودات بناء غير قانوني، لا تظهر بهذا الرسم البياني.

[142] وفق معطيات الإدارة المدنية، فإن نسبة عمليات الهدم لمرصودات بناء غير قانوني في الوسط اليهودي داخل الضفة، تبلغ نحو 6.4% (هذا المعطى لا يشمل عمليات الهدم والإخلاء الذاتية).

[143] تمّ تحويل هذه التقارير للقسم القانوني في حماة القانون - محامين من أجل حقوق الإنسان، ببداية 2012، إستجابة لطلب رسمي بغية الحصول على المعلومات.

[144] أنظروا أعلاه، ص 78-86.

بحسب تقرير OCHA المذكور سابقاً جرى في الأعوام 2009–2014 هدم 742 مبنى داخل مناطق التدريب المعلنة بالضفة الغربية، 688 منها (93%) تمّ هدمه بمناطق التدريب في غور الأردن، أمّا البقية فكانت بمناطق التدريب الأخرى ضمن المنطقة C. هذه الحقيقة ليست مفاجئة إذا أخذنا بالحسبان أن معظم مناطق التدريب المعلنة وكافة مناطق التدريب الفاعلة، تقع على طول غور الأردن.

يجدر الإنتباه لمعطيات الإدارة المدنية وكذلك OCHA عن السنتين 2009–2010، نظراً لحيازتنا تقارير هاتين السنتين من المصدرين معاً. في العام 2009، تُطلعنا OCHA على عدد عمليات هدم أقلّ مقارنة مع ما جاء بتقرير الإدارة المدنية (141 مقابل 98)، أمّا بالنسبة للعام 2010، فمعطيات OCHA أعلى بكثير من معطيات الإدارة المدنية (216 مقابل 151).[145]

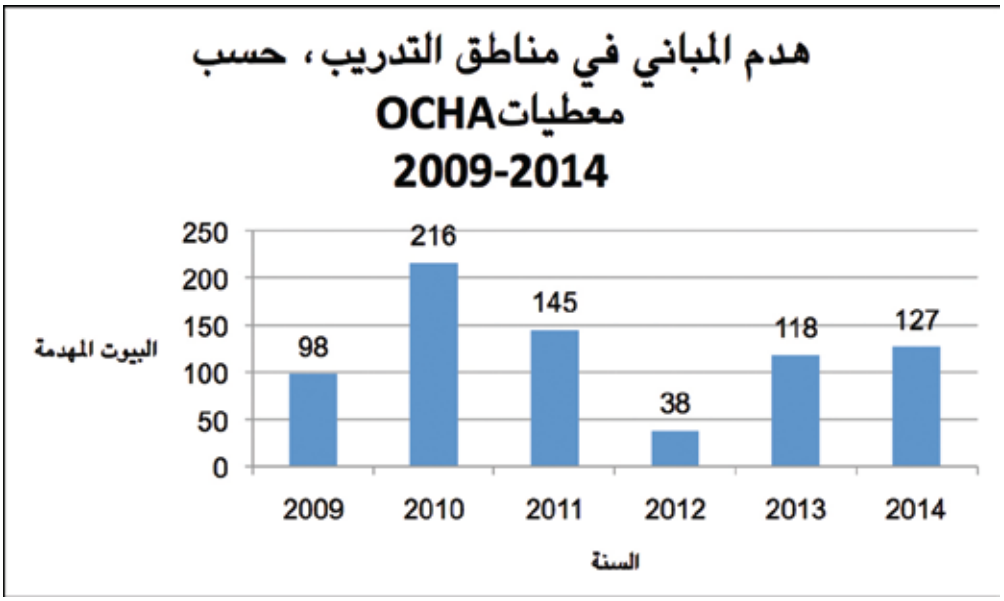

مباني مهدّمة في خربة يرزا، داخل منطقة التدريب 901

[145] وفق المعطيات التي عرضها منسّق العمليات في المناطق بتاريخ 4 شباط 2014 أمام لجنة الخارجية والأمن. فقد تمّت سنة 2013 (237) "عملية تطبيق للقانون" داخل مناطق تدريب. علماً أنه لم تُعطَ أية تفاصيل عن طبيعة هذه العمليات.

الإخلاء المؤقت القسري لسكّان فلسطينيين من مناطق التدريب في الأعوام 2012–2014

بحسب معطيات OCHA، حصلت منذ بداية العام 2012 وحتى تشرين الثاني 2014 (80) حالة إخلاء قسري مؤقت ل 12 تجمع سكّاني فلسطيني نتيجة تدريبات عسكرية.[146] في غالبية الحالات، كان الإخلاء لمدة ساعات معدودة (لغاية يوم واحد)، وببعض الحالات استمر الإخلاء لعدد من الأيام. جميع الإخلاءات، بإستثناء ثلاثة منها، كانت لتسعة تجمعات سكّانية فلسطينية صغيرة جداً تعيش داخل مناطق التدريب الواقعة شرق بلدتي طوباس وطمون، شمال شرق الضفة الغربية، أو بجوارها (900، 901، 902، 903). أمّا الإخلاءات الثلاثة الأخرى فحصلت بخربة طنا شرق نابلس، داخل منطقة التدريب 904أ؛ بوادي قلط شرق القدس وفي المجمّع الذي تقطنه عائلة كبيرة من عشيرة الرشايدة، داخل منطقة التدريب "هبكعا" إلى الشرق من بيت لحم. هناك حالة واحدة على الأقل (جرت يوم 7 تشرين الثاني 2013) كان فيها إخلاء المجموعة السكّانية القاطنة داخل وادي قلط، ليوم كامل، وهو مكان غير مشمول ضمن أي منطقة تدريب معلنة وليس أيضاً بجوار أي منطقة تدريب. تشكّل هذه الحالة دليلاً آخر على أن التدريبات العسكرية بالضفة الغربية تُجرى أيضاً خارج مناطق التدريب المعلنة.[147]

تجمعات سكّانية فلسطينية أُخلي أفرادها بشكل مؤقت بسبب تدريبات عسكرية جرت بين أوائل 2012 وتشرين الثاني 2014

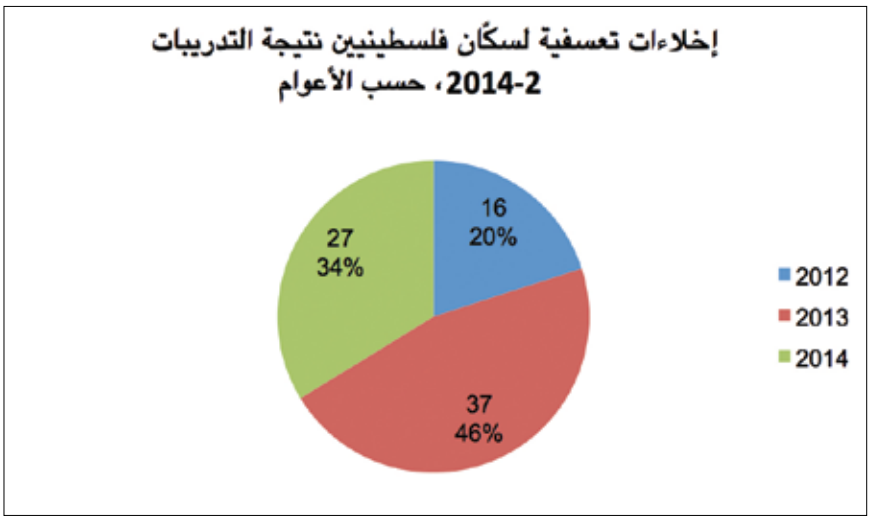

[146] لا يوجد لدى OCHA معطيات عن إخلاءات تمّت قبل العام 2012.
[147] أنظروا ص 67 من هذه الوثيقة.

توثيق الإخلاءات القسرية بمثابة مصدر معلومات آخر يُظهر لنا أين تُجرى تدريبات بالذخيرة الحيّة تتطلب إخلاء جميع سكّان المنطقة، من حين لآخر. وحقيقة أن الغالبية المطلقة من إخلاءات السنوات الأخيرة قد جرت بنفس المناطق، تُعلمنا أن تلك المناطق هي التي تشهد عمليات التدريب الأكثف بالضفة الغربية، بما فيها التدريب بالذخيرة الحية. مع ذلك، من الواضح أن قائمة الإخلاءات وحدها ليست كافية كي نستنتج أنه لا تُجرى بتاتاً تدريبات بمناطق تدريب أخرى داخل الضفة الغربية.

צבא ההגנה לישראל
جيش الدفاع الإسرائيلي
נספח א'
ملحق (أ)
צו בדבר הוראות בטחון (יהודה והשומרון) (מס' 378), תש"ל-1970
המינהל האזרחי לאזור יהודה ושומרון
الإدارة المدنية لمنطقة يهودا والسامرة
היחידה המרכזית לפיקוח
الوحدة المركزية للمراقبة
0741
התראה בדבר חובת פינוי משטח סגור
تحذير بشأن إخلاء من منطقة مغلقة
לכבוד
للمحترم
שם פרטי / الاسم الشخصي | שם האב / إسم الأب | שם המשפחה / إسم العائلة | ת.ז. / رقم الهوية | כתובת / العنوان
בתוקף סמכותי לפי סעיפים 70 ו- 90 לצו בדבר הוראות בטחון (יהודה והשומרון) (מס' 378), תש"ל - 1970, ולאחר שטכחתי כי ביום 21/10/14 נכנסת ו/או שהיית בשטח שהוכרז כשטח סגור, במקום [illegible] הריני להודיעך כי עליך לפנות את תחומי השטח הסגור בתוך [illegible] שעות מיום ושעת התראה זו.
عملاً بصلاحياتي بموجب المواد 170 و 90 من الأمر بشأن تعليمات الأمن (يهودا والسامرة) (رقم 378)، 1970 - 5730، وبعد أن تبين لي بأنه في يوم [illegible]، دخلت و/أو مكثت في المنطقة المعلن عنها كمنطقة مغلقة، في مكان [illegible]، نقطة الإحداثيات المركزية [illegible]، إنني أعلمك، بأنه يتحتم عليك إخلاء [illegible] هذه المنطقة خلال [illegible] ساعة من وقت تسلمك هذا التحذير.
الريني لتحذيرك، بأن لم تمتثل لهذا التحذير، ينتج عن ذلك من السلطة المنوطة بك وفقا لأحكام الأمر المشار إليه أعلاه.
إنني أعلمك، بأنه في حالة عدم إستجابتك لهذا التحذير، يمكن إخلائك من المنطقة المغلقة، وكذلك مصادرة الحيوانات الموجودة بحوزتك في حدود المنطقة المغلقة.
وإجبارك على دفع المصاريف المتعلقة بالمصادرة المذكورة أعلاه.
موعد التحذير: 21/10/14 الساعة: 12:30
مسلم التحذير: [illegible] الوظيفة: [illegible]
مستلم التحذير: [illegible]
التوقيع: [illegible]
التوقيع: [illegible]

أمر إخلاء مقدّم لسكّان فلسطينيين داخل منطقة التدريب 901، بتاريخ 21 تشرين الأول 2014

قتلى وجرحى في صفوف الفلسطينيين جرّاء مخلّفات الذخائر بمناطق التدريب

وفق معطيات OCHA، قُتل بالأعوام 2010–2014 أربعة فلسطينيين من مخلّفات ذخيرة الجيش الإسرائيلي غير المنفجرة، وأُصيب 49 شخصاً. ليس كلّ المصابين من داخل مناطق التدريب، ففي بعض الحالات كانت هناك مخلّفات غير منفجرة تركها الجيش وراءه بمواقع جرت فيها عملية عسكرية لا علاقة لها بالتدريبات. في الإلتماس المقدم من جمعية حقوق المواطن بأسم أهالي قرية العقبة (صبيح وآخرون ضد وزير الأمن وآخرين 3950/99) الواقعة بمنطقة التدريب 900 سنة 1999، تمّ إحصاء 8 قتلى فلسطينيين جرّاء المخلّفات غير المنفجرة، إضافة ل 38 جريحاً. (http://www.acri.org.il/he/534)

نعي أحمد عبد الرحمن صوافطة الذي قُتل بلغم أرضي من مخلفات الجيش الإسرائيلي داخل منطقة التدريب 900، يوم 23 تشرين الثاني 2014

إقتطاع أراضٍ من مناطق التدريب وتسوية سكن الفلسطينيين داخلها

هناك عدد قليل من الحالات التي تقوم فيها الدولة بإقتطاع أراضٍ من مناطق التدريب. حتى اليوم، نعرف عن مكانين إقتطعت فيهما الدولة مساحة محدّدة من منطقة التدريب وأعطتها لمستوطنة، إنهما منطقة التدريب 203 ومستوطنة ألكنا وكذلك منطقة التدريب 912 ومستوطنة معليه أدوميم.[148] بالإضافة لذلك، نحن نعرف عن بعض الحالات التي وافقت فيها الدولة على إقتطاع أراضٍ من مناطق التدريب المعلنة بغية إتاحة المجال أمام الفلسطينيين للبناء عليها، حتى أنها بادرت هي للإقتطاع. حصلت ثلاث من هذه الحالات مع تجمعات سكّانية تعيش داخل هذه المناطق، علماً أن موافقة الدولة على تسوية سكنى هذه التجمعات، ولو جزئياً وعلى مساحة محدودة، قد جاءت بعد إلتماسات قدّمها الأهالي هناك لمحكمة العدل العليا. حالة أخرى جرت بمنطقة التدريب 911، والتي بادرت إليها الدولة كجزء من خطتها لترحيل آلاف البدو القاطنين اليوم شرق القدس ورام الله، لتلك المنطقة.

1. منطقة التدريب 911 – بحسب خطط الإدارة المدنية، من المزمع تخصيص ما يزيد عن 900 دونم من منطقة التدريب 911 شمال أريحا، من أجل إعادة توطين قسرية للبدو القاطنين اليوم شرق القدس ورام الله، داخل بلدة جديدة تسمّيها الإدارة المدنية "تلة النويعمة".[149] الخطة بمجملها، تشمل 1،460 دونم داخل أراضي C (حوالي 62% منها تقع بمنطقة التدريب 911)، ملاصقة للمنطقة A بمحيط أريحا. بتاريخ 18 كانون الثاني 2015، تمّ إلغاء أمر إغلاق منطقة التدريب 911 برمّتها، كجزء من التحضيرات لإقامة البلدة المذكورة.[150]

2. منطقة التدريب 917 ("هبكعا") – في أعقاب إلتماس مقدم من السكّان هناك، وهم أبناء عشيرة الهذالين (فرع من الجهالين)، وافقت الإدارة المدنية بحزيران 2008 على إقتطاع مساحة من منطقة التدريب مقدارها 2،500 دونم والسماح بالبناء فيها.[151]

3. منطقة التدريب 918 – بتاريخ 22 تموز 2012، وأثناء مناقشة الإلتماس المقدم من أهالي قرى منطقة التدريب 918 الواقعة جنوب جبل الخليل،[152] أعطت الدولة موافقتها على إعادة الجزء الشمالي من منطقة التدريب إلى وضعه الأصلي، أي "منطقة تدريب بدون تدريب"، والسماح لأربعة تجمعات سكّانية فلسطينية (من 12 تجمعاً) تعيش داخل منطقة التدريب هذه، بمواصلة السكن هناك، شريطة إجلاء الثمانية المتبقية منها.[153] رفض سكّان المنطقة الفلسطينيون هذا العرض، وعلى أثر ذلك تراجعت الدولة عن عرضها وطالبت بإجلاء كافة التجمعات السكّانية من كلّ منطقة التدريب. في تشرين الأول 2013، تحوّل بحث الإلتماس إلى سيرورة جَسر وما زال جارياً أمام قاضي العليا السابق، يتسحاك زمير.

4. منطقة التدريب 900 – شُملت قرية خربة العقبة منذ العام 1967 ضمن منطقة التدريب 900، النشطة نسبياً. وصدرت بحق جميع مبانيها المشيّدة، بما فيها المرافق العامة (المدرسة، العيادة، بناية المجلس والمسجد) أوامر هدم، بلغ عددها اليوم نحو 50. بأعقاب إلتماس السكّان هناك سنة 2004 ضد نية هدم 16 مبنى،[154] وافقت الإدارة المدنية على إغلاق مساحة مقدارها نحو 100 دونم، يُسمح البناء فيها. رفض السكّان هذا العرض لأن قسماً كبيراً من بيوت القرية بقي خارج هذه المساحة، وفي العام 2010 قدّموا سوية مع The IPCC (International Peace and Cooperation Center) مُخططاً هيكلياً بديلاً يغطّي 384 دونم. تمّ رفض هذه المخطط باللجنة الفرعية للتخطيط والترخيص التابعة لمجلس التخطيط الأعلى لدى الإدارة المدنية في آذار 2012. [155]

---

[148] - أنظروا ص 93.

[149] - أنظروا: عميرة هس، "إسرائيل تعمل على إجلاء آلاف البدو الفلسطينيين من منطقة القدس لبلدة جديدة في الغور"، هآريتس 16.9.2014 - http://www.haaretz.co.il/news/local/.premium-1.2434799

[150] - في تقديراتنا. يأتي إلغاء منطقة التدريب911 برمّتها ليُتاح المجال أمام الدولة كي تزعم أن المنطقة مخصصة لرعي مواشي السكّان البدو في البلدة الجديدة المخطط لها. أنظروا: عميرة هس، "تمّ إلغاء منطقة إطلاق نار شمال أريحا كجزء من التحضيرات لإقامة البلدة البدوية"، هآريتس 23.2.2015، http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2572242

[151] - بحسب مكتوب نيابة الدولة ل"حماة القانون" من يوم 11 حزيران 2008، كجزء من إجراءات قضية محكمة عليا رقم 05/310.

[152] - محمد موسى شحادة أبو عرام وآخرون ضد وزير الأمن وآخرين. قضية محكمة عليا رقم 13/413 وقضية رقم 13/1039.

[153] - بحسب مكتوب من قيادة منطقة يهودا والسامرة تموز 1980. ضُمّ كملحق رقم 4 في ردّ الدولة على إلتماس محمد موسى شحادة أبو عرام وآخرين ضد وزير الأمن وآخرين. قضية محكمة عليا رقم 13/413 ومحمود يونس وآخرين ضد وزير الأمن وآخرين. قضية رقم 13/1039، 30 تموز 2013.

[154] - قضية محكمة عدل عليا رقم 04/8440 مأمون محمود رشيد دبك وآخرون ضد دولة إسرائيل وآخرين.

[155] - محضر جلسة رقم 12/4 من يوم 21 آذار 2012.

توزّع المناطق المغلقة وفق المحافظات الفلسطينية

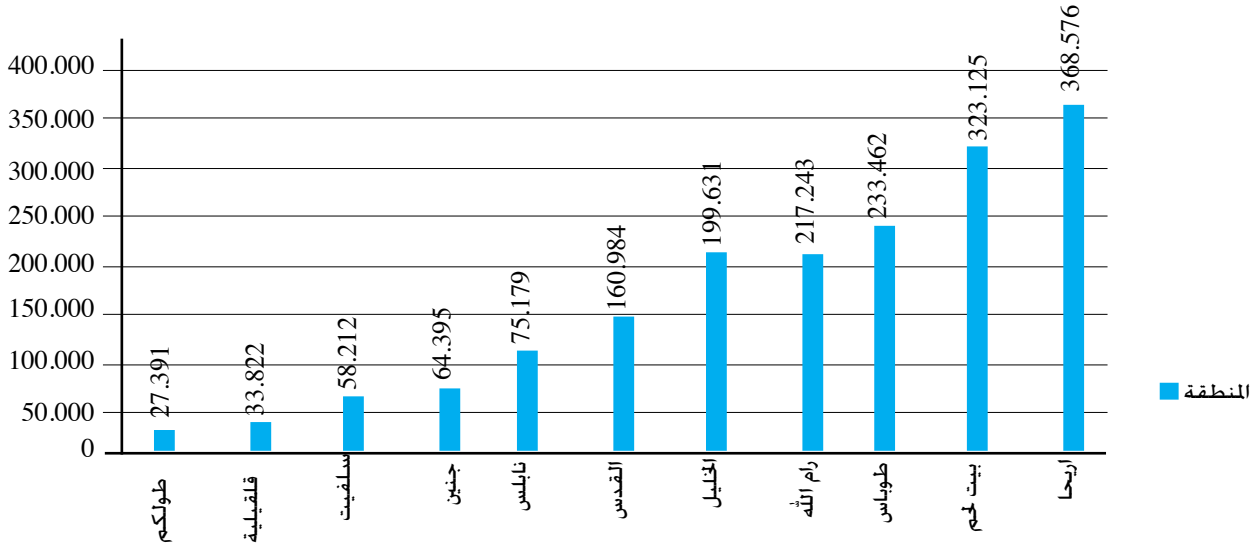

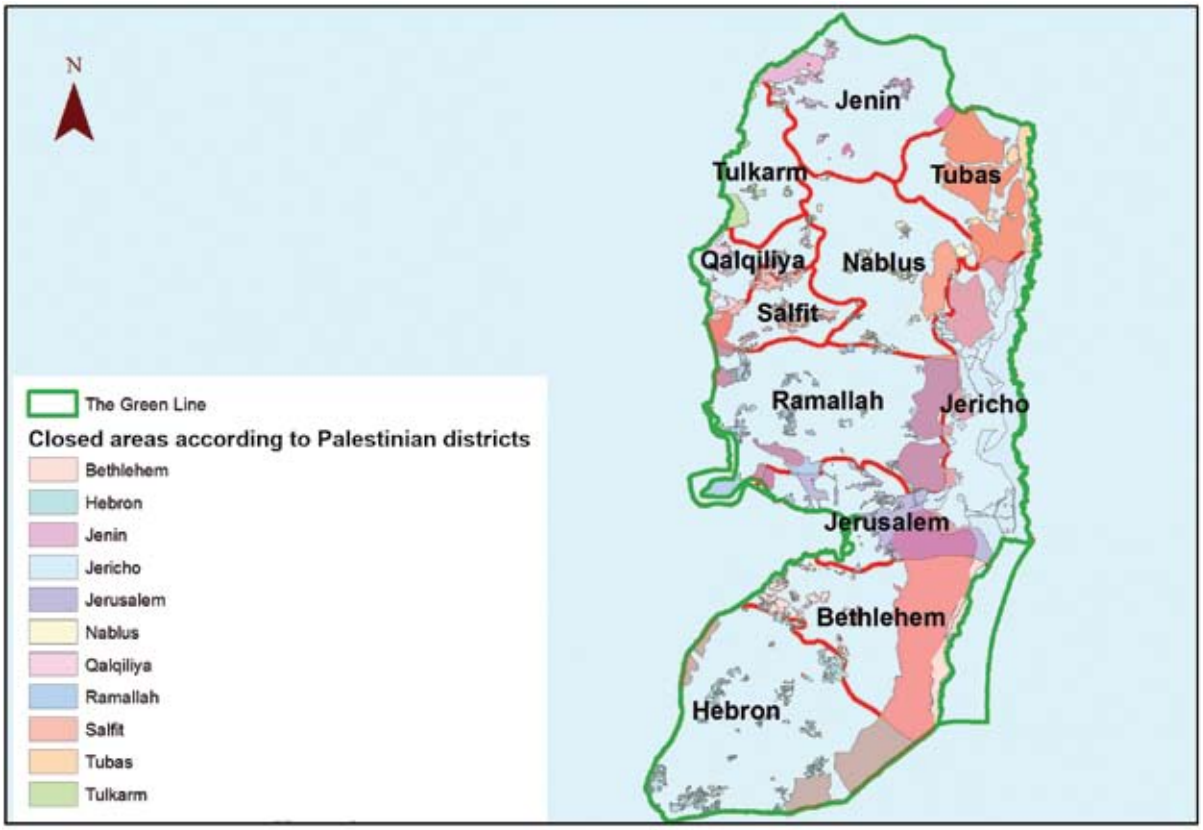

توزّع المناطق المغلقة بالضفة الغربية وفق المحافظات الفلسطينية

للتلخيص، هناك اليوم أكثر من 6،000 فلسطيني يعيشون بمناطق تدريب، إضافة لأكثر من 12،000 آخرين يعيشون بجوار هذه المناطق (لا تشمل هذه الأرقام أكثر من 11،000 إنسان فلسطيني يعيشون في قرى تمّ شملها ضمن "منطقة التماس" المعزولة جسدياً عن بقية الضفة الغربية). حجم وانتشار المناطق المغلقة بالضفة الغربية، يعيقا حرية تنقّل جميع الفلسطينيين هناك. طبعاً، يصبح تأثير هذا الإغلاق أصعب بكثير كلّما إقترب سكن التجمعات الفلسطينية من المنطقة المغلقة.

تبيّن مجموعة صور تاريخية من الجوّ أن الفلسطينيين، وبخلاف زعم السلطات، قد سكنوا مناطق التدريب قبل الإعلان عنها مناطق مغلقة، وأن لهذه المناطق أهمية كبرى بالنسبة للاقتصاد الريفي نتيجة الأراضي الزراعية ومناطق الرعي الواسعة فيها. أمّا الصور الحديثة من الجوّ فتبيّن أن إغلاق هذه المناطق قد أدى لبوار واسع في الأراضي الزراعية، نتيجة عدم تمكّن أصحابها من الوصول إليها وفلاحتها. كما أنه ونتيجة شمل مقاطع من الطرقات ضمن مناطق التدريب، سُدّ العديد منها بوجه الفلسطينيين.

تشير معطيات الإدارة المدنية إلى أن خُمس أوامر الهدم التي أصدرتها الإدارة في المنطقة C كانت بحق مبانٍ تقع داخل مناطق مغلقة. إلاّ أننا لا نملك الدليل القاطع على أن سبب القلّة النسبية لأوامر الهدم قياساً مع حجم الأراضي، متعلق فقط بكونها مناطق مغلقة.

مع ذلك، كانت هناك حالات معدودة وافقت فيها السلطات الإسرائيلية على إقتطاع أجزاء من بعض مناطق التدريب (إقتطاع رسمي أو إقتطاع عملي فقط) لتمكين التجمعات السكّانية فيها من مواصلة عيشها هناك، أو لتحقيق مخطط الإجلاء القسري للفلسطينيين البدو القاطنين اليوم في أنحاء أخرى من المنطقة C إلى هذه المناطق.

مُلحق

جدول مساحة المناطق المغلقة وفق كتل القرى (بالدونمات)

أسم القرية	المساحة (بالمتر المربع)	أسم القرية	المساحة (بالمتر المربع)	أسم القرية	المساحة (بالمتر المربع)
طوباس	172169255	العيساوية	6925641.767	ترقومية	2792909.871
عرب التعامرة	119399638.7	دير بلوط	6862840.777	فرعون	2786901.368
عرب الرشايدة	99215768.11	الشيوخ	6828524.529	بيت لحم	2716528.821
عرب الجهالين	87603165.07	زبدة	6819677.46	الطيبة	2701196.974
النبي موسى	74165694.84	العيزرية	6390591.436	طيبة	2634771.83
عرب بن عبيد	66024434.31	سلفيت	6061727.932	مردة	2622308.481
عقربا	63727725.47	جيوس	5893908.659	كفر جمال	2618962.374
خربة العوجا	61172600.14	اللبن	5849553.239	عين عريك	2501216.101
عرب السواحرة	54084147.88	عانين	5674105.381	دوما	2399597.846
غور الفارعة	50588888.83	رنتيس	5577762.192	عمواس	2396348.776
طمون	46594453.2	بيت أولا	5513115.404	قريوت	2363803.644
دير دبوان	39406364.02	دير إبزيع	5334850.473	صنع الجعبري	2356481.937
الفصايل	39147609.86	عابود	5294727.503	بيت حنينا	2348790.191
يطا	38143511.06	بيت عنان	5069489.792	نعلين	2240965.602
النويعمة	29316621.25	رافات	4872191.33	عرابة	2192183.783
المغير	26428807.78	الجيب	4752591.569	كفر قدوم	2168684.258
كفر مالك	25386346.7	الطور	4739892.045	برقين	2167436.227
دير جرير	19691854.04	رأس كركر	4670819.458	بورين	2132113.381
أبو ديس	19377965.6	كفر صور	4487579.609	النبي صموئيل	2104025.43
الظاهرية	17966072.26	الخليل	4425117.729	سيلة الحارثية	2062129.256
عناتا	17887132.78	مسحة	4376990.85	شوفا	1993908.491
تياسير	16902019.05	عورتا	4343595.586	كفل حارس	1943640.607
الخان الأحمر	16519948.73	بيت لقيا	4281560.414	دير الغصون	1874571.462
بيت دجن	16492192.6	عزون	4238195.561	دير أبو ضعيف	1777272.297
دير استيا	14968222.84	الخضر	3947999.375	جنين	1738414.554
رمون	14510444.34	جبع	3684329.212	بدو	1655595.606
بردلا	14486459.77	بيت أمر	3628550.221	كفر اللبد	1629143.923
بيت فوريك	14374068.45	سنيرية	3592582.376	خربة مسمار	1566798.444
بيتونيا	13903947.86	كفر الديك	3549923.978	عزموط	1546652.11
يعبد	13854600.38	جينصافوط	3510152.522	الساوية	1518591.958
أريحا	13593824.91	حارس	3364740.217	أرطاس	1482299.326
برطعة	12004309.27	حوسان	3342577.385	كفر عقب	1479850.016
مجدل بني فاضل	11202227.29	الجبعة	3261281.585	قلقيلية	1425604.335
يانون	10526017.14	بيت إكسا	3260246.205	صوريف	1348614.068
دورا	9890751.409	شقبا	3170679.632	بيت سوريك	1335345.911
سعير	9265445.551	الراس	3070145.719	حزما	1323702.737
نحالين	8665234.265	قفين	3049887.412	حبلة	1297906.597
الديوك	8529020.533	دير قديس	3025096.619	فراسين	1279818.399
رابا	7798066.153	بيت نوبا	2991593.022	السموع	1264628.665
يالو	7681712.642	بني نعيم	2959255.134	حجة	1244301.83
إذنا	7643678.825	نوبا	2932095.915	ترمسعيا	1209144.798
الزاوية	7408061.755	كفر ثلث	2816901.308	عجة	1190168.226

أسم القرية	المساحة (بالمتر المربع)	أسم القرية	المساحة (بالمتر المربع)	أسم القرية	المساحة (بالمتر المربع)
برقة	1136922.833	بيت ساحور	573808.198	خربة تنين	150609.3498
المزرعة القبلية	1117618.065	الناقورة	552730.0772	سلواد	141037.4557
اللبن الشرقية	1095250.009	شبتين	548733.5584	الراس–طيبة	136780.7835
دير الحطب	1061827.783	بيت عور التحتا	535640.0165	عطارة	131223.5354
عبوين	1054248.423	دير عمر	530831.2382	النزلة الشرقية–كفر راعي	130379.8131
قباطية	1051578.504	باقة الغربية	518883.5971	جيت	123984.4447
اليامون	1014190.567	العساكرة	486217.3065	كفر راعي	123076.6354
أم الصفا	1012126.842	قطنة	464896.4862	عين قينيا	116672.3915
قوصين	983009.391	خربة جمرورة	456791.3098	زبوبا	90760.74893
بلعين	979288.4597	روجيب	446123.9412	عوريف	87101.47168
سانور	966314.2746	جيبيا	423563.6716	طلوزة	81654.3091
بيت إجزا	965209.3927	عصيرة القبلية	414628.2524	عنزة	75994.9926
عرقة	961893.2047	مجدل يابا	410731.4491	بديا	71483.9032
دير نظام	958295.1878	سرطة	404505.0725	نزلة عيسى	65384.07076
رامين	953222.7116	بيت ليد	396686.7867	الفندقومية	64856.05761
النزلة الشرقية	944907.8743	قالونية	392257.858	شويكة	59110.73807
اللطرون	904114.9417	باقة	383616.4677	تعنك	53076.3043
صور باهر	890283.4189	بتير	368633.6672	بيت فجار	43644.67847
جبع	877785.5531	أماتين	356136.578	مادما	38283.21542
أم التوت	876931.9015	مغير	353349.3954	الفندق	37020.39944
بيتللو	873406.8669	بيت دقو	348713.3882	بيت فوريك–يانون	32235.31139
النزلة الشرقية–فراسين	856772.9374	المدية	343333.757	المقيبلة	24363.75542
سنجل	848950.2658	زيتا	336164.0201	علار	23336.51462
كفر برا	841191.4067	قصرة	333321.7757	القبو	22367.1253
كفر نعمة	840959.5195	مخماس	329647.3072	برقة	19109.19056
بيت جالا	838774.3396	عجول	309647.3666	بيت صفافا	19067.46585
رمانة	836806.0643	كفر لقف	305670.6942	اللبن– دير غسانة	17263.94543
جالود	802407.0038	ياسوف	289443.2422	سالم	14110.60806
رام الله	800497.3142	دورا القرع	279330.0681	خربة المصبح	12687.60497
فرخة	780068.4065	عتيل	268725.9597	خاراس	12599.99682
بيت لقيا–بيت عنان	780052.4682	دير شرف	263908.1075	قوصين–دير شرف	10551.25209
صفا	767442.7775	تفوح	259690.8825	باقة الشرقية	10244.9367
كفر قاسم	746116.8066	الجديرة	250378.7303	جت	9944.781756
الولجة	713740.3321	كفر قليل	247105.8732	النزلة الوسطى	8476.590098
كوبر	711290.7692	عارورة	244288.9544	اللبن–خربة مسمار	7697.353023
دير غسانة	710790.2868	ارتاح	221483.1123	صيدا	4556.320344
جوريش	700469.5645	بدرس	219068.9062	ترقومية–دورا	3741.251481
رافات	700105.38	بير نبالا	198592.5353	دير السودان	2927.821679
قراوة بني حسان	698357.4093	الرام	197681.1497	سيلة الظهر	2201.480986
خربة البرج	658754.4585	قلندية	191832.967	القبيبة	2103.552536
عين يبرود	649871.1263	حلحول	187611.1441	عنبتا	1784.098982
شلتا	646970.6557	فحمة	176331.918	يتما	1766.774026
فلامية	645166.2095	بيت عور الفوقا	170362.3682	برهام	1734.71749
البيرة	629936.734	الراس–كفر صور	159869.0947		
وادي فوكين	625726.7856	طولكرم	159437.2844		
خربتا	598076.7551	الطيرة	151310.7185		

DANGER סכנה خطر
שטח אש הכניסה אסורה!
منطقه اطلاق نار
الدخول ممنوع!
FIRING AREA ENTRANCE FORBIDDEN